الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد * تلمسان *

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

أطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

أثر الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي

دراسة حالة أثر الانفاق العام على سوق الشغل والمستوى العام الأسعارفي الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

من إعداد الطالبتين:

- زقاي نصيرة
- مرغاد حليمة

تحت إشراف:

بن عزة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. وافي ميلود	أستاذ مساعد	ملحقة مغنية	رئيسا
د- بن عزة محمد	دكتور محاضر	ملحقة مغنية	مشرفا
د- داودي محمد	أستاذ مساعد	ملحقة مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

تشكرات

ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني في عبادك الصالحين.

إن الحمد لله نحمده وستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا فضل له ومن يضل فلا تجد له وليا مرشدا.

نحمد الله تعالى الذي جعلنا نوفق لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أخلصناه لوجه الكريم والذي جاء بعد ثمرة جهد ونضال طويل راجين من الله سبحانه وتعالى أن يجعله خيرا وسعادة لمن يملك درب العلم وأن يجعله صدقة في ميزان حسناتنا.

اعترافا منا بالجميل والفضل ممن لم يشكر الناس لم يشكره الله، نحاول أن نوجز ما عجز اللسان أن ينطق وأبت الأنامل إلا أن، تنقشه. فأصدق عبارات الشكر الجزيل وأعمق آيات الامتنان وأسمى صفات التقدير والاحترام، نحملها من ترانيم أفئدتها وننشرها بين طيات مذكرتنا إلى أستاذتنا ومرشدتنا السيدة: "بوهنة كلثوم" السخية بعملها والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها الصائبة وإرشاداتها القيمة في إعداد هذا البحث المتواضع.

إلى هؤلاء الذين تحسبهم شموعا تحترق لتنيرنا درب العلم والمعرفة أساتذتنا الكرام من التعليم الابتدائيا الى التعليم الجامعي.

إلى كل من علمنا وأحسن تعليمنا فجازاهم الله خير الجزاء

الإهداء

أحمد الله واشكره وأتمنى أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع خالصا لوجه الله ليوم لا ينفع لا مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

- إلى كل من علمني الاعتماد على نفسي إلى أسمى وأرقى كلمة نطقها لساني إلى من منحتني العطف والحنان إلى أغلى أمي الدنيا التي مدت يد العون لي في أصعب أيامي، وتحملت معي مصاعب السنين.
- إلى من أفهمني معنى الحياة إلى من كان سددا لي في حياتي إلى من تحمل على كتفيه أتعاب الدنيا وهمومها إلى من رفع الذل والهوان عني إليك يا أبي الغالي.....أقول أطال الله في عمركما.....
- إلى من تقاسموا معي حنان والدتي وشاركوني في حب والدي أختي الغالية "رابحة" وزوجها لخضر، وأختي éصباح" وزوجها "عمر"، وأخي "عبد الباقي"، وإلى الصغار "زكرياء" و"عماد" و"عبد الباسط" و"مريم".
- إلى كل الأهل والأقارب أخصهم بالذكر "فاطمة" وإبنة خالتي "فتيحة" التي لن أنسى معروفها في انجازها هذا العمل. على من ارتبط شعوري بشعورها ومصيري بمصيرها إلى صديقتي وأختي المخلصة إلى من تقاسمت معي هذا العمل المتواضع "نصيرة". وإلى صديقاتي الوفيات والأخص منهم: فاطمة، إيمان، حليمة، وهيبة، رقية، أسماء، نوال، سناء، ياسمينة، مريم، هاجر، حنان، سلمى، سارة، سهام، ابتسام، أمينة، وداد.
- إلى أستاذنا الجدير بالتقدير الذي له الفضل العظيم في انجاز هذا العمل المتواضع إلى الأستاذ "بن عزة مُحَمَّد". إلى من ساعدني ولو بكلمة إلى كل الزملاء والزميلات، إلى كل من نساهم الفم ولم ينسهم القلب. إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر موسم 2016/2015.

أهدي هذا العمل عربون محبتي وتقديري

الطالبة: مرغاد حليمة

الإهداء

إلهـــي لا يطيـــب الليـــل إلى شـــكرك ولا يطيـــب النهـــار إلا بطاعتـــك، ولا تطيـــب اللحظـــات إلا بـــذكرك، ولا تطيـــب الآخـــرة إلا بعفـــوك، ولا تطيـــب الجنـــة إلا برؤيتك، ..... الله ﷻ

- إلى مـــن بلـــغ الرســـالة، وأدى الأمانـــة، ونصـــح الأمـــة، إلى نـــبي الرحمـــة ونـــور العالمين.... سيدنا مُحَمَّد ﷺ.
- إلى ملاكـــي في الحيـــاة، إلى معـــنى الحـــب والحنـــان، والتفـــاني، إلى مـــن دعاؤهـــا سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي.....أمي الحبيبة
- إلى تاج رأســـي وفخـــري وذخـــري، وعـــوني في هـــذه الحيـــاة، إلى مـــن يتعـــب لنرتاح ويشقى لنسعد.....أبي الغالي
- إلى القلـــوب الطـــاهرة الرقيقـــة، والنفـــوس البريئـــة إلى رياحـــين حيـــاتي "رابـــح" و "عفاف".....إخوتي الأعزاء
- إلى كـــل أفـــراد العائلـــة الكبـــيرة كـــل واحـــد بإسمـــه، وبالأخـــص زوجـــة عمـــي وصديقتي وأختي "حليمة"
- إلى رفـــاق الـــدرب في الدراســـة أخـــص بالـــذكر "مرغـــاد حليمـــة" الـــتي كانـــت لي عونا طيلة مدة البحث وطيلة حياتي كلها.
- إلى إخـــوتي في الله، إلى مـــن ســـعدت بـــرفقتهم في دروب الحيـــاة الحلـــوة والحزينـــة، صـــديقاتي الوفيـــات: ســـناء، نـــوال، رقيـــة، أسمـــاء، ياسمينـــة، مـــريم، هاجر، سهام، إبتسام، أمينة ، فتيحة .
- إلى جميـــع زمـــيلاتي وزملائـــي في الدراســـة، وأســـاتذتي المحترمـــين مـــن الطـــور الابتـــدائي إلى الطـــور الجـــامعي وبالأخـــص أســـتاذنا الـــدكتور "بـــن عـــزة مُحَمَّد" الذي كان عونا لنا في هذا العمل المتواضع.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي وحصاد جهدي.

الطالبة: زقاي نصيرة

مقدمة :

ازدادت أهمية الدراسة النظرية للنفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة, وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهميتها في كون أنها تعد وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة والتضخم ,والتي يمكن من خلالها قياس الأداء الاقتصادي داخل الدولة ,اذ تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة ,والتي تسعى إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي ,وذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفز للاقتصاد الوطني ,ومنه أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي ,وبالتالي امتصاص البطالة وتخفيض نسبة التضخم داخل الاقتصاد.

وتعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم ,كما تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية , وتحاول الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما ,بحيث تواجه الحكومات و الدول التي تعاني من التضخم والبطالة في كثير من الأحيان العديد من المظاهرات و الاحتجاجات المنددة بعدم معالجة هاتين المشكلتين , وقد تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم.

في ظل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة، المبني على القضاء على هاتين الظاهرتين، تعددت أشكال تدخل الدولة في هذا المجال من إعانات يمنحها الأفراد أو مؤسسات معينة أو القيام بمشاريع إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة.

وفي الجزائر كان تدخل الدولة واضحا وكبيرا خاصة منذ منتصف الستينات وعقد السبعينات، وجزء هام من عشرية الثمانينات، حيث تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك لاعتبارات كثيرة نستطيع تلخيصها في محدودية القطاع الخاص من حيث قلة الكفاءات الإدارية، وصغر حجم الوحدات الاقتصادية، كذلك رغبة الدولة لدواعي اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية في السيطرة على عائدات النشاط الاقتصادي كالبترول والصناعات الثقيلة وغيرها، كما أدركت الدولة الجزائرية أنها المصدر الوحيد القادر على بناء المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني التي لا غنى عنها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و على هذا الأساس تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة التوسع في الإنفاق العام ممثلة في البرامج التنموية التي أقرت خلال الفترة 2001-2014,وهي برنامجالإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ,والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009), و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-1014) و الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي, ومستوى التشغيل, و خفض معدلات التضخم و من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف يساهم الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟**

من أجل معالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أوجه الإنفاق الحكومي؟
2. ما هي الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي (استقرار مستوى الأسعار، استقرار مستوى الشغل)؟
3. هل ساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟

4. ما هي العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر؟

❖ فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من أشكال وتساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ يؤدي الإنفاق الحكومي التوسعي إلى انخفاض في معدل البطالة وتزايد معدل التضخم.
- ✓ سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر لم تكن لها قدرة كافية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في اختبار العلاقة بين النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو المحرك للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية المهمة بشكل يساعد في الحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ أهداف الدراسة:

وتتجلى أهداف هذه الدراسة في:

1. التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
2. تحليل ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليهما.
3. تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار.

❖ **دوافع إختيار الموضوع :**

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار البحث في هذا الموضوع كثيرة نجمل منها ما يلي:

- ✓ علاقة الموضوع بنوع الدراسة التي أزاولها وهي علوم تجارية.
- ✓ الأهمية البالغة للموضوع إذ أنه يعتبر أحد التحديات الكبرى للبلاد .
- ✓ إمكانية البحث المتوفرة نظرا لأن الموضوع حساس جدا.

❖ **منهج الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على تحليل تطور الإنفاق الحكومي والعوامل المفسرة له ومدى تأثيره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعليه فإن البحث يعتمد على المنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري لمحوري الدراسة والمتمثلين في الانفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي الكلي بالإضافة الى المنهج التحليلي الموظف لأدوات للقياس الكمي لتقدير مدى تأثير سياسة الانفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي وكذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع والتطورات.

❖ الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بموضوع الإنفاق الحكومي ,و لكن القليل منها تم من خلالها ربط النفقات العامة مع معدل البطالة ومعدل التضخم ,نذكر منها:

1-دراسة Gbehoun.G) و: (Da-silva .Aالتي أجريت على معطيات الاقتصاد البينيني وغطت الفترة (1976-2007) , حيث قام الباحثان بتقدير نموذجين الأول جعل علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات المفسرة (النفقات العمومية الكلية ,الاستثمار الخاص ,عدد السكان الناشطين ,معدل التمدرس بالثانوي ,مؤشر العام لأسعار الاستهلاك وسعر الصرف الاسمي) ,أما الثاني فاحتفظ بمتغيرات النموذج الأول وقسم النفقات

العمومية الكلية إلى نفقات الاستثمار العمومي ونفقات الاستهلاك العمومي لتقدير محددات النمو الاقتصادي في البلدان النامية (البنين) . خلصت هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي والمعنوي في المدى القصير والطويل (عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ لوجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة) للنفقات العمومية الكلية على النمو الاقتصادي بدولة البنين.

2-دراسة: (Kane.A.H 2007) قاست هذه الدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي بدولة السنغال ,عن طريق تقدير نموذج فسر معدل نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد بدلالة معدل نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد مؤخر بفترة زمنية, نسبة النفقات الرأسمالية من الناتج الخام, نسبة النفقات الجارية من الناتج الداخلي, عجز الموازنة, إيرادات الميزانية و التضخم باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية "MCO" مع تمثيل لتصحيح الخطأ خلال الفترة(1970-1999), النتائج المتوصل إليها أكدت الفرضية القائلة بأن النفقات الرأسمالية تمارس أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي بدولة السينغال و نفت فرضية الأثر الإيجابي لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي بالسنغال.

3-دراسة وليد عبد الحميد عايب (2010) : عالجت الدراسة موضوع الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي وتطرقت إلى الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة المتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي في الجزائر (1990-2007) وخلصت إلى أن سياسة الانفاق الحكومي هي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، الاّ أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل و المتمثلة في المقدرة المالية للدولة و طرق تمويل الانفاق الحكومي, كما أن التعارض بين المؤشرات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي الكلي يفرض على السلطات توخي الحذر عند تسطير سياسة الانفاق الحكومي.

4-دراسة دعاء محمد الزاملي(2014) : حيث عالجت هذه الدراسة موضوع دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق لمدة (2003-2012) من خلال الانفاق

الجاري والاستثماري. وخلصت هذه الدراسة إلى أنه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لا سيما الصناعة والزراعة ,ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية والصحية...) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

5-دراسة مقراني حميد (2015) : في مذكرته لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية المعنونة "بأثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1998-2012)" والتي هدفت إلى تقييم فعالية ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذان يعتبران مؤشران أساسيان في إقتصاد أي دولة وخلصت إلى أن زيادة النفقات الحقيقة في سنة معينة يؤدي إلى إنخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة في معدل التضخم في السنة الموالية ,وبذلك يمكن القول بأن السياسة التوسعية للدولة كانت ناجحة وفعالة.

6-دراسة درواسي مسعود (2006) : عالجت موضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2004) في مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه وهدفت إلى تبيان الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التأثير على مستوى التوظيف، الإدخار, الاستيراد والتصدير، ومستوى العام للأسعار. وخلصت في الأخير أن السياسة المالية تساهم بشكل كبير في علاج المشكلات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط وذلك من خلال تخفيض عجز الميزانية تارة وتحقيق الفائض تارة أخرى.

-7 دراسة طاوش قندوسي(2014) : تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين(1970-2012) من خلال مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج رام(ram) لدراسة

أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وقد بينت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام، وبعدها تم استخدام نموذج روبنسون ولا ندو (Landau et Robinson)لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي، وبينت النتائج أن نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

❖ **خطوات الدراسة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية ارتأينا الى تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول حيث خصصت للإلمام بالجانب النظري ذات الصلة بالموضوع، فقد خصص الفصل الأول لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الانفاق العام وتفصلنا فيه من خلال ثلاث مباحث, تضمن المبحث الأول عموميات حول الانفاق العام والمبحث الثاني جاء تحت عنوان أسس الانفاق العام أما المبحث الثالث درسنا من خلاله ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

فيما يخص الفصل الثاني تم عرض أثر الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي, و تم تقسيمه إلى أربع مباحث. تضمن المبحث الأول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي أما المبحث الثاني فتمثل في ماهية التشغيل الكامل والبطالة بالإضافة الى المبحث الثالث الذي كان يشمل الإطار النظري للتضخم أما المبحث الرابع فتطرقنا من خلاله إلى أثر الانفاق العام على التشغيل الكامل وعلى ظاهرة التضخم.

أما عن الفصل الثالث فجاء معنونا بدراسة حالة النفقات العامة في الجزائر وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990 الى 2014، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول دراسة النفقات العامة في الجزائر أما المبحث الثاني فتحدث عن أثر سياسة الانفاق العام على مستوى التشغيل، أما المبحث الثالث فتضمن أثر النفقات العامة على التضخم.

تمهيد الفصل:

من المعلوم لدينا أن موضوع الإنفاق العام وأثره على الاستقرار الاقتصادي، كغيره من المواضيع الحساسة التي ندرسها في الاقتصاد الكلي، بحيث لا يمكن أن ندرسه دون التطرق لدراسة النفقات العمومية والإلمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، و القانونية. كذا طبيعتها وآثارها لاعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية.

ونظرا لأهمية النفقات العمومية تم تخصيص هذا الفصل لإعطاء صورة عامة حولها، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أين تم التطرق في المبحث الأول لعموميات حول النفقات الإنفاق العام ، في حين تناول المبحث الثاني أسس الإنفاق العام، وأختتم هدا الفصل بدراسة ظاهرة نمو النفقات العمومية و أسبابها وأهم النظريات المفسرة لها ضمن المبحث الثالث و الأخير.

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام.

المبحث الثاني: أسس الإنفاق العام.

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام.

تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لما لها من أهمية كبيرة كون أنها تعتبر الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، والمتمثلة في تغطية نشاطها الذي تقوم به في مختلف المجالات.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإنفاق العام

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، خاصة وأن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، واقتصار دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي.[1]

ومن هذا المنطلق برز التيار الرافض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي تمثله المدرسة الكلاسيكية القائمة على أن هناك قوى ذاتية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد وتتغلب على الهزات أو الفجوات التي يتعرض لها من فترة إلى أخرى، و بالتالي تقوم هذه القوى بتحركيه نحو التوازن العام. وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن و الحماية، العدالة و الدفاع ، أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي لأن تدخل الدولة يؤدي إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الكسب و الإنتاج[2].

ومن أهم الفرضيات التي تبنتها هذه المدرسة ما يلي:

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ص39.

[2] دراوسي مسعود ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 2004/1990،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2006/2005،ص38.

-الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع.

-التناغم بين مصلحة الفرد و المصلحة العامة.

-فرضية كمال الأسواق حيث أن آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد و الجماعة معا.

-توفر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية و الوضوح.[1]

ويعتبر آدم سميث من أهم المفكرين الاقتصاديين، الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة والاعتماد على آلية السوق، وكان يرى بأن الإنفاق العام غير منتج للثروة وبالتالي لم يقبل فكرة الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال، ويزيد من النمو الاقتصادي، بل إنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة[2]. ولم يختلف دافيد ريكاردو في فكره المالي عما جاء به آدم سميث، وحافظ على نفس الأساس الذي قام عليه آدم سميث، بل أضاف، وأظهر بأن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما بين بأن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب و العدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد المنتجين. أما جون ستيوارت ميل فرأى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد، إلا من خلال إصدار القوانين و الأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم.[3]

ويترتب على هذه النظرية بروز عدة مبادئ تتمثل في:

1-"أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما"، أي ضرورة تقليل النفقات العامة بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود بالقدر اللازم لتمكين الدولة من قيامها بوظائفها التقليدية المحدودة.

---

[1] عبد الله شحاتة خطاب ، دور الدولة والنظرية الاقتصادية ، الدروس المستفادة للحالة المصرية ، ورقة بحثية ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط ، القاهرة ،2009 ،ص1.

[2] بن عزة محمد ،ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالهداف ،دراسة تحليلية قياسييه لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2015/2014 ،ص4-5.

[3] بودخدخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2010/2009 ،ص15.

2-"ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة"، واقتصارها على الغرض المالي فقط، بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

3-"توازن الموازنة العامة سنويا": حيث لا يجب سحب مواد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر، لأنه في الحالة الأولى تبدد مواد اقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية كالدفاع، الأمن و العدالة.[1]

4-"أولوية النفقات في التقدير": حيث ينفي الكلاسيك أثر دور الإيرادات العامة في الاقتصاد القومي ويؤكدون أن دورها الوحيد يكمن في تغطية النفقات المحددة مسبقا.

وخلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعطي أهمية كبيرة للإنفاق العام و أعتبر الدور الذي يقوم به دورا سلبيا، كما طبق عليها اسم النفقة المحايدة.[2]

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي الكنيزي.

عرف الفكر الاقتصادي مع أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من هذا القرن تحولا كبيرا بعدما أثبتت التجربة فشل النظام الاقتصادي الحرفي حل أزمة الكساد، الأمر الذي أدى إلى تدخل قوى من جانب الدولة، واتسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية اتساعا كبيرا، مما جعل للنفقة العامة أهمية كبيرة على عكس ما كانت عليه سابقا، وزاد الاهتمام بها سواء من حيث حجمها أو من حيث مكوناتها، وأهدافها

ومعايير تحديدها و نوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستويات الرفاهية في المجتمع.[3]

وكان هذا سببا لظهور تيار آخر يسمى بالتيار الكينزي بزعامة" جون مينارد كينز"(1883-1946) الذي رأى أن علاج ازمة الانفاق العام يتم من خلال أدوات السياسة المالية ،وخاصة النفقات العامة التي

---

[1] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ،ص56.

[2] سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة –النفقات العامة –الايرادات العامة –الميزانية العامة ، الطبعة1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الاسكندرية ،2006 ،ص23.

[3] المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام ،الدار الجامعية،2002،ص293.

بدورها تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يمثل مجموع المبالغ المتوقع إنفاقها سواء من أجل اقتناء أغراض استهلاكية و استثمارية.[1]

مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي،(البطالة، انخفاض مستويات الإنتاج القومي)، وقد نجحت هذه السياسة الاقتصادية في القضاء على مشكلة البطالة إبان الثلاثينيات، و ظهرت فكرة مشروعات المرافق العامة في كل من انجلترا و الولايات المتحدة، و ألمانيا مما أدى إلى انتشار موجة من التفاؤل حول مستقبل الأعمال الخاصة، فبدأت تستثمر من جديد و تؤجر العمال و تشتري المواد و الخامات الأمر الذي ساهم في رفع الطلب الكلي و حقق انتعاشا واضحا في اقتصاديات تلك الدول. و قضى بدوره على أزمة الكساد الكبير(1933-1929) ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي بالاستعانة بالشكل التالي:[2]

الشكل رقم(1-1): نموذج تقاطع كينز بين الإنفاق الكلي و العرض الكلي.

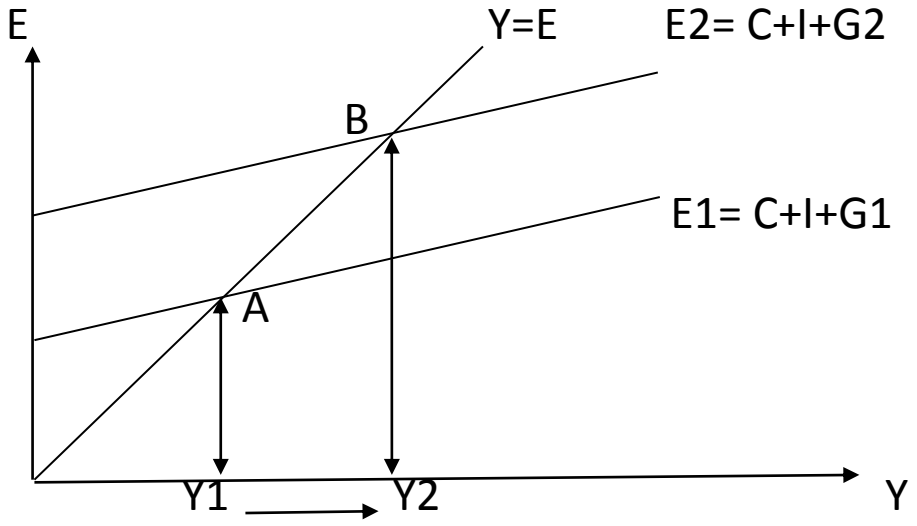

Source:Gregory Mankiw, government purchases and real interest, journal of political economy, vo 195, n°2, 1987, p311.

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي الطبعة5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص63.

[2] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص294-293.

من خلال الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري(E) ، أما العرض الكلي يمثل بالخط °45 ، وتمثل نقطة التقاطع (A) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (**Y1**)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية، فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة يزداد الدخل التوازني إلى (**y2**) وهو دخل العمالة الكاملة.

كما يلاحظ أن الزيادة في الدخل الكلي أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي ويرجع ذلك إلى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.[1]

كما يتضح لنا الآن أن الإنفاق العام في الفكر الكينزي له إنتاجية موجبة ويزيد الدخل القومي في تلك الدول إذ نفى كينز بما جاء به الفكر الكلاسيكي حيث قال:

1-" ليست أفضل النفقات أقلها حجما "، وإنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على هذا الإنفاق، وعلى هذا ينبغي رفع مستوى هذا الإنفاق، مع الاستعانة بجوانب السياسة الاقتصادية الأخرى، كالسياسة النقدية والسياسة المالية، كما ينبغي أن تنخفض المستويات في أوقات التضخم.

2-" لم تعد فكرة الموازنة العامة سنويا " قابلة للتطبيق في ظل هذا الفكر، حيث إحداث عجز في الموازنة العامة أمر تتطلبه ظروف الركود الاقتصادي، كما أن تحقيق فائض بالموازنة العامة يعد أمرًا ضروريا في أوقات التضخم والذي أصبح مهما ليس هو توازن الموازنة العامة، وإنما التوازن الكمي في الاقتصاد القومي.

3-" النفقات العامة في الفكر الكينزي ليست محايدة "وإنما تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع لما يتضمنه ذلك من تأثير واضح على مستوى الطلب الكلي، وكذا يمكن استخدام هذه النفقات في تحقيق أهداف المجتمع، وأن الإنفاق العام ليس بالضرورة أقل إنتاجية من الإنفاق الخاص، لذا

[1] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص9.

لا ينطوي تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع الخاص إلى القطاع العام إلى تخفيض مستويات رفاهية المواطنين.[1]

وكخلاصة للذي رأيناه هو أن الفكر الكينزي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسيير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، وعدم التساوي في توزيع الدخول، والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[2]

الفرع الثالث: التيار النقدي الحديث:

ظهرت بوادر حدوث أزمة خانقة في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات في شكل بطالة مرتفعة، وتضخم شديد، الأمر الذي أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكنيزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم الركودي" STAGFLATION"وهو ذلك التضخم المصاحب للركود الاقتصادي الذي جاء نتيجة للسياسة الكينزي المعتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة.[3]

ومن أهم الأفكار التي قام عليها التيار النقدي هي كما يلي:[4]

1-تقليص دور الدولة وإطلاق قوى السوق.

2-التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة وإعانة الفقراء.

3-تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، المالية العامة، الاسكندرية ،2004 ،ص223.

[2] عبد النور غريس، أحمد نصير، مدى فعالية سياسة الانفاق العام كأداة لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 05-2013/05/06 ،ص3.

[3] عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية – دراسة النظام الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1995، ص22-23.

[4] محمد تاتي ، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2010 ،ص59.

4-خصخصة القطاع العمومي.

5-رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين على حد سواء.

حيث جاءت أفكار المدرسة النقدية معارضة لأفكار الكينزين فيما يخص استعمال السياسة الإنفاقية في حل الأزمات وذلك لاعتبارها السبب الأساسي المولد للتضخم، وفي ما يلي أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

1-الاعتماد على السياسة الإنفاقية لا يؤدي إلى حل المشكلات الاقتصادية.

2-بالإمكان استعمال سعر الفائدة بالزيادة أو بالتخفيض لتقليص أو تشجيع الائتمان حسب الظروف.

3-اعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الاستثمار الإنتاجي.

كما يرى النقديون أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة بل تتم معالجة هذا العجز بشكل تدريجي، من خلال تطبيق إجراءات تخفيضيه على الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاجتماعي باعتباره سبب في إعاقة النمو وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة.[1]

الفرع الرابع: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة:

إن ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة أخرى، أدي إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة حيث لم يعد يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، بل امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ " الإيديولوجية الجماعية " والذي يعني ملكية الدولة لوسائل

[1] شاكر محمود شهاب ، آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، العراق ، 1989،ص21.

الإنتاج و انفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي.[1] حيث حلت الدولة محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي.[2]وكانت النفقات العامة في الدول الاشتراكية ترتب في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:

1-النفقات على الجانب الإنتاجي: وهي النفقات الموجهة لتوسيع الإنتاج والاستثمار في مختلف المجالات وهي غالبا تفوق 40% من الميزانية العامة.

2-نفقات في المجال غير الإنتاجي: وتضم:

أ- الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي: هي تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة، التعليم.

ب- الاستهلاك العام: كالضمان الاجتماعي، والإعانات. [3]

ومع تعافي الرأسمالية من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929وصولا إلى انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989، وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل تراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول عديد من الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية.[4]

[1] أحمد زهير شامية ، خالد الخطيب ، المالية العامة ، درار زهران للنشر و التوزيع ،1997 ،ص42.
[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية –تحليل جزئي و كلي ، مكتبة زهران الشرق ، القاهرة ،1997 ،ص239.
[3] زكريا بيومي، المالية العامة الإسلامية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر،ص417.
[4] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص13.

المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة ومبررات اللجوء إليها.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة.

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة. [1]

كما تعرف على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية وأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. [2]

ووفقا لهذين التعريفين يمكن اعتبار أنه للنفقة العامة ثلاث عناصر:

1-مبلغ نقدي.

2-يقوم بإنفاقه شخص عام.

3-الغرض منها هو تحقيق نفع عام.

وسنتناول كل عنصر فيما يلي:

1-النفقة العامة مبلغ نقدي:

إن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل

الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع[3].

أي تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمناً لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام

[1] علي سيف علي المزروعي ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال (2009-1990) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد28 ، العدد الاول ، جامعة دمشق ،2012 ،ص615.

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971، ص41.

[3] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(2012/1970)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان ،2014/2013،ص23.

بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وغيرها. ومما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.[1]

2-النفقة يقوم بها شخص عام (معنوي):

المقصود بالشخص العام الدولة أو أحد هيئاتها أو مؤسساتها ذات الشخصية المعنوية مثل الولايات أو البلديات أو المرافق الإدارية كالجامعة أو المستشفيات بمعنى أنه إذا صدرت النفقة من هذه الشخصيات المعنوية تعتبر عامة، وإذا صدرت من شخصيات خاصة تعتبر النفقة خاصة.[2]إلا إن هذه النقطة موضوع نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة وهما: [3]

-المعيار القانوني: يعتبر هذا المعيار النفقات العمومية بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص

المعنوية العمومية أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، و الهيئات العمومية المحلية، و المؤسسات العمومية وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد و الشركات و الجمعيات و غيرها من المؤسسات الخاصة.

-المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي تصدر عنها النفقة العمومية لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها ، فالدولة الآن تمارس نشاطات متماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فأعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية و اجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العمومية حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.[4]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره،ص27.

[2] بلقاسم رابح ،محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير، الجزائر ،1999/1998 ، ص3.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص61.

[4] طاوش قندوسي، مرجع سابق ذكره،ص26-25.

3-النفقة العامة الغرض منها تحقيق نفع عام:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة،[1] بمعنى أن الهدف الرئيسي للنفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الاموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة[2].

وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف الى إشباع حاجة خاصة ،وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد. وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساوات بين جميع الافراد . إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن تم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة، بحيث أن الأعباء العامة و النفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة. وبذلك فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة و المساواة في تحمل الأعباء العامة.[3]

وكتعريف شامل: تعرف النفقة العامة على أنها تلك المبالغ التي تصرفها السلطة العمومية، وأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. كما أنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة.

الفرع الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة.

توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي:

1-تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد.

2-إعادة توزيع الدخول

3-تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي ،المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ،دار المناهج ،الأردن ،2005 ،ص34.

[2] حسين سمحان ،محمود حسين الوادي ،ابراهيم خريس ، زياد ذيبة ، المالية العامة من منظور اسلامي ،ط1 ،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2010 ،ص125.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره،ص33.

أولا: تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد:

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المالية و البشرية بين الاحتياجات المتعددة و المختلفة، وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد. وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار.[1]

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، بعد عجز جهاز السوق أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة و الإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور سياسة الإنفاق العام في دعم تخصيص الموارد المتاحة سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات، أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني والتي تقوم بإنتاج سلع و خدمات ضرورية لتجنب إفلاسها، وتحويل الموارد المالية و البشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية.[2]

ثانيا: إعادة توزيع الدخل:

تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة كانت من النفقات العامة، كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول و محاولة تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة أخرى تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.[3]

---

[1] كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص42.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره،ص84-85.

[3] François Escalle : maitriser les finances publiques : pourquoi, comment ? Edition économico, 2005, p217.

ثالثا: تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه الاستغلال الأمثل و الرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات بطالة منخفضة و تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل البلد.[1]

وتظهر أهمية النفقات العامة بالنسبة لتدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، في كون أنها تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي، من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات و المؤسسات المنتجة، وبالتالي ارتفاع نسب البطالة، وهذا ما يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات و الأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد.[2]

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة.

الفرع الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العمومية.

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد.[3]

حيث يمكن تقسيم النفقات من وجهات نظر مختلفة لأقسام متنوعة، سواء من حيث دوريتها أو من حيث طبيعتها أو من حيث الأغراض التي تحققها.

---

[1] إيمان حملاوي ، دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2013 ، ص48..

[2] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره،ص38.

[3] بن نوار بومدين ، النفقات العامة على التعليم ، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر(1980-2008) ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011/2010، ص21.

1-التقسيم الدوري للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامها إلى نوعين: النفقات العادية و غير العادية.[1]

أ-نفقات عادية: هي النفقات التي تتصف بالدورية أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى فهي تشمل رواتب الموظفين، نفقات اللوازم التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، وما تدفعه الدولة سنويا من إعانات و مساعدات.

ب-نفقات غير عادية: هي النفقات التي تتصف بعدم دورتها، وبعدم انتظامها و تكرارها في الموازنة العامة، و بمعنى آخر هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة، و قد تتكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارئ، نفقات إصلاح آثار الكوارث الطبيعية، نفقات الحروب.[2]

2-تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:

يعتبر هذا التقسيم هو التقسيم التقليدي، حيث كان أول من نادى به الاقتصادي الإنجليزي بيجو "PIGON" الذي قسمها إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

أ-النفقات الحقيقة(الفعلية): هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات و رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان التوريدات و المهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية أو الحديثة و النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، وقد أطلق بعض الكتاب على هذه النفقات اسم النفقات المنشأة للخدمات ليؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة،[3]أي أن الدولة هنا تحصل على مقابل الإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

---

[1] أحمد زهير شامية ، خالد شحاتة الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص114.

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة1، دار المسيرة، 2008، ص282.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص6.

ب-النفقات التحويلية(الناقلة): تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل،[1]أي هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي، الإعانات ضد البطالة والشيخوخة و غيرها من الإعانات التي تمنحها الدولة. وتستهدف هذه الأخيرة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة.[2]

وهي بدورها تنقسم إلى النفقات التحويلية الاقتصادية، النفقات التحويلية الاجتماعية و النفقات التحويلية المالية.

-النفقات التحويلية الاقتصادية: وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها، وقد تأخذ عدة أشكال{تدعيم بعض القطاعات الحساسة و الاستراتيجية، إعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبة على رقم الأعمال.....}

-النفقات التحويلية الاجتماعية: وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية ضعيفة الدخل، {مثل: إعانات للفئة البطالة، المتضررين من الكوارث، المرضى و العجزة.....}

-النفقات التحويلية المالية: وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة لأجل تسديد الدين العام، و الإعانات و المساعدات الخارجية.[3]

[1] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، الطبعة1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2007 ، ص119.

[2] محمد خالد المهايني ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة ، الدورة التحضيرية ، 2013 ، ص19.

[3] مقراني حميد ، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (2012-1988) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2015/2014 ، ص11.

3-تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

وتقسم النفقة العامة حسب هذا الوجه إلى:

أ-نفقات إدارية: تشتمل على النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج، مثل نفقات الأمن والدفاع، العدالة وغيرها.

ب-نفقات اجتماعية: تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في (إعانات الأسر، منح للبطالين).

ج-نفقات اقتصادية: وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، بهدف تحقيق زيادة في الإنتاج الوطني، وخلق رؤوس أموال جديدة.[1]

د-نفقات مالية: وتشمل أقساط استهلاك الدين العام (قروض الدولة)، وفوائده السنوية.

هـ-نفقات عسكرية: وتتضمن نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة، ونفقات شراء الأسلحة، والتجهيزات العسكرية.[2]

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص136.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص285- 286.

وفيما يلي توضيح لهذا التصنيف وفق الشكل البياني رقم 02

الشكل رقم(2–1): التقسيمات العلمية للنفقات العامة

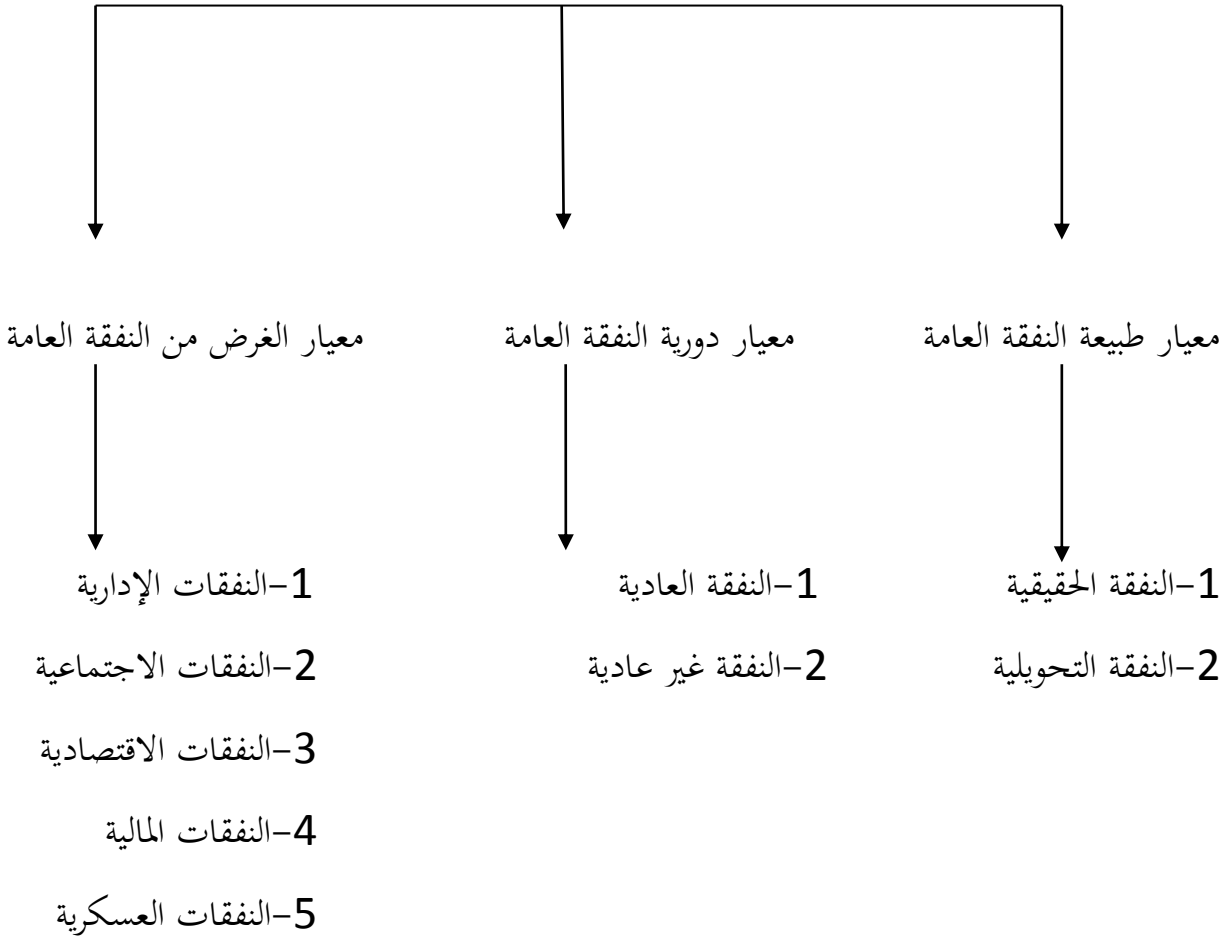

المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص470.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة.

إن التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك النفقات التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، و خاصة الاعتبارات الإدارية و الوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي للنفقة.

1-المعيار الإداري:

يهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة بتوزيع النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، بغض النظر عن أوجه النشاط و الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات.[1] حيث يتم توزيع هذه النفقات حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها و أجهزتها.

2-المعيار الاقتصادي:

يقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي، ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة فلا نكتفي بالقول، بنفقات اقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعها بحسب أنواع هذا النشاط.

ومثال ذلك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الاقتصادي إلى مجالات مختلفة، كمجال الزراعة الصناعة والتجارة ومجال النقل و الصيد.....إلخ[2]

3-المعيار النوعي:

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة و المخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقيه و هي:

- ✓ نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور و المرتبات.
- ✓ نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية.
- ✓ نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.[3]

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سبق ذكره، ص21.
[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، ص36-38.
[3] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص24.

المبحث الثاني: أسس الإنفاق العام.

كما تم الإشارة سابقا للأهمية البالغة التي تحتلها النفقات العامة، ومن أجل الحفاظ عليها من أشكال التبذير و التبديد و غيرها، و تحقيقا للأهداف المرجوة منها وضعت ضوابط يجب مراعاتها، كما رسمت لها مراحل يجب أن تتبعها، وذلك لضمان التأثير الإيجابي على مستوى النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك التأثير مباشرا أو غير مباشر.وهذا ما سوف ندرسه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل تنفيذ النفقة العامة.

إن تنفيذ النفقات العامة يمر بأربع مراحل متسلسلة و مرتبة حسب الغرض منها، وبما يكفل الحفاظ عليها و هي:

1-عقد النفقة: عرف الفقه المالي عقد النفقة بتعاريف متعددة نذكر منها ما يلي:

-العمل المنشئ الذي يجعل الدولة مدينة.

-تبيان العمل الذي ينشأ الالتزام في ذمة الدولة.

-الواقعة التي تولد التزاما في ذمة الدولة لشخص ما.[1]

وبالتالي العقد هو الذي بموجبه يتم الالتزام بالنفقة من طرف هيئة عمومية، ومن خلاله تقوم السلطة باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين مثلا القيام ببعض أعمال المنفعة العامة كالطرق و الجسور، و الذي يترتب عليه ضرورة حدوث واقعة الإنفاق، قصد تحقيق المنفعة العامة.[2]

2-تحديد مبلغ النفقة:

وهو المبلغ الواجب دفعه اتجاه الالتزام بالدفع و الذي يعتبر دينا على صاحبه نتيجة هذا الالتزام، وما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التحديد يبقى تقديرا قابلا للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن، والمدة التي

[1] عادل فليح العلي ، طلال محمود كداوي ن اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1989 ،ص321.

[2] محمود عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2005 ،ص448.

يستغرقها صرف هذا المبلغ، فمثلا إذا تأخر صرف هذا الدين بحيث حدث تغير في سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، أو زاد معدل التضخم فإن المبلغ المخصص سوف يزداد.[1]

3-الأمر بالصرف:

ويعني صدور الأمر من الموظف المختص إلى الخزانة العامة بصرف مبلغ الدين كما حدد، أو هو أمر خطي يوجهه "الآمر بالصرف" إلى المحاسب" ليدفع مبلغا محددا من المال إلى شخص معين.[2]

وهذه المراحل الثلاث الأولى تسمى بالمرحلة الإدارية.

4-صرف النفقة:

يعني صرف النفقة الدفع الفعلي، وهي مرحلة تأدية قيمة الحوالة من قبل الموظفين المسؤولين عن الحسابات، حيث يتولون عملية تسليم المبلغ إلى مستحقه وفاء بالدين الذي بذمة الحكومة.[3]

وعملية الصرف هي الجزء المحاسبي من العملية، تتمثل في تسوية النفقة و الدفع، وهو عقد بموجبه تتحرر الهيئة العمومية من دينها، وهذه العملية يقوم بها شخص آخر غير الذي أصدر الأمر بالصرف يسمى المحاسب العمومي، و الذي لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ فحسب بل يجب عليه مراقبة العمليات الإدارية التي تمت في السابق كما يجب عليه التأكد من التحقيق الفعلي للفائدة التي رجيت من تلك النفقة.[4]

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام.

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها، والتي تحدد النوع و الحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم و يزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا.[5]

---

[1] حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978،ص210.

[2] محمد سعيد فرهود ، مبادئ المالية العامة ، ج1 ، منشورات جامعة حلب ، 1979/1978 ،ص 318.

[3] بيداري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري ، (2010-1991)، مع اشارة خاصة لفرضية فاجنر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2014/2013 ،ص13.

[4] بلقاسم رابح، مرجع سبق ذكره،ص9.

[5] فلح حسين خلف ، المالية العامة ، الطبعة 1 ، عالم الكتاب الحديث ، جدار للكتاب العلمي ، الاردن ،2008 ، ص111.

1-ضابط المنفعة القصوى:

تعني قاعدة المنفعة القصوى،أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، و خاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.[1]

أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية و الدخل العائد منه، وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، و زيادة إنتاجية الفرد و تحسين جودة الإنتاج. بالإضافة إلى النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول، وكذلك مواجهة مخاطر التقلبات الحادة التي تطرأ على دخول الأفراد من خلال الإعانات التي تقدمها الدولة، المتمثلة في إعانات البطالة و العجز و الشيخوخة، أو ما يطلق عليها بالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد و الطبقات الأخرى في المجتمع.[2]

2-ضابط الاقتصاد في النفقات العامة:

وتعني هذه القاعدة بوجوب ابتعاد الدولة عند تقديرها للنفقة عن الإسراف و التبذير لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع أموال عامة وفساد مما يضعف الثقة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بالضريبة مبرر للتهرب منها. فقاعدة الاقتصاد في النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة ، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة.[3]

ومن أوجه التبذير الحكومي ما نراه من زيادة عدد موظفي الحكومة و مستخدميها عن القدر الضروري لأداء الأعمال، وكذلك الاستهتار في مشتريات الحكومة، و توريداتها، و الإسراف في استهلاكها، وعدم إتباع الطرق التجارية في شراء الكمية اللازمة دفعة واحدة بثمن أقل.....إلخ.

---

[1] بصديق محمد ، النفقات العامة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2009/2008 ، ص16.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص6.

[3] لوني نصيرة ،ربيع زكريا ، محاضرات في المالية العامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة ،2014/2013 ،ص12.

كما يقتضي البعد عن التبذير نبذ الإنفاق على الزخرف الذي يؤدي إلى إنفاق مبالغ ضخمة على مشروعات وأعمال من الممكن أن تنشأ بنفقات أقل بكثير لو وجهت العناية على الجوهر لا المظهر، و الاستغناء بالبساطة عن الإسراف و البذخ.[1]

3-ضابط ضمان استمرار المنفعة و الاقتصاد:

حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، و تحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها و صياغتيها و تنفيذها على النحو المبين في القوانين و اللوائح و القرارات المالية الأخرى. هذا من جهة أما من جهة أخرى، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة و عادة ما تأخذ ثلاثة أشكال و هي:[2]

-رقابة إدارية: وهي رقابة تقوم بها عادة وزارة المالية عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات و الهيئات العامة و مهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان له اعتماد مخصص في الموازنة العامة وفي حدود الاعتماد وهذه رقابة سابقة على الإنفاق.[3]

-الرقابة المحاسبية (المستقلة): وهي المرحلة الثانية من مراحل المراقبة المالية و يقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة و التدقيق ويحاولون التأكد من أن إجراءات الصرف و الإنفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية و القواعد المالية و عادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الإنفاق العام.

-الرقابة البرلمانية: وهي المرحلة الأخيرة التي تتم فيها مناقشة الحساب الختامي من طرف البرلمان،[4]

الذي يقوم بمتابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة، وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز.[5]

[1] محمد حلمي مراد، مالية الدولة، الدار الجامعية للنشر، عين شمس، مصر، 2000، ص117- 118.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص85.
[3] محمد خالد المهايني ، مرجع سبق ذكره،ص24-23.
[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخيشالي، رجع سبق ذكره،ص44-43.
[5] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص183.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

تعتبر الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أمر في بالغ الأهمية، لمعرفة كيفية توجيه الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة فهناك آثار اقتصادية قد تكون مباشرة وغير مباشرة، سيتم التطرق إليها، تحولت النظرة لدور النفقة العامة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي إلى فكرة النفقة الإيجابية التي تتدخل لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية ليتحقق بها أهداف المجتمع.[1]

الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة:

1-أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي:

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع و الخدمات المنتجة في دولة معينة، وفي فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق العام عدة أشكال منها: نفقات التعليم و الصحة ومساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة،[2]حيث تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد و رغبتهم في العمل و الادخار الاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج و القوى المادية للإنتاج.

أ-أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار و الاستثمار:

إن النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة و التعليم، الإسكان.....إلخ من شأنها أن تزيد من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي و القضاء، تهيئ الظروف التي يصعب من دونها القيام بعملية الإنتاج، فهي توفر الاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاطاتهم، وهي تؤدي إلى توزيع الدخول بين الأفراد وتزيد من إمكانيتهم على الادخار.[3]

[1] عثمان سعيد ، مقدمة في الاقتصاد العام ، مكتبة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003، ص469.
[2]حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة5، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص31.
[3] مقراني حميد، مرجع سبق ذكره،ص21.

كذلك تزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة.....إلخ و كذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.

ب-آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية)

يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية و القوى العاملة ورأس المال و الفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية، تبعا لمدى توافرها كميا ومستواها نوعيا، وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال عوامل الإنتاج كما و نوعا.[1]

ويجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين وهما:

-الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانيته.

-يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها و عوائدها.

ج-آثار الإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن و مجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات و دعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.[2]

[1] خالد المهايني، مرجع سبق ذكره،ص31-30.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره،ص148-145.

د-آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:

باعتبار أن الطلب الفعلي يتكون من الطلب على أموال الاستثمار و الاستهلاك ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار و الاستهلاك.

وتشكل النفقات العامة و بحسب نوعيتها جزءا هاما من الطلب الفعلي الذي يزداد مع تدخل الدولة في الاقتصاد فهناك النفقات الحقيقية و التحويلية.

فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع و الخدمات و بذلك ترفع من الطلب الفعلي، وبالتالي زيادة الدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها و مدى استعمالهم لهذه النفقات في الادخار و الاستثمار.

وإن تأثر الطلب الفعلي بالنفقات العامة بالإيجاب و الذي يؤثر بدوره في زيادة حجم الإنتاج القومي و حجم التشغيل، يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الذي تتميز به الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية التي تعاني من تخلف جهازها الإنتاجي.[1]

2-أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق.

ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع و الخدمات،[2] أي أن الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي هي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تتم من خلال دورة الدخل و تحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي:[3]

1 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى، مرجع سبق ذكره ص41.
2 علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره،ص622.
3 نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره،ص64.

أ-نفقات الاستهلاك الحكومي:

وهي ما تقوم به الدولة من شراء سلع و مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية و شراء الأجهزة و الآلات و المواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي، بحيث أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة.

ب-نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

وهي النفقات التي تتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات و أجور و المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها الحاليين و السابقين[1] مقابل ما يؤديه هؤلاء من أعمال مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف، وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال و خدمات.[2]

3-أثرا لنفقات العامة على توزيع الدخل:

يعد موضوع توزيع الدخل الوطني من المواضيع الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وإنما أيضا في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج.

ويقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إعادة توزيعه عن طريق الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها من أجل تحقيق مبدأ العدالة و المساواة الاجتماعية.[3]

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور و الرواتب، لكن هذا غير كافي، لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتحقيق الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة. غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة، وفي حالة الركود الاقتصادي تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.[4]

وفي هذه الحالة يكون تأثير الإنفاق العام على توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشرا كمايلي:

---

1 محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة، الطبعة3، ص103.

2 طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره،ص55.

3 خالد الخطيب، أحمد شامية،مرجع سبق ذكره، ص95.

4 بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره،ص59.

-يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا من خلال تزويد فئات معينة ببعض السلع و الخدمات بثمن أقل من قيمتها في السوق.

-ويكون هذا الأثر غير مباشرا من خلال الإعانات الموجهة للمنتجين و المستثمرين من أجل دفع عجلة الإنتاج و توفير مختلف السلع و الخدمات بأقل الأسعار لفائدة أفراد المجتمع.[1]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة:

تحدث هذه الآثار على الدخل القومي بشكل مباشر و وفق آليتين الأولى المضاعف و الثانية هي المعجل:

1-آثار النفقات العامة من خلال أثر المضاعف:

تهدف فكرة المضاعف عند "كينز" إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي وتؤدي أفكار كينز في هذا الصدد (والتي صاغها في نظريته العامة الشهيرة) إلى أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي. ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية و لكن بمقادير مضاعفه ، يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك. وهذا ما يعرف "بمضاعف الاستثمار" حيث انصرفت جهود كينز فقط إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف.[2]

و لتوضيح فكرة المضاعف ، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع على شكل أجور و مرتبات و أرباح و فوائد ، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار ، ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه من قطاع

[1] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص39.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص90.

لآخر ومن فئة لأخرى، ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات و مختلف الفئات.[1]

العلاقة بين مضاعف الإنفاق العام و الميل الحدي للاستهلاك.[2]

الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل وتسمى بدالة الاستهلاك. نستطيع اشتقاق العلاقة التالية وفقا للصيغة التالية: Y=C+I

حيث: y:الدخل القومي.

C:الاستهلاك القومي.

I:الاستثمار القومي.

وأن أي تغير في Y سوف يؤدي إلى تغير في C و

$$\Delta y = \Delta C + \Delta I$$

وبقسمة طرفي المعادلة علىΔYيصبح:

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta C}{\Delta y} + \frac{\Delta I}{\Delta y}$$

$$1 = \frac{\Delta C}{\Delta y} + \frac{\Delta I}{\Delta y}$$

وبتحويل طرفي من البسط الى المقام تصبح:

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta y}}$$

مضاعف الإنفاق k

ميل الحدي للاستهلاك MPC

أي أن

$$K = \frac{1}{1-MPC}$$

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره،ص81،80،79.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره ،ص68-69.

2-أثر المعجل:

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.[1]

وفي الوقت الذي كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري فإن اهتمام كل من كلارك روبنسون و هارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني.

ويمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية:

$$Kt = v.Yt$$

حيث أن:

Kt: مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترةt

Yt: الناتج في الفترةt

V: المعجل و هو كمية ثابتة،أي نسبة رأس المال إلى الناتج.

بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية (t+1)،فإن مخزون رأس المال سيرتفع كذلك وفق العلاقة التالية:

$$Kt = V.Yt$$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta K = K_t - K_{t-1} = V.Y_t - V.Y_{t-1} = V.(Y_t - Y_{t-1}) = V.\Delta Y$$

وبما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا التغير في مخزون رأس المال فإن:

$$I_t = \Delta K_t = V.\Delta Y_t$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمار قصد الاستجابة للاستهلاك الإضافي.

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره،ص110.

غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية اتجاه الطلب المتوقع و هو طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، كما أنه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية و اختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها، فضلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد من أثر المعجل.[1]

الشكل رقم (3-1):آلية عمل أثر المضاعف و المعجل.

زيادة أولية في الإنفاق العام

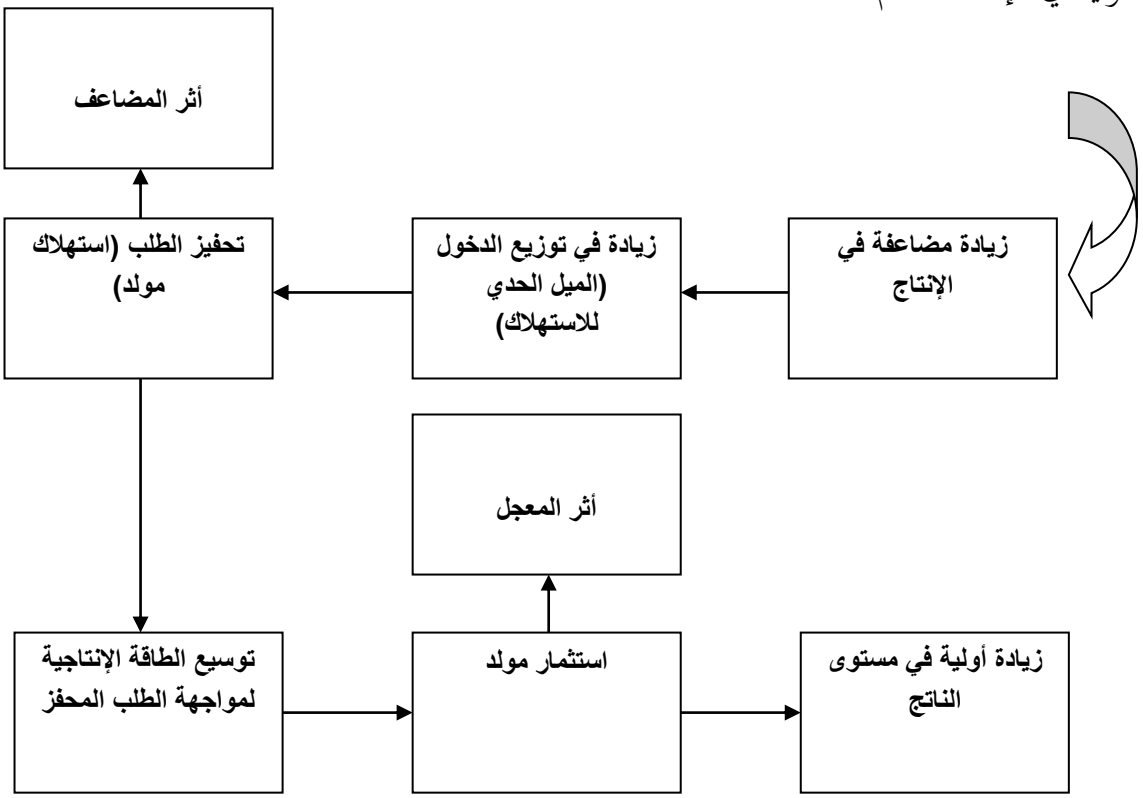

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج،ص66

[1] مايكل أبدجمان ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة (ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور) ، دار المريخ للنشر الرياض ، 1988 ،ض457-462.

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد النفقات العامة

يرتبط حجم الإنفاق في أي مجتمع من المجتمعات بالعديد من العوامل حيث يوجد من الباحثين الذين سعوا إلى وضع قوانين مفسرة لها، في هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة حول ظاهرة ازدياد الإنفاق العام مع ذكر أهم الأسباب المفسرة لها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة ازدياد النفقات العامة.

االفرع الأول:قانون فاجنر" wagner "

اهتم العالم الألماني الاقتصادي أودلف فاجنر"WAGNER" بدراسة التطور المالي للدولة وهو أول من لفت أنظار إلى القانون زيادة النفقات العامة بعد أن درس حجمها في العديد من الدول الأوربية في القرن التاسع عشر، للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من خلال إصداره لقانونه عام 1892م [1]،كما يسمى هذا القانون أيضا قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام، أو قانون التوسع المستمر للحاجات المالية، حيث أشار إلى أن المقارنات الشاملة بالدول المتقدمة يزداد نشاط حكومتها المركزية و المحلية ازديادا مطردا، كما يرتفع ازدياد نفقاتها الحكومية وهذا الازدياد ينص على الكم و الكيف في سبيل إشباع حاجات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية بصورة أجدى.[2]

وعليه فإن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة يعود إلى ثلاث أسباب حددها **فاجنر** نفسه و هي:[3]

1-زيادة معدلات التصنيع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات العامة، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

---

[1] محمد أمين بن شنب، ظاهرة تزايد النفقات العامة، الجزائر، سنة 2006ص4.

[2] وليد حنا عزيز ، ظاهره النمو المستمر للنفقات العامة في الاردن ، جامعة فيلادلفيا ،15-2005 03 16،ص7.

[3] عمر محمود أبو عبيدة ، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية ، 1995-2013 ، جامعة القدس المفتوحة ، 2014 ،ص156.

2-يزدادالإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية و الثقافية.

3-التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

وبالتالي أوضح"A .WAGNER" أن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدول و يتلخص هذا القانون في أنه:[1]

-إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة و هنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج القومي.

وبمعنى آخر إذا نما متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد القومي، فسوف ينمو أيضا الحجم النسبي للقطاع العام.

كما أن قانون"A ; WAGNER" رغم بساطته إلا أنه ظل يعتمد عليه في العديد من الدراسات لمعرفة صياغة النفقات العامة للناتج الداخلي الخام PIB.

الشكل رقم(4-1):قانون فانجر

[1] بن عزة محمد،مرجع سبق ذكرص43.

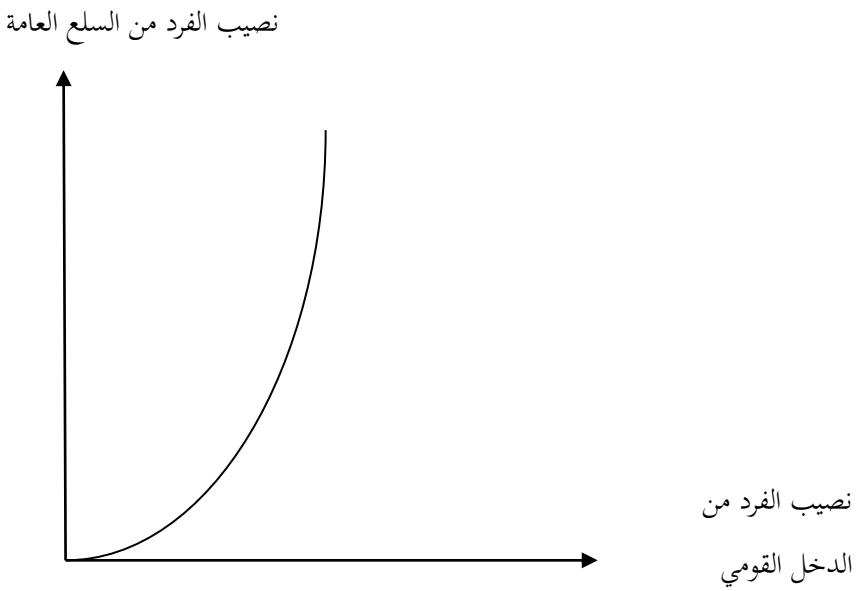

المصدر: أولاد العيد سعد دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة و العجز في الموازنة العامة للدولة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2003، ص202.

$$\text{نصيب الفرد من السلع العامة} = \frac{\text{Gالنفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{نصيب الفرد من الدخل القومي} = \frac{\text{RNB الناتج الكلي العام}}{\text{عدد السكان}}$$

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون فاجنر $G /Y=F(Y /N)$

حيث أن: G: الإنفاق العام.

Y: الدخل القومي.

P: عدد السكان.

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك وويزمان PEACOCK- WISMAN

لقد أوضح كل من بيكوك و ويزمان الأستاذان في مدرسة لندن الاقتصادية في دراسة لهما أن الزيادة المطلقة و النسبية في النشاط الحكومي من تم النفقات العامة تتم في غالبيتها في فترة القلاقل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية. ومن خلال تلك الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص و هذا ما يطلق عليه أثر الاستبدال[1] ،حيث توصل كل منهما بعد دراسة أجراها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة 1890-1955 إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل التالي :[2]

1-أثر الإزاحة: ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع و الأدوات المرتفعة للإنفاق المنخفض و الإرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية ، أين تظهر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، فهي فترة السلم و الهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون في حاجة إلى رفع نفقاتها، أما في حالة الحروب و الاضطرابات الاجتماعية تصبح معدلات الضرائب أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة.

2-أثر التفتيش: وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات و حاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

3-أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان،مرجع سبق ذكره،ص485.

[2] خليل علي ، سليمان اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ،ص124.

الشكل رقم(5-1): أثر استبدال عندwو p وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة

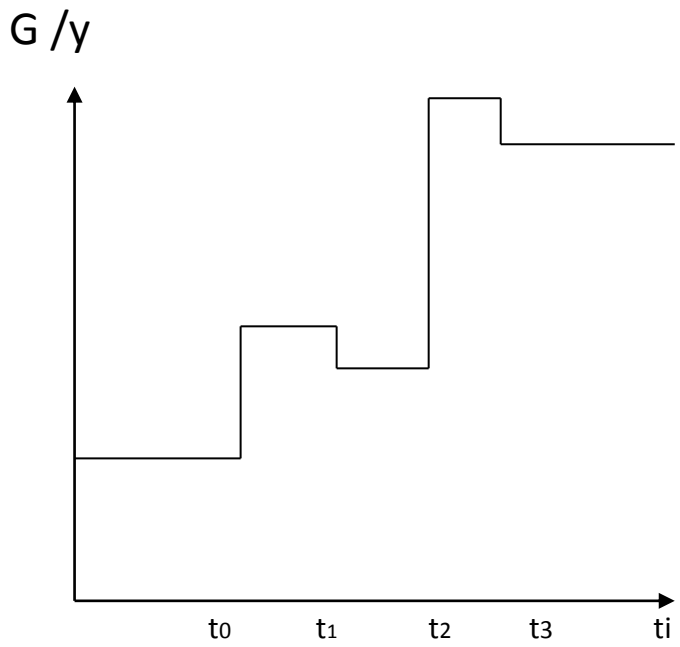

Source : gerwasiosemedo ;économiedes finances publique , ellipesèdition marketing s .q .paris ,2001,p126

حيث أن: t1 الزمن

$G/_Y$: حصة النفقات العامة G في الدخل الوطنيy.

$(0, t_0)$: فترة عدم حدوث الأزمةt_0 =بداية الأزمة بارتفاع$G/_y$إلى النقطة 1

(t_0, t_1): استقرار قيمة $G/_y$ مع إنخفاض طفيف عند t_1 .

(t_1, t_2): أزمة جديدة عند 2 وتشهد ارتفاع آخر للقيمة $G/_y$.

(t_2, t_3): فترة استقرار وثبات للقيمة $G/_y$.

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن الهزات و حالات التوتر الاقتصادي التي تشهدها المجتمعات خلال فترات زمنية معينة$(t_0. t_1. t_2. t_3)$ تكشف من جهة عن بروز احتياجات الإنفاق لمواجهة معوقات هذه الأزمة و الحروب، ومن جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات إعادة البناء و التأهيل،الإعانات،التعويضات)كما برزت دراسات مماثلة في

هذا الشأن مثل دراسة الاقتصادي الأمريكي S.P GUPTO التي أجراها على كندا و الولايات المتحدة الأمريكية واستنتج أن هذا الأثر لا يعود بالضرورة إلى الحروب فحسب ، و إنما يعود أيضا إلى الأزمات الاقتصادية مثل الكساد الكبير لسنة 1929م.

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة زيادة النفقات العامة.

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة، التزايد الحقيقي ما يعني زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق العام، و التزايد الظاهري أي زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر.[1]

1-الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام:

تقسم الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام إلى عدة أسباب رئيسية هي:

اقتصاديه، سياسية، اجتماعية وإدارية و مالية. والآن سنعرض هذه الأسباب بشيء من التفصيل.

أ-الأسباب الاقتصادية: وهنا يرجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية أهمها:

*النمو الاقتصادي و زيادة الدخل القومي: إنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من نمو في الدخل القومي في أي مجتمع ارتفاع النصيب الحقيقي للفرد من النفقات العامة، و بالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع و الخدمات من خلال زيادة دخول الأفراد. أي أن السلع و الخدمات العامة تعتبر ذات مرونة دخلية عالية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يؤدي زيادة الطلب على هذه السلع و الخدمات.[2]

إذ أن هذا الازدياد يؤدي إلى حصول الدولة على حصيلة أوفر من الضرائب و غيرها من الإيرادات كما أن مقاومة الأفراد تقل أمام جباية الدولة من الإيرادات على أنه هذه النتيجة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة.[3]

---

[1] زكاري محمد ، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،2014/2013 ، ص33.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3] يسرى أبو العلى ، ماجدة شلبي ، أحمد مصطفى ، عصام حسني ، المالية العامة والتشريع الضريبي ،ص8.

*تطور الفلسفة الاقتصادية السائدة: كان من نتائج نظام الاقتصاد الحر بالنسبة للمالية العامة ، أن انحصرت وظائف الدولة في حدود معينة، في الدفاع و المحافظة على الأمن و القضاء، فقلت نفقاتها، ولكن ظهور عيوب هذا المذهب التلقائي من بطالة منتشرة، واحتكارات وعدم عدالة في توزيع الدخل، أدى إلى ضرورة تدخل الدولة، وقد ترتب على تدخل الدولة ازدياد في نشاطها، فقامت بالعديد من المشروعات في القطاعات المختلفة سواء لسد نقص نتيجة عدم قيام الأفراد بالنشاط أو السيطرة على القوى الاقتصادية بتأميمها للبنوك و الشركات. ومن هنا يتضح أن التغير في الفلسفة الاقتصادية قد أدى إلى التوسع و الزيادة في النفقات العامة.[1]

*التوسع في المشروعات العامة : حيث يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة.[2] من خلال الاستغلال المباشر للمشروعات الصناعية و التجارية، إذ أخذت تحل محل المشروعات الخاصة في كثير من فروع النشاط الاقتصادي.

ويرجع اتساع نطاق المشروعات العامة إلى أسباب متعددة أهمها:

أ-الرغبة في الحصول على موارد للخزانة العامة: تلجأ الدول في كثير من الأحيان إلى القيام ببعض المشروعات الصناعية و التجارية بقصد الحصول على أرباح تمكنها من موازنة ميزانيتها لازدياد النفقات العامة إذ أن لجوء الدول إلى القروض يزيد من أعبائها مستقبلا.

ب-مقاومة الاحتكارات الخاصة: تقوم المشروعات الخاصة، وخصوصا في حالة الاحتكار برفع الأثمان للحصول على أكبر ربح ممكن. الأمر الذي يؤدي إلى دفع المستهلكين غير الأثرياء إلى مطالبة الحكومة و الضغط عليها لتأمين هذه المشروعات، فتحل الدولة محل أصحاب المشروعات الخاصة، لتديرها بما فيه مصلحة جمهور المستهلكين.

ج-الأخذ بسياسة التوجيه الاقتصادي: إن انتشار سياسة التوجيه الاقتصادي تؤدي إلى تأميم الكثير من المشروعات وبصفة خاصة الصناعات الأساسية التي توصل إلى التأثير في سير النشاط الاقتصادي للدولة بأسرها.[1]

---

[1] حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] لوني نصيرة، ربيع زكريا، مرجع سبق ذكره،ص23.

*الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية الدولية: إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع الدولة إلى التدخل في زيادة نفقاتها العامة خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد، و الذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج كما أن التنافس الاقتصادي الدولي و تخوف الدولة من عدم قدرة صناعاتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة بدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات و المشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية ، ويبرز ذلك بالخصوص في الدول النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص، وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص[2]

ب-الأسباب الاجتماعية:

إن تطور وظيفة الدولة و تركز اهتماماتها على الفرد بقصد تحسين محيطه باعتباره عضو في المجتمع جعل الدولة المعاصرة ترفع باستمرار حجم نفقاتها بقصد توسيع نطاق نشاطها الاجتماعي، ويمكن أن نجمل الأسباب الاجتماعية بزيادة حجم النفقات العامة كما يلي:[3]

-تطور الوعي الاجتماعي : أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي وأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، لتأمين الأفراد ضد البطالة الفقر والمرض العجز والشيخوخة و غيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، نتج عن منح الدولة هذه الإعانات و تقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية و زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية [4]

*ازدياد عدد السكان:

تؤدي زيادة عدد السكان إلى تغيير الهيكل السكاني في المجتمع، وتزداد نسبة الشيوخ والأطفال في المجتمع، مما يتطلب زيادة في النفقات العامة في أوجه معنية مثل المستشفيات وعلاج الأطفال، التعليم

[1] محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره، ص98.
[2] بو دخدخ كريم مرجع سبق ذكره،ص62.
[3] بلقاسم رابح مرجع سبق ذكره،ص28.
[4] سيد عبد المولى، المالية العامة ،دار الفكر العربي،ص57.

ومدارس حضانة للأطفال ، ودور رعاية الأمومة، وكذلك فتح ملاجئ و دور نقاهة للشيوخ، إلى غير ذلك من هذه المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم النفقات العامة .[1]

ج-الأسباب السياسية: وتتمثل فيما يلي:

*انتشار النظم و المبادئ الديمقراطية: حيث أن انتشار المبادئ الديمقراطية ساهم في اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة باعتبارها حقا من حقوقهم وواجبا من واجبات الحكومة، بالإضافة للشعور المتزايد للحكومات بمسؤوليتهم اتجاه المواطنين في توفير الخدمات العامة، مثل التعليم و الصحة....إلخ و هذا ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام لصالح أفراد المجتمع عامة، و الطبقات الفقيرة خاصة من أجل رفع مستوى دخولهم و تقليل حدة التفاوت بين الدخول.[2]

كما أن الحكومات المنتجة تحاول دائما إرضاء الرأي العام كي تستطيع أن تجدد فترات حكمها، وهي بالتالي ملزمة بالتوسع بالإنفاق العام، وتوسيع مجالات الخدمات التي تقدمها لأفراد الشعب.

*نمو مسؤولية الدولة: إن تغير النظرة إلى الدولة من دولة غير مسؤولة تتمتع بالسيطرة على الأفراد إلى دولة تقدم خدمات، ينجم عنه زيادة الحالات التي تتكفل فيها الدولة بتعويض الأفراد على الأضرار التي تصيبهم من جراء نشاط المصالح.

*ازدياد نفقات التمثيل الخارجي: أدى تطور العلاقات الدولية و رغبة الدول في توسيع نطاق دورها الدولي إلى توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي،[3]وبالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة.

د-أسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.

هـ-أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة للتطوير و التحديث و التدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام و كلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.[1]

---

[1] محمود الوادي وآخرون ، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، الطبعة1 ، دار المسيرة ، 2000 ،ص 105.

[2] نشأت نبيل محمد الوكيل ، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد العماني مع اشارة خاصة لفرضية فاجنر ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد71 ، جامعة القاهرة ، 2008 ،ص 816.

[3] منجد عبد اللطيف الخشالي ، نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، مرجع سبق ذكره ،85 -59-60.

و-الأسباب المالية: تتركز هذه الأسباب في أمرين هامين وهما:

1-سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدول إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لتغطية عجز إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد المترتبة عنها أيضا.

2-وجود فائض في الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه، سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.[2]

الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق العام:

أ-التزايد السكاني و التوسع الجغرافي:

من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي و التوسع الجغرافي إلى زيادة النفقة العامة نتيجة إرتفاع الحاجات العامة، غير أن نمو النفقات ذلك لا يعود بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد الواحد وعليه تكون تلك الزيادة ظاهرية.

كما قد يحدث تغير في عدد السكان كارتفاع عدد المسنين ما يتطلب توفير الرعاية الصحية لهم وبالتالي زيادة النفقات المخصصة لقطاع الصحة، فمثل هذه النفقات تكون حقيقية لأنها رفعت من مستوى الخدمات و بالضرورة من نصيب الفرد فيها وعليه يمكن للتزايد السكاني أن يؤدي إلى نمو حقيقي في الإنفاق العام إذا كان على شكل تغير هيكلي.[3]

ب-إنخفاض قيمة النقد:

أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه أي دولة من الدول، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول .[4]الأمر الذي يستلزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع و

---

[1] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي ، دار الجامعى الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،1999 ،ض73-82.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره،ص69.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع،طبعة1،عمان،1999،ص135.

[4] بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره،ص49.

الخدمات العامة، ويعني هذا أن الزيادة في النفقات تعود إلى إرتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع و الخدمات التي تحققها.

وبناء على ذلك فإن دراسة و مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة، من أجل معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، تتطلب أن تستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود، ويكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، و ذلك باستخدام المعادلة التالية.[1]

النفقات العامة بالأسعار الثابتة= النفقات العامة بالأسعار الجارية * 100 / المستوى العام للأسعار

ج-اختلاف الطرق المحاسبة العامة:

إن اختلاف طرق المحاسبة العامة و بصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على أساس الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات و النفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقيد الإيرادات و النفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما، أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة بشكل واضح.[2]

[1] مقراني حميد، مرجع سبق ذكره ،ص18.
[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،ص56.

الشكل رقم(6-1): أسباب ظاهرة زيادة النفقات العامة.

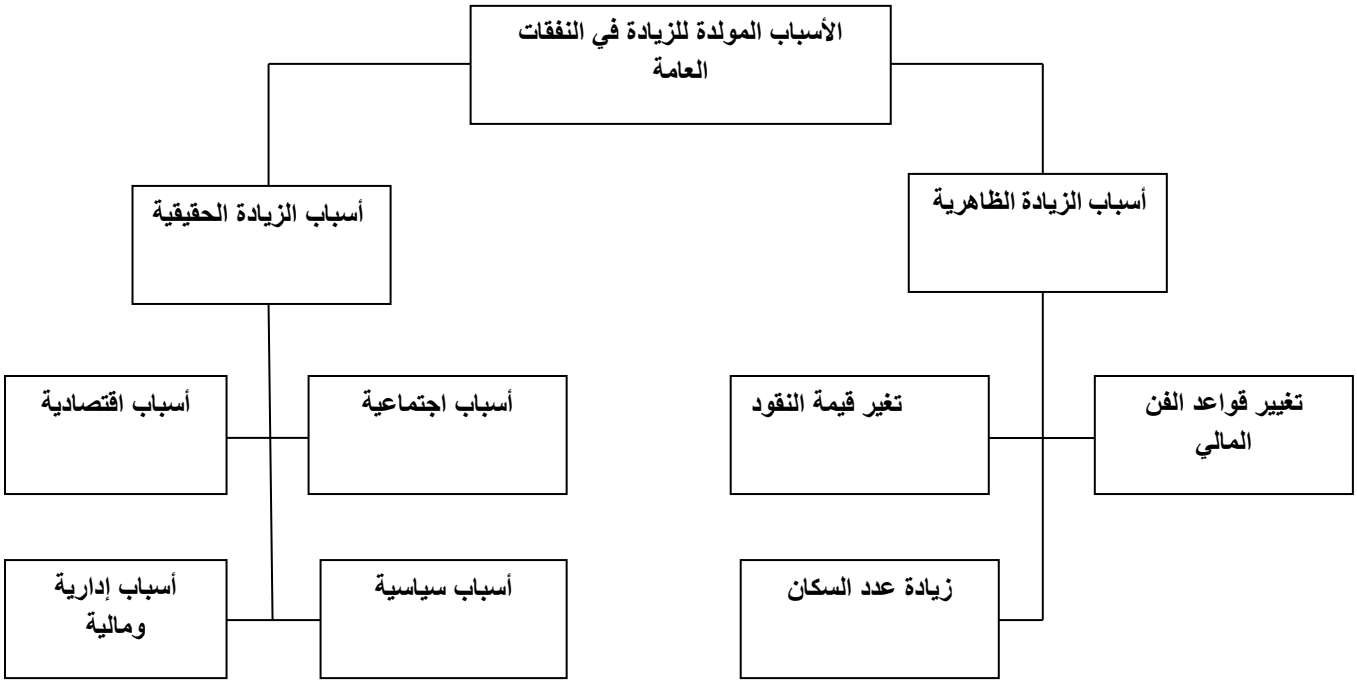

المصدر: محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة،ص119.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق

تخضع النفقات العامة للزيادة و النقصان لذلك يصبح من الضروري التفتيش عن الأسباب التي تؤدي إلى تلك الزيادة أو النقصان، و بالتالي تحديد حجم النفقات العامة في اقتصادنا.

وتتحكم في حجم الإنفاق ثلاث مؤشرات رئيسية هي : دور الدولة، العوامل الاقتصادية، العوامل المالية.[1]

1-دور الدولة:

[1] : سمير كريم الكناني،هيكل النفقات العامة،ص2004 18/02/15،موقع الإنترنت
http://www.univ tlemcen.dz/theze/belkoum.pdf.

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد النفقات العامة، لأن القيام بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات التي ازدادت و تطورت مع تطور مهام الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر و القرن العشرين كما سنرى في النقاط التالية:

أ-النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

كان الاقتصاديين التقليديين يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تحقيق العبء على أفراد المجتمع، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم.[1] ويتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

ب-النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

نظرا لبروز الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يدعم من دور الدولة في الاقتصاد و يبرز من أهمية آثارها على الدخل القومي الاقتصادي، فقد زاد التوجه نحو إتباع سياسات إنفاقيه زادت من توسع حجم النفقات العامة.[3]

ج- النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة:

في العقد الثاني من القرن العشرين و بعد قيام الثورة في روسيا عام 1917م، برزت أفكار و مبادئ الاشتراكية، وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

فأصبحت الدولة تمتلك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة، و تقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني و انعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، و النفقات العامة

[1]: محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره،ص21.
[2] خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سبق ذكره،ص66.
[3] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره،ص48.

بشكل خاص، فاتسع نطاقها بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية و اجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة.[1]

2-مستوى النشاط و الظرفية الاقتصادية:

تساهم الدورة الاقتصادية في رسم حدود سياسة الإنفاق العام، ويتجلى ذلك بقدر ما يعكسه الإنفاق العام من استجابة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، إذ أن النشاط الاقتصادي يؤثر على مستوى الإنفاق العام بحيث توجد علاقة طردية بينهما، ومن جهة أخرى إن الإنفاق العام يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وهذا بدوره يفيد في رسم سياسة الإنفاق العام ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى الطلب الفعلي الذي يحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة، ومن ثم يجب الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام السعي إلى الحفاظ عليه عن طريق التأثير في الطلب الفعلي سواء كان الاقتصاد في حالة انكماش أو تضخم.[2]

3-المقدرة المالية للدولة:

تلعب مقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات، و التي تتمثل في مقدرة الدخل على تحمل الأعباء المالية بمختلف صورها، دون إحداث أية ضغوط اقتصادية و اجتماعية وسياسية تضر بمستوى معيشة الأفراد، و دون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية، دورا هاما في تحديد حجم النفقات العامة. بحيث تتمتع الدولة بحق السيادة و السلطة في فرض الضرائب و الرسوم وإصدار النقود، و القدرة الكبيرة على الاقتراض الداخلي و الخارجي، و هذا ما يجعل لها قدرة مالية تتمتع بقدر كبير بالمرونة في تغطية النفقات العامة.[3]

وتنقسم القدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين هما:

أ-المقدرة التكلفية: نقصد بالمقدرة التكلفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دن الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي)، أما المقدرة

[1] عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية،مرجع سبق ذكره،ص185.
[2] بيداري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص35.
[3] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

التكلفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي، (المستوى الجزئي)، ويتوقف على مستوى الدخل و طرق استخدامه.[1]

ب-المقدرة الاقتراضية: إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة يرتبط بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية، وللوصول إلى أعلى قدرة اقتراضيه ممكنة تستند الدولة في ذلك إلى ما يلي:

1-حجم الادخار الفردي: إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي، ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الاقتراضية للدول، ومن ثم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

2-مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات: إنه و مع تطور الأسواق المالية و تعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فإن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد و المؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية.[2]

[1] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين لنظرية و التطبيق، دار هومة للنشر،2003،ص147.

[2] : shenggenfan ,Neetha Rao : public spending in developing countries :trend ,determination and impact,international food policy research institute, discussion paper n99,2003,p14

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما رأينا في هذا الفصل فإن الإنفاق العام ازداد بازدياد و تطور دور الدولة التي خرجت من دورها الحيادي لتصبح مسؤولة على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، فهي تتدخل عن طريق سياسات مختلفة و أدوات معنية حسب ما تراه مناسبا لمعالجة مشكل معين أو لتحقيق هدف مسطر. وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإن النفقات العامة تخضع لجملة من الضوابط و المحددات تجنبا لعدم الرشادة و نقص الفعالية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حصر لها إذ يكون الهدف منها الزيادة على تطوير الجانب الاجتماعي و هو تحسين الوضعية الاقتصادية و تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تحسين باقي المؤشرات من عمالة و إنتاج و استثمار.

تمهيد الفصل:

إن أكبر هاجس الدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة، وذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية ونخص بالذكر السياسة المالية باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات على رأسها الانفاق الحكومي الذي يعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولأجل الدراسة قسمنا هذا الفصل المعنون بـــ: "**أثـــر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي**" إلى 4 مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الكلي.

المبحث الـثاني: ماهية التشغيل والبطالة.

المبحث الـثالث: الإطار النظري للتضخم.

المبحث الــرابع: أثر الإنفاق على التشغيل الكامل وظاهرة التضخم

الفصل الثاني: أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الكلي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الدول وخاصة الدول النامية، وذلك في إطار سياستها وبرامجها الإنفاقية والتنموية ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء لمحة بسيطة على مفهوم الاستقرار الاقتصادي وعلى كيفية تأثير سياسة الإنفاق العام على كل من معدلي البطالة والتضخم بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

1- هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وتفادي للتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل الحقيقي المناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ويتضمن هدفين أساسين، تحاول السياسة المالية مع غيرها لتحقيقها.[1]

2- كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم للاستمرار، مع عجلات التنمية.[2]

3- يعرف بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصاد المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حققي في الناتج القومي.[3].

---

[1] سلوى سلمياني، السياسة الاقتصادية، الطبعة 1، الكويت، 1973، ص162.

[2] إبراهيم متولي حسين المغربي "دور الحوافر الاستمرار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص973

[3] مسعود درارسي، مرجع سبق ذكره، ص77-78.

4- الاستقرار لغة هو ثبات والسكون، ويمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع، وكذلك يعني الاستقرار التمهيد من اجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما رابحه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغير بصورة سطحية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط.

وأيضا تعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيق ياي أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود [1]

[1] دعاء محمد الزامي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلة 16، العدد 1 لسنة 2014، ص192.

المطلب الثاني: أهداف الاستقرار الاقتصادي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي والتوظف الكامل والاستقرار في القوة الشرائية للعملة كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق التوظف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.[1]

ولعله من المفيد أن نلقي الضوء على كل هدف من أهداف الاستقرار الاقتصادي في هذه المرحلة بصورة مختصرة.

1. العمالة الكاملة:

يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والمفهوم العملي للعمالة الكاملة، فوفق المفهوم النظري تعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخدام كاملا وأمثلا. ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر.

ولكن تحقيق هذا الهدف في الواقع العملي يترتب عليه الإخلال بأهداف أخرى المتمثلة في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة كبيرة الأمر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة (تضخم) مما يخل بهدف استقرار الأسعار، بالإضافة إلى ذلك يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة من ذوي الدخول المنخفضة والثابتة، حيث يترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقي لهذه الطبقات.

ومما سبق يتضح أن المفهوم العملي للعمالة يعني الاستخدام الكفئ للعمالة المدنية جمالا يخل بأهداف الاستقرار الأخرى. ويتطلب هذا ضرورة وجود مستوى معين من البطالة تسمى بالمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة. ويعرف معدل البطالة الطبيعي بأنه المعدل الذي يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الأخرى عند مستوى معقول بترضية المجتمع، وهناك من يعرف معدل البطالة الطبيعي بأنه الحد الأدنى لمعدل البطالة الذي يصل إليه المجتمع بدون ارتفاع معدل التضخم.[2] (**النظرية الاقتصادية الكلية**).

---

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، ص373

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004-2005، ص40-41.

2. استقرار الأسعار:

يعتبر استقرار الأسعار ومحاربة التضخم من أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها سياسات الاستقرار الاقتصادي، ويعني التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة هذا المفهوم يقتضي أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة وليس في الأسعار النسبة أي ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع أو الخدمات وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات الأخرى ثابتة، أو تكون منخفضة. كما يقتضي مفهوم التضخم أيضا أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة مستمرا لفترة طويلة. فإذ كان الارتفاع في الأسعار نتيجة لتخلف الغرض من السلع والخدمات عن الطلب من مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج فلا يمثل الارتفاع في الأسعار في هذه الحالة تضخما. ولهذا التضخم ليس مستوى مرفقا من الأسعار ولكن تزايد مستمرا في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة[1]

3. النمو الاقتصادي المستقر:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[2] ويتضح هذا المفهوم أن النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن نهتم بتوزيع الدخل الكلي بين الأفراد، أو يهتم كذلك بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع والخدمات والزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله فقد يتحصل كل طبقة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلي، كما أن، تحقيق هدف النمو الاقتصادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتحقيق معدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني حتى تمكن القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.[3]

---

[1] عبد الله رزق، بسام الحجار، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2010م-1431هـ، ص306.

[2] Arrous. J2 "Les théories de la croissance ", édition du seuil, Paris, 1999, P9

[3] يمان حملاوي، دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص55.

4- توازن ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه الحساب الذي يشمل جملة المبادلات التي تحصل خلال فترة زمنية بين أي قطر والعالم الخارجي والمتمثلة في الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة الاستثمارات بكافة أنواعها. حيث يتكون ميزان المدفوعات من حساب دائن وأخر مدين، إذ يمثل الحساب الدائن مدفوعات الدول الأجنبية لمصلحة الدول خلال فترة معينة، أما الجانب المدين فيمثل مدفوعات الدولة إلى الدول الأجنبية خلال فترة زمنية أيضا.[1]

ويمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد، وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.[2]

---

[1] حمد طاقة، محمد الزيود وليد أحمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (جزئي وكلي)، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأدب، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2009، ص394-396.

[2] أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص187

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية

الفرع (1): الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة:

إن الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل غير أن مقصود التشغيل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما حذفها إلى ذلك الحيز الذي يسمح ما يسمى البطالة الاحتكاكية.[1]

كما أن المقصود بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات مطلقا وإنما تثبت معدل الزيادة بما يمكن السيطرة عليه، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في استقرار ميزان المدفوعات، فبالتالي فإن برنامج الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- ✓ التشغيل الكامل وذلك لم يتجاوز معدل البطالة 4%
- ✓ النمو السريع، حيث أن المعدل المقبول في حالة التشغيل الكامل 4%
- ✓ استقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و 2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك.
- ✓ توازن ميزان المدفوعات.[2]

الفرع (2): الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية:

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي ترغب الدول النامية على الخصوص بتحقيقها، وذلك لما تعانيه من مشاكل تتعلق بإرتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة، بالإضافة إلى وجود عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتحقيقها لمعدلات نمو منخفضة، فكل هذه المؤشرات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، ونظرا لضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، وقلة كفاءتها الاقتصادية على حل هذه المشاكل سيتوجب عليها في معظم الأحيان اللجوء إلى مؤسسات مالية

---

[1] دعاء محمد الزاملي، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص70.

دولة والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحكم أنهما يتمتعان بالكفاءة اللازمة التي من شأنها أن توصل هذه البلدان إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحقيق من حدة العجز الموازي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى دعم اقتصاد السوق من خلال التعاون مع سلطات الدولة طالبة المساعدة من هذه المؤسسات.[1]

وكخلاصة لما رأيناه في هذا المطلب هو أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة، بحيث أن اختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ناتج عن اختلال الهيكل الإنتاجي لهذه الدول وعدم تحكمها في النشاط الاقتصادي، وارتباط هذه الدول ارتباطا شديدا بالتجارة الخارجية، في حين أن الاختلال الطارئ على الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة هو نتيجة عن الآثار التي تركتها الدورة الاقتصادية.[2]

---

[1] إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص46

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص72.

المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعبر مفهوم السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال[1]، وهي تتمثل أساس في السياسة المالية والنقدية باعتبارهما الأداتين الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد.

الفرع (1): السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة، والتي سيتعلمها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود، والائتمان، وتنظيم السيول العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة[2]. وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف والمتمثلة في أهداف السياسة الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار المحلية وتحقيق العمالة الكاملة، تحسين ميزان المدفوعات وأخيرا تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.[3]

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الإنتاج، إن عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات وهذا هو السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة كل من التضخم والنمو، فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسات النقدية بدورها ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية.[4]

---

[1] عبد المجيد قري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] ابراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية وضوابطها وموجهاتها في اقتصاد اسلامي، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، العدد 12 (2011)، ص744

[3] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص106-107

[4] إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص55-56

الفرع (2): السياسة المالية

السياسة المالية هي توجيه السلطات العامة لبلد من الإيرادات والنفقات الحكوميتين، وبما تضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لإتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي[1]، بحيث تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، وذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل من خلال استخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كل على حدة أو مرج، الإثنين معا بنسب مختلفة.[2]

وكنتيجة نتوصل إليها هي أن السياسة المالية تعد أداة حدها مع لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بطئ تحرك القطاع الخاص وتحركه بشكل غير ملائم في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاون سريع من أوضاع الركود لإعادة ثقة القطاع الخاص في الأوضاع الاقتصادية.[3]

---

[1] زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2000-2004، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015، ص3-4.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص79-80

[3] وايد عبد الحميد عنايب، مرجع سبق ذكره، ص97.

المبحث الثاني: ماهية التشغيل الكامل والبطالة

مما لاشك فيه أن البطالة هي محنة الاقتصاد اليوم، بحيث قد حظي هذاالموضوع اهتمام المفكرين على اختلاف مفاهيمهم وأفكارهم. وقد تفاقمت مدارس اقتصادية على تفسيرها ومحاولة التصدي لها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول اعطاء لمحة حول هذه الظاهرة في كل الفكر التقليدي والحديث.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتشغيل والبطالة

الفرع (1): النظريات التقليدية

1. النظرية الكلاسيكية:

ظهرت لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع التاسع عشر، وظلت معظم هذه الأفكار مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)، ومن أهم رواد هذه المدرسة: "أدم سبيك، دافييد ريكارد، جون ستوارت مل".[1]

وقد اتفقت غالبية المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك على عدة افتراضات أهمها:

- ✓ ظهور المنافسة الكاملة في كافة الأسواق
- ✓ يؤمن الفكر الكلاسيكي سيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.[2]
- ✓ مرونة الأجور والأسعار والفائدة
- ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بقدرة محدودة للغاية مقتصرا على توفير الأمن والقيام بالأشغال والخدمات العامة.[3]

---

[1] Ulbin kohli, Analyse macroéconomique, université de Genève département d'économie politique, Decock université, Brucelles, 1999, P : 90

[2] وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الجامعية، 2010، ص47-48

[3] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاستمرار الكلي، "تحليل نظري تطبيقي"، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص71.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية في المجتمع إن وجدت فهي بطالة اختيارية لا احتكاكية، وقالو أن البطالة الاختيارية تنشأ في حالة رفض بعض العمال للعمل وفقا للأجر السائد ويبحثوا عن عمل آخر ومستوى أجرا أعلى، أما عن البطالة الاحتكاكية نتيجة لوجود قصورا أو تشوه في سوق العمل.[1]

الشكل1: البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية

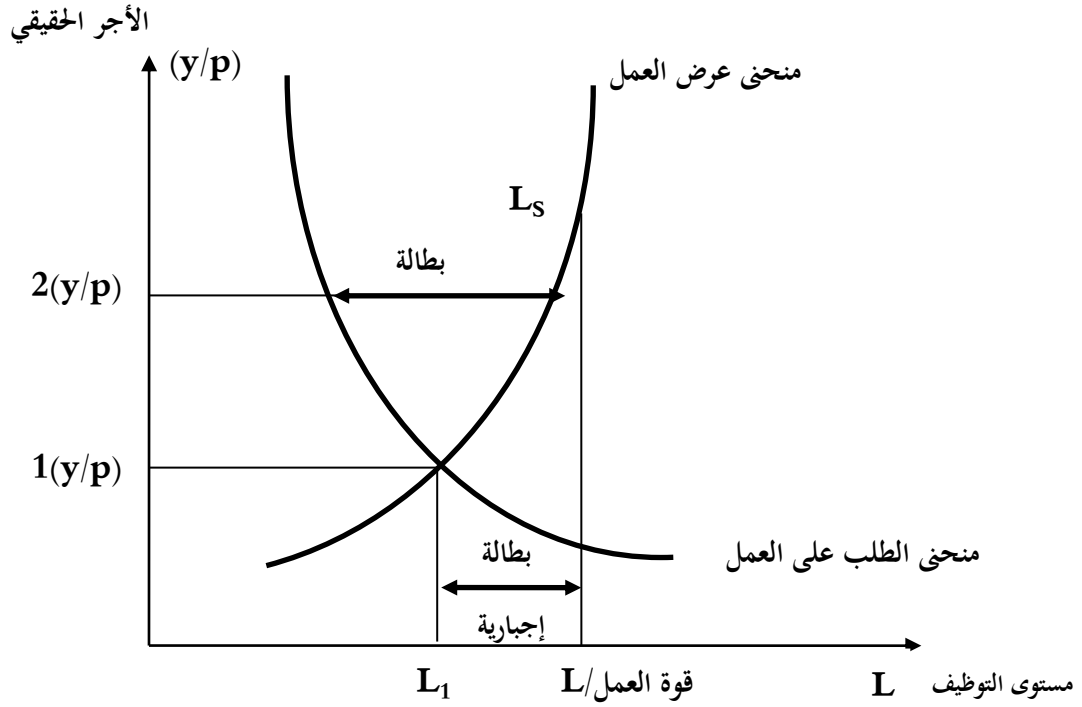

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، 2005، ص35-36

[1] وحيد مهدي عامر، مرجع سابق، ص47-48

ويتضح من هذا الشكل أن سوف العمل يتوازنه عند النقطة A، حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وبالتالي فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل المستوى ($0, L_1$)، حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل الراغبين فيه عند أجر التوازن (Y/P). أما المسافة ($L_1, L_/$) فهي تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن(Y/P)، وبالتالي فإنها تعبر عن البطالة الاختيارية.

وإرتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى ظهور فائض في سوق العمل، أي بطالة اختيارية. ففي حالة الأجر (Y/P) تقدر البطالة الإجبارية بالمسافة (CiB) غير أن وجود هذه البطالة يؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة A. وفي هذه الحالة تختفي في البطالة الإجبارية تماما.

ويحدث العكس عند أي مستوى للأجر من أجر التوازن(Y/P)، و بالتالي فإن مرونة الأجور والأسعار تكفلان القضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية في سوق العمل.

ويقرر الكلاسيكي أن السبب الأساسي للاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العالمية بغرض حد أدنى للأجور يفوق اجر التوازن مما يؤدي إلى جمود الأجور، وعليه فالتوظف الكامل لدى الكلاسيك ينفق مع وجود بطالة اختيارية، ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة للانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، فترة التسليم والتسلم، غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية.

2. النظرية الماركسية:

كبديل للأجر مقابل الحياة (نظريات مستوى الكفان) الذي تبناه مختلف مفكري التيار الكلاسيكي القديم، فإن الأجر في المنظور الماركسي وإن لم يختلف على أجر الكفاف في مضمونه. إلا أنه يتحدد بكمية العمل الأزمة للإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط، وإنما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية فوق هذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج، ويرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة.[1]

يرى ماكس أن سعر العمل هو ذلك المقابل اللازم والذي يسمح للعمال بالبقاء على قيد الحياة، ومنه تكلفة العمل تقاس بقيمة السلع الضرورية كبقاء العمال ومنه ضمان الاستمرارية للإنتاج. كما يرى ماركس أن الربح عند الرأسماليين ما هو إلا فائض قيمة، أي الفرق بين الأجرتين، إذ أن العمل يقسم إلى قسمين:

- ✓ الأول يأخذ مقابله العامل أجرا والثاني لا يأخذ مقابله أجر، والتي هو الربح لصاحب وسائل الإنتاج[2]، الفرق بين الأجرين سماه كارل ماركس القيمة المضافة (La plus Value)، وعليه فإن الأجر في النظام الرأسمالي يخص تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض، وقد أشار مركس أنه في الغالب يكون الأجر دون مستوى التوازن، مما يوجد من العاطلين، فالعامل حسبه في المجتمع الرأسمالي هو عبد وليس حرا، وبوجود هؤلاء العاطلين لن ترتفع الأجور عن الحد الأدنى للبقاء.[3]

---

[1] مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، 1999-2000، ص50.

[2] بن منصور بدر الدين، بن مزروعة أسامة، البطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2008-2009، ص21.

[3] دحماني محمد درويش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة دكتوراه، سنة 2012-2013، تلمسان، ص79

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل2: تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض

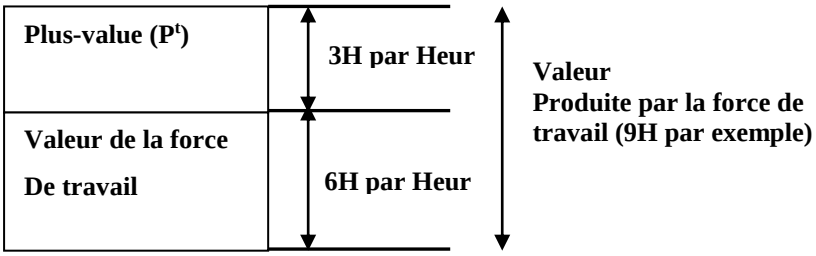

المصدر: **Schéma inspire de celui de R.Sandretta (1994, P98)**

إلا أن ماركس لم يبين كيفية تقسيم العمل إلى جزأين وما حصة كل منهما، وعلى أي أساس يتم هذا التقسيم، إذا وحسب هذا المفهوم، يرى ومرة أخرى أن هذه النظرية لا تختلف ضمنيا على نظرية رصيد الأجور، أو نظريات حد الكفاف، رغم كون–هذا التقسيم– ذاتيا وليس موضوعيا، حيث يختلف مستوى الكفاف من المجتمع إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ومن أسرة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر وهكذا كما تشير إلى أن هذا الأجر يكون في الغالب وان لم نقل على الدوام، أقل من مستوى التوازن، ولهذا فإنه من أساسات النظام الرأسمالي أن يوجد هامش من البطالة وإن لم نقل بتعبير ماركس جيش من العاطلين حتى نبني للأجور أن لا ترتفع بعيدا من مستوى الكفاف.[1]

الشكل3: منحنى العرض والطلب على العمالة

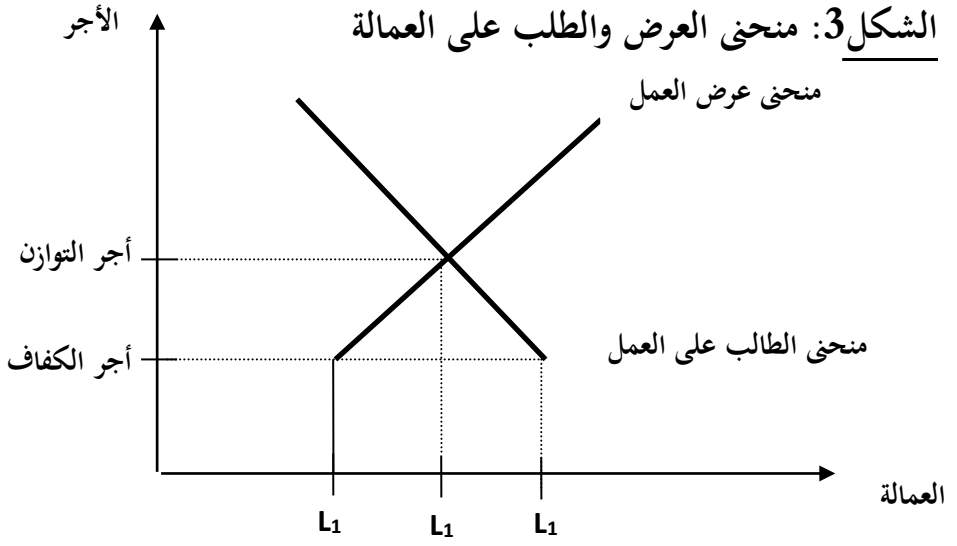

[1] مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص51-52

فلولا وجود هذه البطالة لما تسنى لأجر الكفاف أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التوازن، فحسب هذا البيان فإن المؤسسات تطلب L_1 من العمالة في الوقت الذي يكون فيه المعروض من قوة العمل يعادل L_L وهو مستوى أعلى من مستوى التوازن الذي يحقق أجر التوازن.

ومنه حسب ماركس فإن العامل الأجير في المجتمع الرأسمالي هو نوع من العبودية، فوجود جيش احتياطي عن العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء.

"كما تشير النظرية الماركسية أن لبطالة ليست نتيجة التقدم التقني وإنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم والتي يترتب عليها وجود فائض مكاني تعجز الصناعة عن استيعابهم، وهو ما يصطلح عليه ماركس بجيش الصناعة الاحتياطي Armée industriel de ressuée[1]

3. النظرية النيوكلاسيكية:

التيار النيوكلاسيكية هو في الحقيقة امتداد للتيار الليبرالي الكلاسيكي،بحيث يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية وضمنية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية.[2]

الفكر النيوكلاسيكي هو فكر تربوي يدافع عن مصالح القوى المسيطرة، ويبرز علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، ويطمس معالم علاقات التبادل اللامتكافئ الذي ينطوي عليه، وقد ركز هذا الأخير على مشكلات السوق والنقود والائتمان، وكان هذا الفكر نقطة تحول في النظام الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الإحتكار.[3]

---

[1] محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية في سورية 08-04-2008، ص15-16.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي، وسيلة التشغيل، الطلبة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص241.

[3] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص16.

ولقد استعاد النيوكلاسيكي على رأسهم LéonuALRAS، Carl Menger، illiamstanly و Afred Marchal ثقتهم في قانون ساي للأسواق، وفي البطالة الاهتمام اللازم انطلاقا من افتراضاتهم التي تعتبر أن الاقتصاد يعرف حالة التشغيل الكامل، وأنكروا إمكانية حدوث بطالة على نطاق واسع وأنصت تحليل هذه الظاهرة لأجل قصير معتقدين أن حدوث مثل هذه البطالة يكون جزئي في بعض القطاعات وتكون إما بطالة اختيارية أو إجبارية، وتقوم على عدة افتراضات:

1. يزعم أنصار هذه المدرسة أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة، فالعمل كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين (المؤسسات).[1]
2. تحليل النيوكلاسيك في تفسير مختلف الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل.
3. الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، وهذا لأن ليس هناك مبررا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
4. افتراض اقتصاد مغلق، أي لا يتم التعامل مع الخارج.[2]

والشكل التالي يوضح التوازن بين عرض العمل،والطالب عليه وفقا للنظرية النيوكلاسيكية.

[1] Christine Dollo, quels déterminants pour l'évaluation des normes en SES ? (l'exemple du chaumage) thèse de doctorat, université a ix-Marseille, 2001, P275

[2] حسين الحاج، مؤشرات سوق العمل، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصدار 16، الكويتن، أبريل 2003، ص3.

الشكل4: منحنى التوازن بين عرض العمل والطالب عليه وفقا للنظرية النيوكلاسيكية

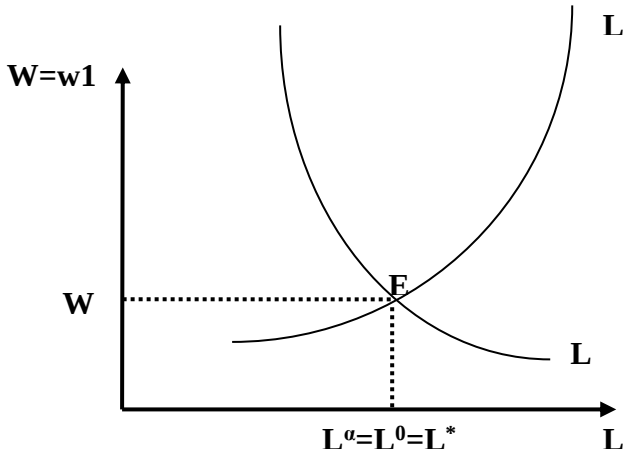

المصدر: محمد الشريف إيمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ص105

يتحدد توازن سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيان الممثلان لدالتي عرض العمل والطالب عليه، أي عند النقطة E، بالإضافة إلى ذلك يكون هذا التوازن توازن الاستخدام الكامل، والسؤال المطروح كيف يتم عملية التوازن؟ الجواب الكلاسيكي بسيط جدا: أن آلية السوق المبنية على قابلية معدل الآجر الحقيقي للتغير نحو الارتفاع، إذا كان الطلب على العمل أكثر من عرضه $(0)(\alpha)$ أو نحو الانخفاض في حالة المعاكسة$(0)>(\alpha)$ تضمن ذلك بكل سرعة.

.

4. النظرية الكينزية:

لقد قامت مدارس اقتصادية مختلفة بالبحث حول مشكلة البطالة وقدموا بعض الحلول المناسبة لها مثل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الاشتراكية وعلى رأسها الماركسية والمدرسة النيوكلاسيكية، غير أن المدارس جميعا كانت ترى أن الاقتصاد نفسه يمكن أن يحل بهذه المشكلة يدون أي تدخل للحكومات.[1]

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة، كانت بمثابة ثروة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية، إنها النظرية الكينزية التي تنتسب إليه جون ماينزد كينز (1946-1884) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير"النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود"، حيث استهدفت فيه توضيح نقاط الضعف والقصور في النظرية الكلاسيكية وكشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها.

تحدث البطالة عند الكينزين نتيجة عدم توازن سوق السلع والخدمات من جهة وسوق العمل من جهة أخرى.[2]

بحلول أزمة 1929 قام كينز بصياغة نقد متماسك لنظرية النيوكلاسيكية ودعا إلى تدخل الدولة بالنسبة لكينز، التشغيل الكامل للسكان النشطين يكون مضمون إلا في ظروف خاصة جدا وهي التوازن بين الاستهلاك والاستمرار، ولا يعتمد السوق يمكن أن تضمن دائما هذا التوازن[3]، لأن النظرية الكينزية لاقتصاد العمل فيه نوع من المقارنة، من جهة نجد النظرية الكينزية تصنع التشغيل الكامل من أهم أولياتها أي مكافحة البطالة. "يعتبر الفكر الكينزي أول متخصص في قضايا تحليل البطالة حيث كانت القضية المحورية التي يحث فيها كينز هي: كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، وضمان تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة.[4]

---

[1] جون سميت، ترجمة أحمد فؤاد بليع، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار المعرفة، العدد 621، الكويت، سبتمبر 2000، ص245.

[2] قنديرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، سنة 2009-2010، ص22.

[3] دحماني محمد أدرويش، اشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه سنة 2012-2013، ص94.

[4] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص17

ويمكن تمثل حل كينز لمشكلة البطالة من خلال المخطط التالي الذي يختصر فكرة النموذج الكينزي.

الشكل5: النموذج الكينزي

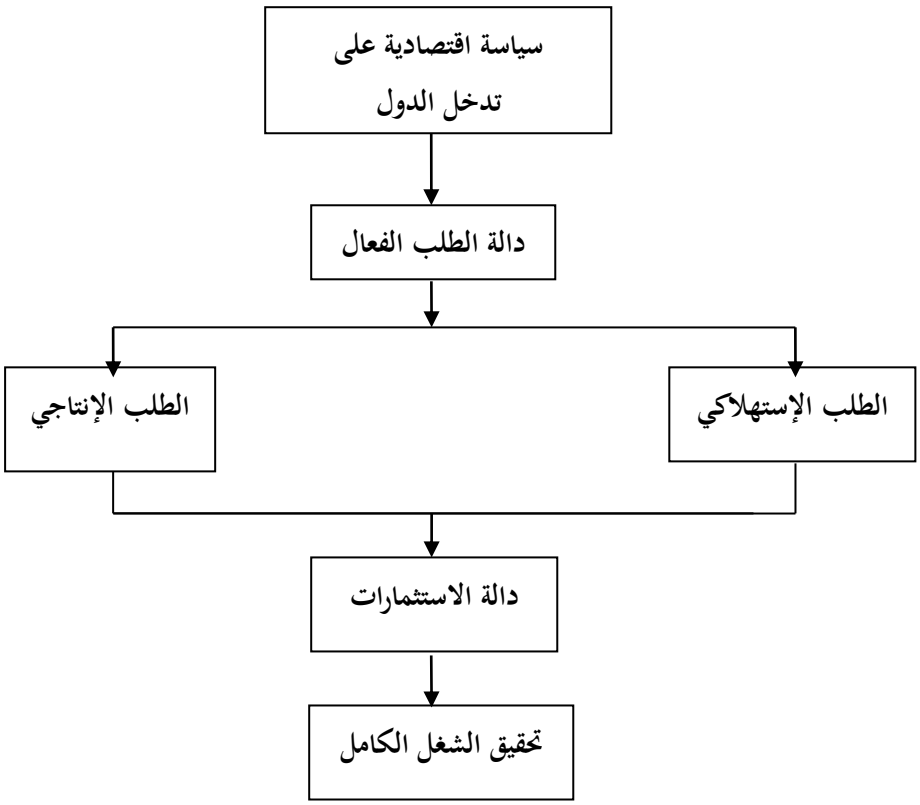

المصدر: قنديرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص23

من خلال هذا الرسم التبسيطي تتضح لنا اقتراحات كينز، فتدخل حل الدول عبر السياسات المالية والسياسة الجبائية والنقدية للتأثير على الطلب الفعال يكون له نتائج ايجابية على قرارات المستهلكين والمنتجين الذين يرفعون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، فهو الشيء الذي يدفع لزيادة الاستمرار (لتلبية هذا الطالب المتزايد) مما يفتح المجال للتشغيل الكامل.

الشكل6: سوق العمل وفقا لنظرية كينز

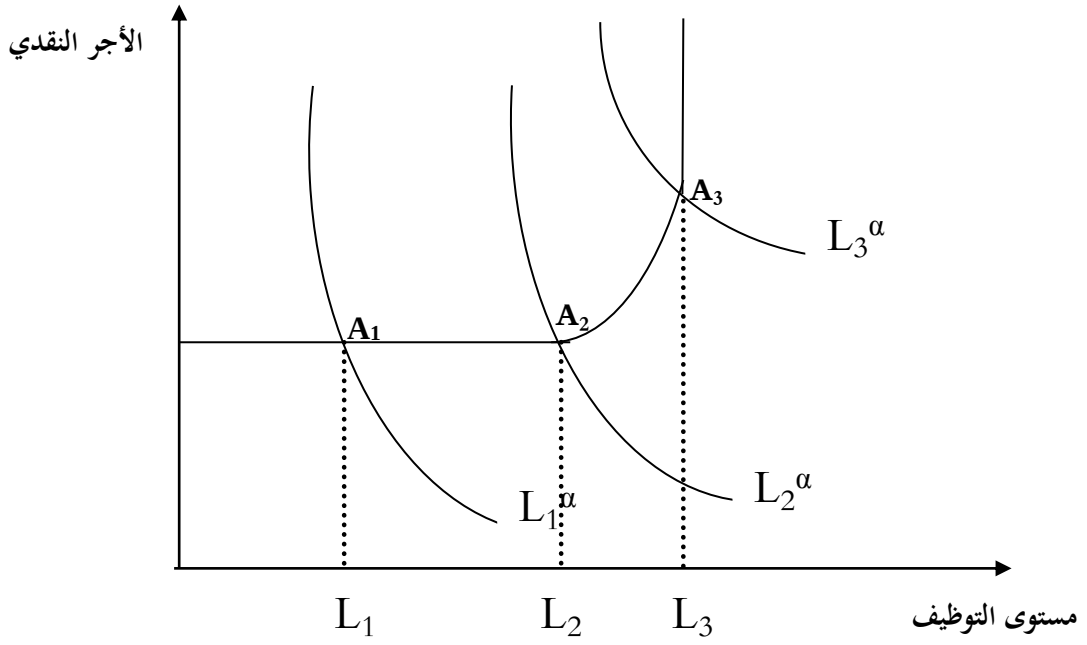

المصدر: علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص42.

ومن الطبيعي فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الطالب على العمل مثلا من L_1^{α} إلى L_2^{α} يترتب عليه الإرتفاع لمستوى التوظيف، من ثم تقليل حجم البطالة ويتحقق التوظيف الكامل عند النقطة (A_3) فقط، حيث يكون مستوى الطالب على العمل ممثلا بالمنحنى L_2^{α}، ويكون ذلك مناظرا لمستوى الطالب الكلي الفعال وفقا لكينز. فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك، وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات فيها بين رجال الأعمال والعمال.

الفرع (2): النظريات الحديثة

1. نظرية البحث عن العمل

ظهرت هذه النظرية في السبعينات من القرن الماضي، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

1)– الفرضية الأساسية التي تميز هذه النظرية، هي صعوبة تحصيل المعلومة عن سوق الشغل سواء حول توفير مناصب الشغل أو حول مستوى الأجر المطابق، فالبحث عن العمل هو بحث عن معلومة، هذا الأخير يتطلب تكلفة ووقت.[1]

2)– التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة، حيث أن كل بطال يبحث عن العمل الأحسن أجر[2]، إلا أن ذلك صعب، كون الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير عن مؤسسة أقرب.

3)– للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات، وعدد هائل من الإتصالات بالموظفين لأرباب العمل، مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثمارا.[3]

فمن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم، والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة الملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور، وبالتالي فالبطالة في هذه الحالة هو سلوك اختياري.

كما أن البطالة الاحتكاكية تعتبر مزرية من اجل حصول كل فرد على أفضل فرصة للعمل ويتوقف طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع. ففي حالة

---

1 Michel lallement, travail et emploi : le temps des métayer phases, Harmattan, paris, 1994, P149.

2 Gérand Puthil, économie de l'emploi et du chômage, édition marketing, Paris, 1994, P84.

3قنديرة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص24.

الرواج الاقتصادي فان البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل المتاحة، وعلى العكس في حالة الكساد الاقتصادي.[1] رغم العناصر الجدية التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عدة تعديلات إلا أنها لم تخلو من الانتقادات أيضا نذكر منها:

- غالبية الدراسات المنطبقة التي أجرت في عدد من الدول المتقدمة أثبتت أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين.
- عدم تطابق النظرية مع الواقع الاقتصادي، فبينما ترجع نظرية البحث عن العمل بسبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل يلاحظ أن سبب انتشار العديد من العاطلين يعود بالدرجة الأولى إلى تسريح العمال خصوصا في فترة الركود الاقتصادي.
- من منطق البحث عن العمل احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة ولكن المواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس فكلما ارتفعت البطالة قلت المحظوظ في الفوز بمنصب جديد.[2]

2. نظرية البحث عن العمل

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هم الاقتصاديان Piore، Deringer خلال أعمالها الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بالأسواق العالمية وتحليل القوى العاملة، حيث أوضحت دراستها الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن، والمستوى التعليمي.

---

[1] موني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص244-245

[2] بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية سنة 2008-2009، ص26

تهدف هذه النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث نذرة في القوى العاملة في القطاعات الأخرى.

وتفرض النظرية إلى حدوث نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص والوظائف[1]:

السوق الرئيسي: سوق المنشات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كنتيجة راس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة ومن ثم يتميز هذا السوق بغرض عمل أفضل ,أجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

السوق الثانوي: هو سوق المنشات الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بإنخفاض الاجور، فضلا لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق اكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيما أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.[2]

3. نظرية اختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E.malincand كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات ويرتكز بتحليله للبطالة على سوقين: سوق السلع وسوق العمل.

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطالب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق

---

[1] سليم عقرون، اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص29.

[2] مقدم عبيدات، ميلود زيد الحير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي، مع الإشارة إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار تليجي الأغواط، ص4-5.

نفس التحليل على سوق السلع والخدمات لا يكون عن طريق الأسعار والأجور، بل عن طريق الكميات.[1]

لا تقتصر هذه النظرية عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسمى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين السوقين سوق العمل والسلع، ويتفاعل هذين السوقين ينتج نوعين من البطالة هما:

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تعريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض السلع عن الطلب عليه وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقة للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات وهما ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.[2]

---

[1] سليم عقرون، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] دادان عبد الغني وبن طحين،محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية بمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012، ص178-179.

المطلب الثاني: مفاهيم حول التشغيل الكامل

قد يبدو لأول وهلة أن مصطلح التوظف أو الاستخدام الكامل يعني اختفاء البطالة تماما. أي الوصول إلى معدل بطالة مسار للصفر لكن ذلك غير صحيح.

المفهوم التقليدي:

عند الكلام عن الاستخدام كثيرا ما يفهم منه بأنه إشارة عنصر الإنتاج(العمل) وأن هذا العنصر هو المقصود والأكثر ارتباطا بمفهوم التشغيل.[1]

ولما كان الاستخدام قد تحدد مفهومه "الضيق" بأنه إشارة إلى عنصر الإنتاج (العمل)، وأن هذا العنصر هو المقصود والأكثر ارتباطا بمفهوم التشغيل.

ولما كان الاستخدام قد تحدد مفهومه "الضيق" بالعمل، فإن هناك العديد من الوسائل التي يمكن بواسطتها حصر عدد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي، ومقارنة عددهم بعدد العمال الذين هو خارج عمليات الاستخدام خارج عمليات الإنتاج والخدمات، وقد يفهم من كلمة الاستخدام عدد المستخدمين أو عدد الساعات التي يعملون خلاله والتي بذلوا مقابلها جهدهم المستطاع لإنتاج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات خلال فترة أو فترات معينة.[2]

يعتبر خفيض معدل البطالة إلى أدنى حد ممكن من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية، وأصبح من المتعارف عليه استعمال مصطلح الاستخدام الكامل عند الوصول إلى هذا الحد من البطالة.[3]

---

[1] بن منصور بدر الدين، بن مزروعة أسامة، البطالة إشكالية التشغيل في الجزائر، شهادة ليسانس تلمسان، 2008-2009، ص42.

[2] د. خصير عباس المهر، الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي، جامعة الملك سعود، العربية السعودية، سنة 1988، ص88.

[3] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سلمان قطف، الاقتصاد والكلى، ط1، دار حامد، 2006، ص251.

إن التشغيل الكامل حسب مفهومه العادي يعبر عن الحالة التي لا يوجد فيما شخص بدون عمل، ولكن يمكننا أن نتساءل فيما إذا توجد تشغيل كل الناس، وهل أن الهدف من سياسة التشغيل الكامل هو إجبار الناس على العمل.

فنجد أحيانا أنكل الناس يعملون، ومع ذلك لا نستطيع أن تعتبر هذه حالة تشغيل كامل، باعتبار أن هؤلاء هل تستغل كل جهودهم الإنتاجية لا تستطيع اعتبارهم في تشغيل كامل، وإنما في بطالة مقنعة. فالتشغيل الكامل لا يعني فقط إعطاء عمل لكل عامل، وإنما أعطاء ذلك العمل للذي يستغل جهوده الإنتاجية.

وللتشغيل منافع كثيرة يستفيد منها المجتمع ومن أهمها:

1. زيادة عدد وكمية السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع وشد احتياجاته الأساسية.
2. تأمين الأفراد من العوز وسد حاجياتهم من السلع والخدمات.
3. توطيد دعائم الثقة لدى الأفراد في المستقبل.
4. التشغيل الكامل يؤدي إلى إزالة الفوارق العنصرية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد.[1]

كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق والكيفيات وكذا الشروط التي يمكن الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوع، ويقصد بطرق التشغيل الإجراءات الواجبة التي تحقق مسعى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا رسمية لمطالب العمل.[2]

---

[1] محمد طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد صافي حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص306.

[2] دحماني أودرويش، مرجع سبق ذكره، ص42.

المفهوم الحديث:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لإختصاصه ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها. كما أن التشغيل يعطي حق للعمال في المشاركة والمتمثل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم وأهمية بالغة في العمل كونه أساس تطوير وترقية العمل، ولقد حدد Morcheur مفهوم ضيقا للتشغيل والذي حسب تحليل عدة مفاهيم أهمها:

"استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد وهذا ما يناسب المنصب عمل، وأيضا استخدام قوة العمل إلى تعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل، وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن".

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل بمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المستغل في العمل، وأن كون له حق في دخله مستوى مؤهلاته من طريقة التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحقه للإستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.[1]

[1] الطيب قصاص، تأثير الاستمارية المنجزة على التشغيل في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 11-2013/03/12،ص3.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول البطالة

الفرع (1): مفهوم البطالة

تعد البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي كما تعد في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على المجتمع، ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي والبطالة يزيدان من تعقيدها ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها[1]. وفيما يلي أهم التعاريف التي بإمكانها توضيح مفهوم البطالة:

1. تعرف البطالة بأنها "عدم امتهان أي مهنة" وفي حقيقة الآمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لابد من إعطاء هذه الظاهرة حجما اقتصادي بعيد عن التأويلات الشخصية.

2. ويقول: "أنتوني جيدنر" إن البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل"، ويعني العمل هنا مدفوع الأجر Paidwork، كما تعني المهنة أيضا.[2]

3. يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه. والمقصود بالقوة العملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن.[3]

4. كما تعرف البطالة على أنها القصور في تحقيق الغايات بالنسبة للعمل في المجتمعات البشرية، ما أن في حالة وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له، فالشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه، ومن أكثر التعريفات شيوعا وقبولا في الأوساط العلمية هو التعريف الذي اوصت به منظمة العمل الدولية (ILO)، والذي ينص على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

---

[1] بن منصور بدر الدين، بن مزروعة أسامة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مملكة البحرين الوزارة الداخلية

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي الاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديون الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص15.

وينطبق هذا المفهوم على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل أو على العاطلين الذين سبق لهم العمل، واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب، ويمكن تعريف البطالين على النحو التالي:

1. الشباب العاطلون عن العمل ذكورا وإناثا أو حاصلون على مؤهل أو فوق المتوسط جامعي.
2. قادرون على العمل والراغبون في الحصول عليه.
3. يقبل العمل وفق الأجور السائدة.[1]

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومهنيين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصادي هذا المجتمع.[2]

والشكل التالي يوضح لنا المفهوم العلمي للبطالة

الشكل7: المفهوم العلمي للبطالة

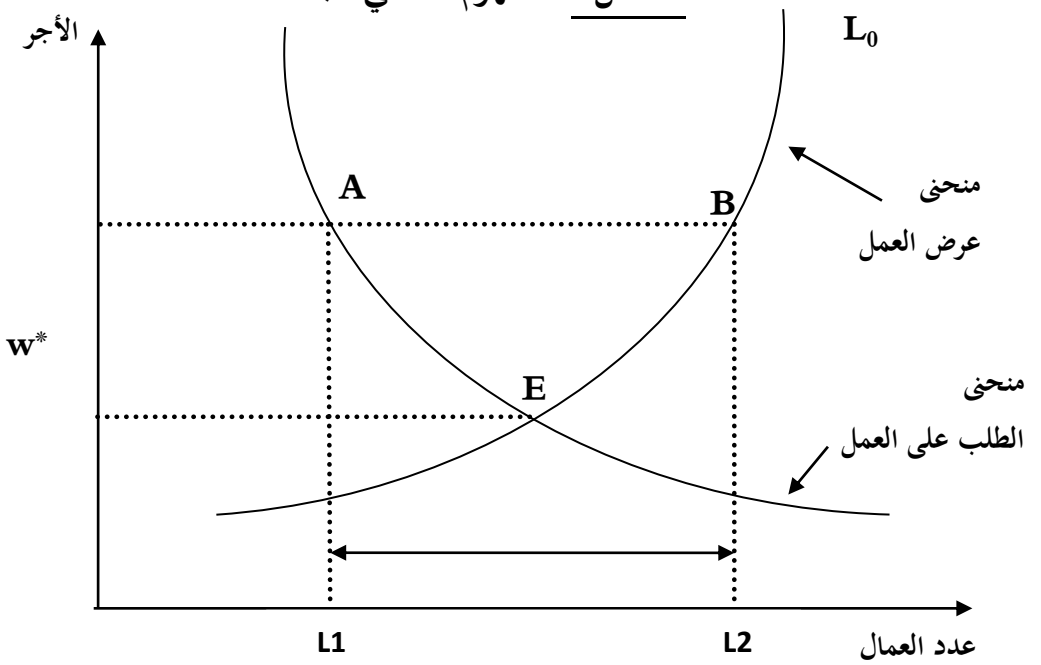

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص03.

[1] سارة صالح عيادة الحشمي، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 25، العدد 50، ص255-256.

[2] بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص322.

من هذا الشكل يتضح أن منحنى العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة بين الأجور، ونقل هذه المرونة تدريجيا، إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل، وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل، و w^* مستوى التوظيف الفعلي والمحدد بالطلب على العمل هو L_1 بينما مستوى التوظيف الكامل فيتمثل بالمستوى $L2$، وبالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظيف الكامل، وتقاس المسافة $(L1,L2)$، ومن تم فإن البطالة من خلال الشكل البياني تظهر على أنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة فيه عند مستوى أجر معين.[1]

الفرع (2): أنواع البطالة

للبطالة أشكال متعددة تختلف فيما بينها بإختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا، لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، وعموما تأخذ البطالة تقسيمات أساسيان هما:

1- التقسيم الأول البطالة

يعتبر أهم التقسيمات المعمول بها في تحليل ظاهرة البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن خلال أنواع هذا التقسيم تتحد أسباب كل نوع من أنواع البطالة، ويتكون من:[2]

أ- البطالة الإحتكاكية: يشير مفهوم البطالة الإحتكاكية إلى طبيعة حال التعطل الناتجة عن عدم وجود حالة اتساق وتناسق بين طالبي العمل وأرباب العمل، وذلك من حيث صعوبة عملية الاتصال والتواصل بين الطرفين نظرا لنقص وانعدام المعلومات اللازمة للطرفين عن بعضها البعض، ويحدث ذلك عادة بسبب التنقلات السريعة والمستمرة من قبل طالبي العمل بين المناطق والمدن مما يطيل الفترة الزمنية التي يمضيها كل من الطرفين في البحث عن الأخر[3]. وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد قصيرة الأجل ومن العوامل التي تؤثر فيها هو مدى توفر المعلومات عن سوق العمل وسوق العمالة، وتكلفة البحث عن فرصة العمل، وبالتالي

---

1 علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، 2005، ص3.

2 قنديرة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص15.

3 محمد عبد الله السكر، البطالة والآثار النفسية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلة 26، العدد 51، ص155.

السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة، وأن الاحتكاك بسوق العمل لابد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة، بالإضافة باعتبارها بطالة اختيارية من حيث أنها ناشئة عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في ترك أعمالهم الحالية والبحث أعمال أفضل سواء من ناحية ظروف العمل، أو من ناحية الأجور، أو رغبة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة التي تلائم شروطهم.[1]

ب- البطالة الهيكلية: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لتغيير هياكل وأساليب الإنتاج بإدخال تقنيات متطورة لتحل محل العمالة اليدوية، وتأتي فئة العمال المحبطين ضمن ضحايا هذا النوع البطالة[2]، أو بمعنى آخر هي حالة تعطل تصيب جانب من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات الراغبين في العمل.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية وليست اجبارية، عكس الدول النامية التي تعتبرها إجبارية، لان طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها وذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة لحلها لقلة الإمكانيات المادية والفنية مما يجعلها نسبة دائمة، يعاني منها اقتصاد البلد.[4]

ج- البطالة الدورية: تنشا البطالة الدورية نتيجة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، حيث تحدث هذه البطالة نتيجة تناقض مبيعات قطاع الأعمال مما يؤدي إلى الإنكماش، ويحدث تناقض في الطلب الكلي على العمل. وكما سبق وأن اشرنا أن انخفاض الطلب على الوظائف وزيادته على البعض الآخر، يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية بسبب عدم توافر ما يكفي من معلومات عن فرص العمل المتاحة.[5]

---

[1] David Begg, stanley fisclor, rudiger dornbusch, marco économie 2eme édition, dunod, Paris, 2002, P217

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص16.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997،ص27

[4] وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص156

[5] وحيد حامد عامر، مرجع سبق ذكره، ص156

أو بأسلوب أوضح هي البطالة التي تحصل نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة في ضوء حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، التي يطلق عليها مصطلح "الدوران الاقتصادية"، وترتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الإنكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد، وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الرواج.[1]

د- البطالة الموسمية: تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات، ويقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية غذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج وقطاع البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات.

وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما.

2- التقسيم الثاني للبطالة:

هذا التقسيم يصنف البطالة حسب طبيعة الآثار التي يخلفها كل نوع ولا يخرج عن أنواع التقسيم الأول أهمها:[2]

أ- البطالة السافرة أو الصريحة: وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة النمو السكاني السريع، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.[3]

---

[1] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص14

[2] قنديرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] مدني بن شهرة،مرجع سبق ذكره، ص236

والبطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية وذلك في الصناعات الحديثة والبطالة الموسمية وخاصة في قطاعي الزراعة وبطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين خريجي الجامعات والمدارس والمعاهد الجدد.

ب- البطالة الإجبارية: هي حالة تعطل الفرد عن العمل رغما عنه، وذلك بتسريحه من العمل، وهذه الحالة كثيرا ما تحدث عند التسريح الجماعي للعمال لأسباب اقتصادية، رغم أن هؤلاء العمال راغبين في العمل وفقا للظروف السائدة ووفق للأجر السائد[1] كأن يعلن المشروع إفلاسه، أو يغلق احد المصانع أبوابه، وسيستغني عن العاملين فيه أو عن بعضهم بغير إرادتهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخوصصة، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية أو موسمية.

ج- البطالة الاختيارية: وصف أطلعة الاقتصادي الانجليزي "جون ماينز دكينز" عن البطالة التي من خلالها يقوم مجموعة من العمال سحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة[2]، فهي البطالة التي يرجعها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمال، فإذا كان التعويض قريبا من الأجر الحقيقي، فقد يغري قليل من العمال على اختيار البطالة.

وينتشر هذا النوع من البطالة بين أوساط الأغنياء الذين يرفضون قبول العمل في ظل الأجور المتاحة، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور اقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة.[3]

---

[1] يحي عبد القادر، دور المؤسسات المتوسطة في امتصاص البطالة، دراسة حالة تيارت، شهادة الماجيستر في ع.ت،جامعة وهران، 2012، ص5.

[2] Ulrich kohli, analyse macroéconomique, université de Genève département d'économie politique, de Boeck université, Bruxelles, 1999, P90.

[3] بن منصور بدر الدين، بن مزروعة أسامة،مرجع سبق ذكره، ص51

د- البطالة المقنعة: يقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا[1]، ولكنها تتقاضى أجرا، وإذا ما سنحت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض، مما يعني رفع متوسط تكلفة المنتجات.

وفي البلدان النامية تظهر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب وجود فائض نسبي بالمكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التشغيل الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.[2]

الفرع (3): قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة ورغم بساطة هذا المعدل، فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة ليس اقلها الصعوبات المفاهيمية التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، وبذلك على نحوها عرضنا حالا وما يشير واليه هذا المصطلح من مجموعة اختبارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في أسواق العمل المختلفة، كذلك هناك صعوبات إحصائية تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل به، بعد تعريفهم وأيضا بشأن حصر قوة العمل.[3]

كيفية القياس:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلبية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقسيم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة، كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلب ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة، بحيث يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل.[4]

---

[1] بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص07

[2] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص13

[3] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص15-16

[4] سليم عقرون، مرجع سبق ذكره، ص4-5

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}}$$

الفئة النشطة تحتوي على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون ولا يعملون، إذن العناصر التي يتضمنها الفئة النشطة هي:

أ- **العاملون (Population Occupée)**: هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

ب- **العاطلون (Chômeurs)**: هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

ملاحظة: هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي:

الأفراد دون سن معينة: هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 أو 65 سنة.

الأفراد من فئات معينة: هي التي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كأمراض وطلبة المدارس.

الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل: كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة هو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة، ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، ويعبر عنه رياضيا بالصفة التالية:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص310.

حيث:

$$\mu R = \frac{\mu}{\mu + E} \times 100 = \frac{\mu}{LF} \times 100$$

μR: معدل البطالة

μ: عدد العاطلين عن العمل لحسب التعريف

E: عدد العاطلين

LF: تمثل الأشخاص من العمل يشتغلون (**E**) أو يبحثون عن العمل

توجد عدة اختلافات بين الدول فيما يخص قياس معدل البطالة، وهي تعود إلى عدة عدة عوامل منها التغيرات في حدود بين العمل وفي تحديد القوى العاملة نجد مثلا: في بعض الدول القوى العاملة بين 15-65 سنة في حين في بعض الدول الأخرى بين 16-60 سنة، وكذلك المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة. خاصة مغادري المدارس وخريجي المعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين، يكسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، ويعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء العمل، ويبقى أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر بطول فترة إجراء وقد تكون مرة كل عشر سنوات.[1]

[1] دحماني محمد درويش، مرجع سبق ذكره، ص38

المبحث الثالث: الإطار النظري لظاهرة التضخم

يعتبر التضخم واحدا من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية، ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة فإن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

الفرع (1): تفسير التضخم في الفكر الإسلامي

عرف مصطلح التضخم توسعا ملحوظا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح يطلق على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا خصوصا في ألمانيا، النمسا و روسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار[1]، ساد هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية للنقود التي كانت ترى أن "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[2]، هذا التعريف يقتضي أنه هناك ارتباطا وثيقا في كل زيادة في كمية النقد المتداول وزيادة المستوى العام للأسعار، أي أنه كلما ألقيت في السوق كميات من النقد للتداول حصلت مظاهر تضخمية تنعكس أساسا في ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى مثل سرعة دوران النقد وحجم المبادلات.[3]

وتعتمد نظرية كمية النقود على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود والتأثير على قيمتها، وهي كالأتي:

- ✓ كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على الأسعار، إضافة إلى العوامل الأخرى وهي سرعة تداول النقود وكمية المبادلات.

---

[1] طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1994-2003)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص3.

[2] عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص9.

[3] عقيل جاسم عبد الله،النقود والمصارف، الطبعة الثانية،دار المجدلاوي للنشر، 1999، ص174.

- ✓ تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع مستوى الأسعار
- ✓ تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع قيمة النقود
- ✓ فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج[1]

ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين: ع

1- معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية تعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن السلع الأخرى، وعلى هذا الأساس تم صياغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر 1911م، الذي يرى أن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، ويقوم ذلك على مطابقة حساسية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استعمال النقود بالسلع والخدمات، حيث يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P)، وعليه فإن فيمة (P.T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمكية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V)، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{M \times V = P \times T}$$

M: كمية النقود،وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V: سرعة دوران

P: المستوى العام للأسعار

T: كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

ومن المعادلة السابقة نستنتج المعادلة التالية:

$$\mathbf{P=\frac{(M \times V)}{T}}$$

[1] سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص19.

ويتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من $T.V$[1]

2- معادلة كمبردج للأرصدة النقدية:

تم صياغة هذه المعادلة من طرف ألفرد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسكية والتي كانت ترتكز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل بشكل عكسي، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للأنفاق على شراء السلع والخدمات.[2]

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة: $\mathbf{M=K\ xYxP}$

M: كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر كافة النقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقد للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليه في تحليله.

Y: الناتج الوظيفي الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية

P: مستوى الأسعار، وهو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبردج للأرصدة النقدية هو مايلي:

1. العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار (P) هي علاقة عكسية.
2. العلاقة بين كمية النقود والاسعار هي علاقة طردية.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، ص81.

[2] كوكاشة حسين، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص9

3. اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة للادخار.

وفي الأخير يمكن القول بأن النظرية الكمية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبها لإفراط النقدي في إحداث التضخم، وبينت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار.[1]

الفرع (2): التفسير الكينزي للتضخم

بعد التعاريف المستندة للنظير الكمية في تفسير الظواهر التضخمية غير كافية في قوتها التفسيرية والتحليلية خاصة أمام أزمة الكساد العالمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور تعريفات أخرى لبعض الاقتصاديين من بينهم: **ليرنر، بيرو و كينز** قائمة على العلاقة تبين العرض والطلب، بحيث يحدث التضخم نتيجة لزيادة الطلب عن العرض، فلا يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار الناتج عن الخلل في التوازن بين الطلب والعرض ارتفاعا تضخميا إلا إذا ارتبط بالشروط التالية:

- يشترط أن يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار فجائيا وغير متوقع.
- يشترط أن يكون المقصود بالأسعار المرفعة في كل من سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج.
- يشترط أن يحدث التوازن الاقتصادي عندما تكون فوائض الطلب والعرض مساوية للصفر.[2]

---

[1] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006، 55-56

[2] طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص5

ويعرف **كينز** التضخم على انه زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج[1]، أي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق، نظرا الوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[2]. أما في حالة عدم بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل. ففي هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها، أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه في ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقيا.[3]

الفرع (3): المدرسة المعاصرة لكمية النقود

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهبا نقديا، على اعتبار أن التضخم هو في حد ذاته ظاهرة نقدية صرفة. تعود في أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية، ومالية بحتة. إذ ترى أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية بصورة اكبر من الزيادة في العروض السلعية، مما يقود بالتالي إلى زيادة الأسعار. فالمدرسة النقدية في تحليلها للتضخم تنحو منحنى المدرسة الكمية الكلاسيكية في تحليلها، وتفسيرها للتضخم، وبأنه ظاهرة سببها إجراءات نقدية صرفة.

---

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص306.

[2] مقراني محمد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص11.

ويتزعم المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو، والتي تعتبر أهم المدارس النقدية في تحليل وتفسير الظواهر التضخمية، ومن أتباعها: **ملنون، فريدمان، وهاري جونسون،** ومعظم اقتصادي صندوق النقد الدولي.[1]

فقد أشار **فريدمان** إلى تأثيرات زيادة كمية النقود في الحالات التالية:

- من الممكن التصور أن اثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.
- يمكن أن ينعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع مستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني وهو موفق أنصار النظرية الكمية التقليدية.
- ويمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصه الزيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغيير كل من الأسعار والناتج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية 1865-1879، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.
- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دوراتها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغيير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.[2]
- ويتلخص المضمون الفكري للمدرسة التقليدية: في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة سببها عوامل نقدية صرفة، وأثرها المباشر على الارتفاعات التضخمية في الأسعار، وتقتضي معالجتها التأثير في تلك العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي، وتقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق، أو بعبارة أخرى التأثير في حجم الطلب الكلي، بالتقليل من الفوائد النقدية، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية المحفزة للطلب الكلي على الارتفاع.

وبناء على هذا التحليل فإن المدرسة النقدية تعرف التضخم: "بأنه كل زيادة في الكمية النقدية يؤدي إلى زيادة في الأسعار".[3]

---

[1] عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص65-66.

[3] عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص51

المطلب الثاني: مفهوم التضخم وقياسه

الفرع (1): مفهوم التضخم

تدل كلمة التضخم على الزيادة أو الكبر عن شيء ضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد، فالشيء غير مناسب وغير مرغوب فيه.[1]

يرجع أصل كلمة inflation إلى الكلمة اللاتينية inflation المقصود منها enflure التي تعني المبالغة.

شهدت الاقتصاديات المتقدمة أو النامية على حد سواء في الوقت الحاضر موجة عامة من التضخم على اختلاف الأنظمة الاقتصادية أو الاجتماعية واختلاف الأسباب والمسببات.[2]

يقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر[3]، ويتضح أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر ضخما بل أن التضخم يعني، الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار والذي يمكن احتسابه على أساس الأسعار القياسية لأسعار المستهلك، ولكي تعتبر أي حالة ارتفاع في الأسعار حالة تضخم فإن من الضروري توفر الشروط التالية:

1. أن تكون هناك زيادة نسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار.
2. أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات وخاصة الضرورية والأساسية منها.
3. أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا.[4]

---

[1] فكري أحمد نعمان، النظرية في الإسلام، الطبعة الأولى، دار العلم 1985، ص322.

[2] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف،دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص307.

[3] نزار سعد الدين العبسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2006، ص957.

[4] محمد طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص281.

إن لمصطلح التضخم عدة معاني منها:[1]

- ✓ **التضخم في الأسعار**: عندما يرتفع ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.
- ✓ **التضخم في الدخل**: عندما يرتفع الدخول النقدية ارتفاعا غير عادي وغير مألوف كالتضخم في الأجور والأرباح، يعني أن الأجور والأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.
- ✓ **التضخم في العملة**: يشغل زيادة كبيرة مستمرة في النقود المتداولة في الأسواق دون النظر إلى ما حدث لمستوى العام للأسعار.
- ✓ **التضخم في التكاليف**: يشتغل الارتفاع الحاصل في أنماق عوامل: الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.

الفرع (2): قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيه يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، بحيث يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني تحديد مصدر التضخم من خلال تحديد أسباب ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.[2]

1. **الأرقام القياسية للأسعار**: الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في التعبير الذي يطرأ أعلى ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، مثلا قياس التغير الحاصل في أسعار السلع أو في حجم إنتاجها، مثلا والرقم القياسي بطبيعته رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبة ناتجة عن قياس التغيير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين سواء كان هذا الأساس فترة زمنية معينة أو مكان معين.[3]

ولقياس التغيير في مستوى العام للأسعار يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية (Index numbers) أهمها:

---

[1] غازي محمد عناية، مرجع سبق ذكره، ص10-11.

[2] نزار سعد الدين العبسي، إبراهيم سلمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص258

[3] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص221.

أ- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي**[1]: وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغيير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فهو يغير مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي (في السنة n)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي (في السنة n)}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}} \times 100$$

والجدير بالذكر هنا هو أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار يحتاج إلى أجهر إحصائية كبيرة الدائرة العامة للإحصاءات والتي تقوم عادة باحتسابها ونشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية.

ويمكن احتساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الإسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي (في السنة n)}}{\text{المخفض الضمني}} \times 100$$

ب- **الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر أوريف**: ويعكس هذا الرقم التغير السنوي في أسعار سلة مختارة من السلع الاستهلاكية يتم تصميمها من بحوث وإحصاءات ميدانية، بما يعرف ببحوث ميزانية الأسرة وهناك نوعان من الأرقام القياسية للدلالة على التغير السنوي في أسعار السلع للمستهلكين بالمدن وأخرى للمستهلكين في المناطق الريفية.[2]

ولحساب هذا الرقم نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة التجارية ويسمى الاستهلاك الإسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي نفسه، ولكن محسوبا على أسعار سنة الأساس، ويسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:

---

[1] نزار سعد الدين العبسي، إبراهيم سلمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص258.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، واقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية،الابراهيمية، رمل الإسكندرية، 2007، ص322-323.

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الإستهلاكي الإسمي}}{\text{الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

وللرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال والتي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن:

$$\text{الأجور الحقيقية} \quad \frac{\text{الأجور الإسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك CPI}} \times 100$$

ج- الرقم القياسي البسيط: وهو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، وتسمى بنسبة الأساس، حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ويلاحظ من خلال هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية السنة للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي تؤثر على القدرة الشرائية له. لهذا السبب يلجأ معظم الاقتصاديين إلى استخدام الرقم القياسي المرجع.

د- الرقم القياسي المرجع: ويحسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الإستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:[1]

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{مجموع (الأسعار x الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار x الأوزان الترجيحية)سنة الأساس}} \times 100$$

هـ- الرقم القياسي لأسعار الجملة: تعني التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة ولمجموعة سلعية مهمة كالمحاصيل الزراعية، المواد الغذائية، الخيوط والملابس، البترول ومواد الطاقة، الأدوية، والمعادن،...، كما يمكن التغيرات التي قد تطرأ على بعض المتغيرات النقدية كالأجور ودخول

[1] مقراني حميد، مرجه سبق ذكره، ص36-37

العمال، كما أنه يعطي فكرة عن التغيرات التي قد تطرأ على بعض المتغيرات النقدية كالأجور ودخول العمال، كما أنه يعطي فكرة عن التغيرات التي تطرأ على قيمة المدفوعات الآجلة والعاجلة.

❖ **صيغ الأرقام القياسية:**

يتم استخدام عدة صيغ الدلالة الأرقام القياسية أهمها:

أ- صيغة لاسبير "Laspeyres" المرجع بكميات فترة الأساس:

$$LN_L = \frac{\sum P_1 . Q_0}{\sum P_0 . Q_0} \quad X\ 100$$

حيث أن:

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس

Q_0: كمية السلع في سنة الأساس

P_1: سعر السلعة في سنة المقارنة

يتم الحصول عليه بترجيح كميات سنة الأساس، أي استخدام الأوزان الثابتة المعبرة بالكميات المباعة أو المستهلكة من السلع في سنة الأساس، لكنه بغرض نمط استهلاكي واحد على كل السنوات المقارنة وهذا أمر غير مقبول خاصة إذا تباعدت سنة الأساس على سنة المقارنة.[1]

ب- الرقم القياسي باش "Paoche Index" المرجع بكميات فترة المقارنة:

استخدم باش سنة 1874م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة أي كمايلي:

يتم استخدام عدة صيغ الدلالة الأرقام القياسية أهمها:

$$\text{Paoche Index} = \frac{\sum P_1 . Q_1}{\sum P_0 . Q_1} \quad X\ 100$$

حيث أن:

P_0: أسعار سنة الأساس P_1: أسعار سنة المقارنة

Q_1: كميات سنة المقارنة

[1] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص209.

ومنه فإن رقم باش يعبر عن يعبر عن اثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشتريت في سنة الأساس.

جـ- الرقم القياسي الأسفل (رقم فيشرFicher Index)

بعد استمرار الجدل حول مدى فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن العشرين، جاء إيرفنج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل منم رقمي لا سبيروباش، أي أنه الجدر التربيعي لحاصل ضرب لاسبيروباش:

$$\text{Fisher Index} = \sqrt{\left(\frac{\sum P_1 \cdot Q_0}{\sum P_0 \cdot Q_0} \text{ X } 100\right)\left(\frac{\sum P_1 \cdot Q_1}{\sum P_0 \cdot Q_1} \text{ X } 100\right)}$$

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة اثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، مثلا كمايلي:

$$\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2005 بأسعار سنة 2000} = \frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام 2005 بأسعار سنة 2005}}{\text{مؤشر السعر المناسب}} \text{X } 100$$

وهذا يعني إزالة التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الإسمي.[1]

2- معايير قياس القوى التضخمية:

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات الوارد عن كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940م تحت عنوان "كيف ندفع نفقات الحرب"، بحيث يرجع هدف حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، أي من أجل تحديد الأسباب المؤدية إلى التغيرات في مستويات الأسعار وذلك نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون التعرض الأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات.[2]

---

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص37.

ويرجع كينز حدوث الفجوات التضخمية إلى:

- حدوث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يعبر عن تلك الزيادة في الإنفاق الوطني الجاري عن الناتج الوطني الحقيقي.
- حدوث إفراط في عرض النقود المتمثل في ذلك الفارق بين العرض النقدي، وما يرغب أن يحتفظ به الأفراد والمشروبات من دخل حقيقي في شكل نقود.[1]

توجد ثلاثة معايير لقياس القوى التضخمية هي: معيار الاستقرار النقدي، معيار الإفراط النقدي ومعيار فائض الطلب.

أ- معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم. وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عند تعادل التغير في كمية النقود $\triangle y/y$ أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل الناتج القومي يكون المعامل موجبا، ومن ثم الكشف عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المعامل بالطريقتين التاليتين:

$$B = \triangle M/M - \triangle y/y$$

$$B = \triangle M/M - \triangle y/y$$

حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي

$\triangle M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية

$\triangle y/y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.[2]

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

ب- معيار الإفراط النقدي:

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي، تعتمد على فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير عرض النقود وبين التغير في الطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كمايلي:

$$F=\triangle M - \frac{M}{y} x \triangle y$$

F: الفجوة التضخمية $\triangle M$: التغير في عرض النقود **y**: الناتج الوطني الإجمالي

$\triangle y$: التغير الناتج الوطني الإجمالي $\frac{M}{y}$: الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود)

تنعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.[1]

ج- معيار فائض الطلب:

بالإضافة إلى حجم الإفراط النقدي، يمكن قياس الفجوة التضخمية كذلك بدلالة فائض الطلب الكلي الذي ينتج عن الاختلال الموجود بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، أي عندما لا يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد.

ويستند هذا المقياس إلى المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستوى السعر لدى كينز، وهي الفكرة التي تشير إلى مراحل تناقص الكفاءة الجدية لراس المال والعمل حينما يكون النشاط الاقتصادي قد اقترب من مستوى التشغيل الكامل.

ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلة التالية:[2]

$$EAD = C + I + \triangle - y = A + \triangle - y$$

---

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص232.

بحيث أن:

EAD: فائض الطلب الكلي C: القيمة الأساسية لكل من الاستهلاك الخاص والعمومي

y: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية **I**: الاستثمار الكلي

S△ : التغيير في المخزون **A**: حجم الاستيعاب المحلي

الشكل8: الفجوة التضخمية

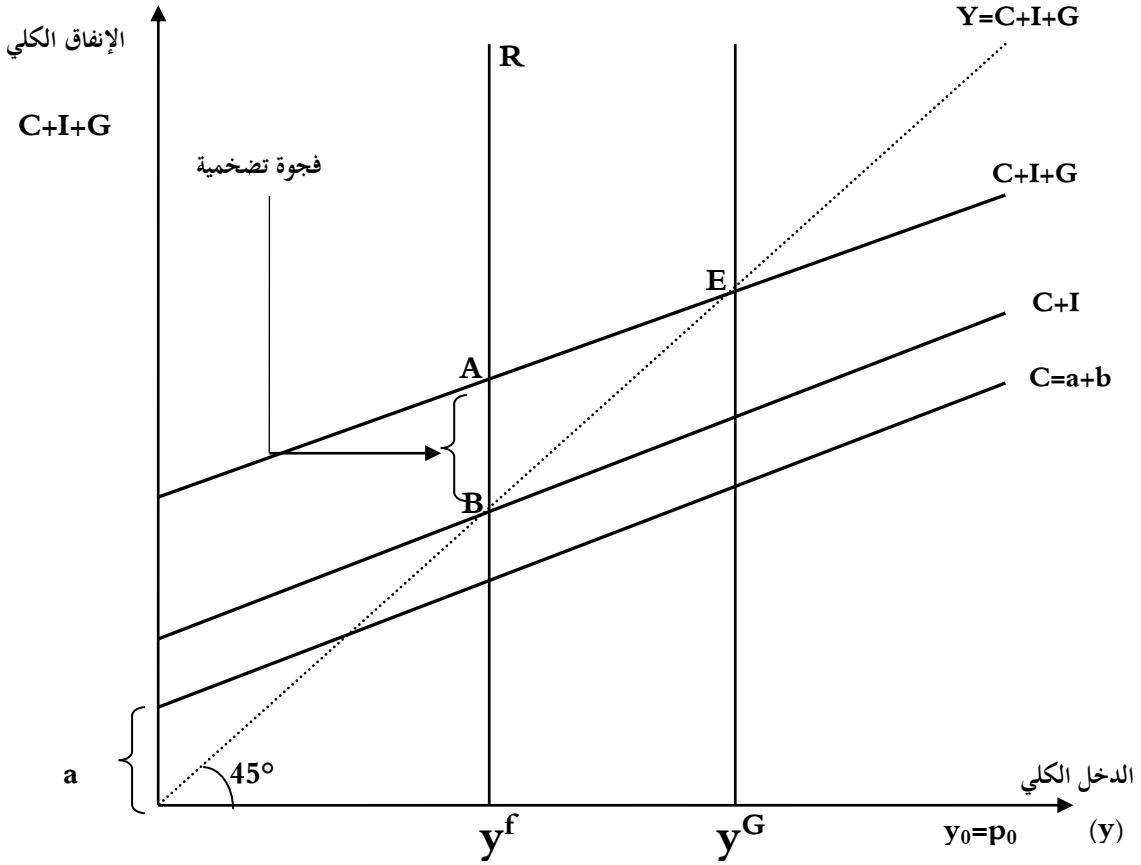

المصدر: ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النخلة، الجزائر، ص223.

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم العمودي **R** على النقطة y^f فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى y^f، ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن هذا المستوى.

ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي (C+I+G) يقطع خط الدخل 45° عند النقطة E الواقعة على يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع الدخل 45° مع العمود (R) ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة بين نقطتي B,A حيث A هي نقطة تقاطع منحى الطلب الكلي C+I+G مع خط الدخل (R).

المطلب الثالث: مفهوم التضخم وقياسه

توجد عدة معايير تحدد نوع التضخم القائم في الاقتصاد كما أن بعض الأنواع تتداخل فيما بينها في بعض المواصفات

الفرع (1): معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار

إن مدى تحكم الدولة ورقابتها على جهاز الأسعار والتأثير فيه يحدد لنا الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، وفي هذا الإطار توجد ثلاثة أنواع من التضخم حسب هذا المعيار:

1. التضخم المكشوف أو الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها ووقفها حتى تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع في تضخمها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.[1]

2. التضخم المكبوت أو المقيد:

يسمى أيضا بالتضخم المستتر الذي يحدث إذا ما تدخلت الدولة ووضعت بقوة القانون التدابير والإجراءات والسياسات والقيود التي تمنع ارتفاع الأسعار، أي أنها لا تسمح للعوامل الاقتصادية العمل بحرية آلية السوق في تحديد مستوى الأسعار عند تلاقي الطلب مع العرض نتيجة للقيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها.[2]

وفي بعض الأحيان تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي المعبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ لها على الأسعار، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق وتعمد إلى التقنيين بتطبيق نظام الحصص للأفراد كما حصل في بريطانيا بين سنتي 1938 و 1950.[3]

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، الطبعة الأولى،دار القلم، دبي، 1985، ص322.

[3] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص36-37

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة أن تستمر بل لابد في نهاية المطاف أن ترتفع الأسعار وتعجز عند القيود المفروضة في كبح فائض الطلب وللتغلب على هذه الوضعية لابد من رفع حجم الإنتاج في كافة المجالات أولا ثم التحكم في فائض الطلب حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن الطلب والعرض.[1]

الشكل9: سياسة تثبيت الأسعار في اقتصاد لا يعمل وفق آليات السوق

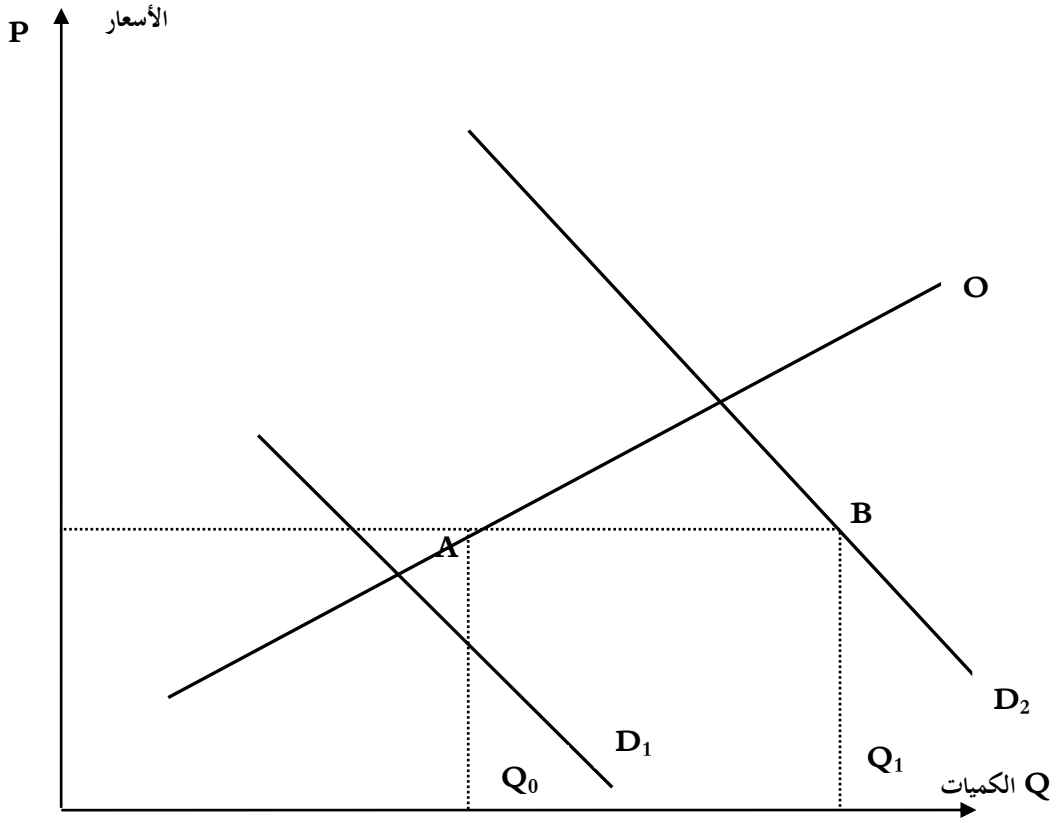

Source : **Gérard Bramoullé & Dominique Augey**. **Economie monétaire**, **Op-cit**, **P240**

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب، القاهرة، 2002، ص41.

3. التضخم الكلي أو الخفي:

يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أنه ينشا نتيجة التضخم في الدخول الذي لا يصاحبه تضخيم في الإنفاق، ويعود السبب في ظهور مثل هذا النوع من التضخم إلى تدخل الدولة في فرض قيود مختلفة على الإنفاق مثل نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يشتري أكثر منها، مما يجعل النقود تتخلى عن وظيفتها التقليدية كوسيلة للتبادل، هذا النوع هو صورة من صور التضخم المكبوت.[1]

الفرع (2): معيار حدة الضغط التضخمي:

يمكن تمييز التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين من خلال النظر إلى حدة ودرجة قوة التضخم.

1. **التضخم الجامع (المفرط)**: يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.

غالبا ما يؤدي هذا النوع من التضخم النقدي إلى تدمير الاقتصاد وإلغاء العملة. ومن أمثلة هذا النوع ما جرى في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1341هـ الموافق 1923م، حيث بلغت نسبة التضخم النقدي 2500% في الشهر. وكذلك ما جرى في المجر عامي 1364-1365هـ الموافق لـ1945م-1946م، حيث بلغ معدل التضخم الشهري 19800% ولذلك سمي بأم التضخمات المفرطة.[2]

2. **التضخم الزاحف أو التدريجي**: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض الإنتاج ثابت

---

[1] طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص159.

الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار[1]. ويكون هذا النوع من التضخم ذا تأثير ضعيف على المستهلكين في البداية ومع مرور الزمن تتراكم معدلات التضخم خلال سنوات يبدأ المستهلكون يشعرون بثقله، وفي هذه الحالة يحاول أصحاب الدخل المحدود مقاومة التضخم الزاحف بأساليب مختلفة من أهمها الأسلوب النقابي، بحيث يطالبون برفع الأجور لتعويض الارتفاع في تكاليف المعيشة. وبذلك ترتفع تكاليف الإنتاج ثم ترتفع الأسعار مرة ثانية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، هذا ما يسمى بالدورة الخبيثة للتضخم.

الشكل9: سياسة تثبيت الأسعار في اقتصاد لا يعمل وفق آليات السوق

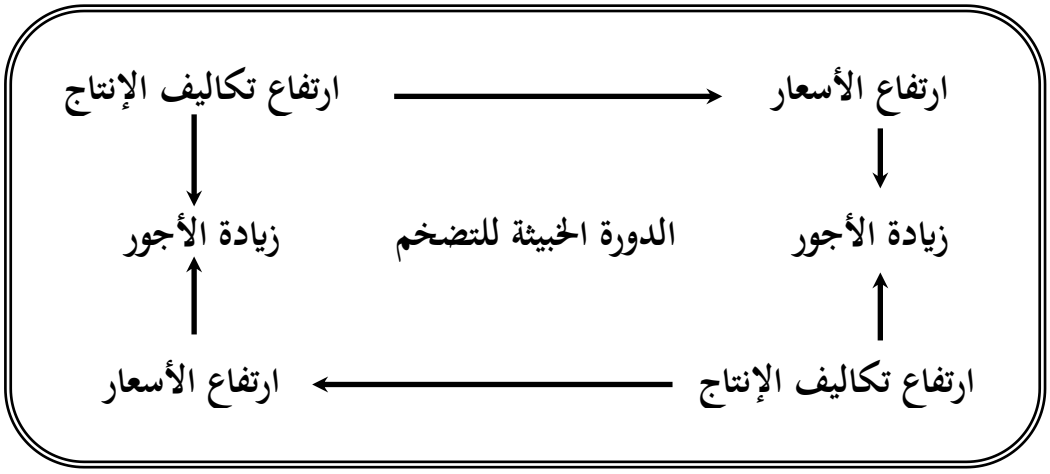

المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1994، ص193.

[1] قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم، منتدى الأعمال الفلسطيني، أبريل 2011، ص14.

الفرع (3): أنواع التضخم حسب نوع القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج.

1)- التضخم في أسواق السلع:

يصنف الاقتصادي كينز في أسواق السلع إلى صنفين وهما:[1]

أ- **التضخم الاستهلاكي أو السلعي:** وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الإستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الإستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة.

ب- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، ويؤثر على مستويات الاستثمار والإنتاج.[2]

2)- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

أما في أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:

أ- **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون اقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة.[3]

ب- **التضخم الدخلي:** يحصل نتيجة ارتفاع، وتزايد نفقات الإنتاج، منها أجور الكفاية للعمال. وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، فإن حالة من التوازن قد تحصل، وهي تتصف بالاستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشا النوع الأول من

---

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] بلجيلية سمية، اثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة، عمان للفترة 1996-201، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطية، 2009-2010، ص136.

[3] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص39

التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث.[1]

الفرع (4): أنواع التضخم حسب مصادره وأسباب نشوءه

تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقا، وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك، ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

1)- التضخم الطبيعي الاستثنائي: هو تضخم غير اعتيادي ينشا نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير ...إلخ، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها، كما حدث في نهاية سنة 2004 اثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.[2]

2)- تضخم الطلب: وهو زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على نسبة المعروض منها، وبسبب هذه الزيادة يختل التوازن في الأسواق، فتبدأ الأسعار بالارتفاع نتيجة لتخلف العرض الكلي للسلع والخدمات عن الطلب الكلي عليها.[3] أي أن هذا النوع من التضخم ينشا بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد والمشروعات دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول لزيادة في الإنتاج أو زيادة غير كافية لتغطية هذا الطلب، بحيث تفترض هذه الحالة أن تكون الأسعار قابلة للتغيير بحيث ترتفع مع زيادة الطلب.

3)- تضخم التكاليف: ترتفع الأسعار في هذا المصدر نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج لمواد أولية، الهوامش، والأجور بصفة خاصة، ينشأ التضخم نتيجة لزيادة أسعار عوامل الإنتاج، دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب مما ينعكس على ارتفاع تكاليف هذه الموارد الإنتاجية بأسرع من الزيادة في إنتاجها.[4] ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير تامة في كل من سوق العمل، مع توفير اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع.

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] خالد بن عبد الله المصلح، مرجع سبق ذكره، ص70.

[4] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص199.

ويؤدي إرتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الإسمية، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الإسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن تم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الاجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالإرتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف.

ويمكن اعتماد تحليل دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف كما في الشكل التالي:

الشكل10: علاقة مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكلي

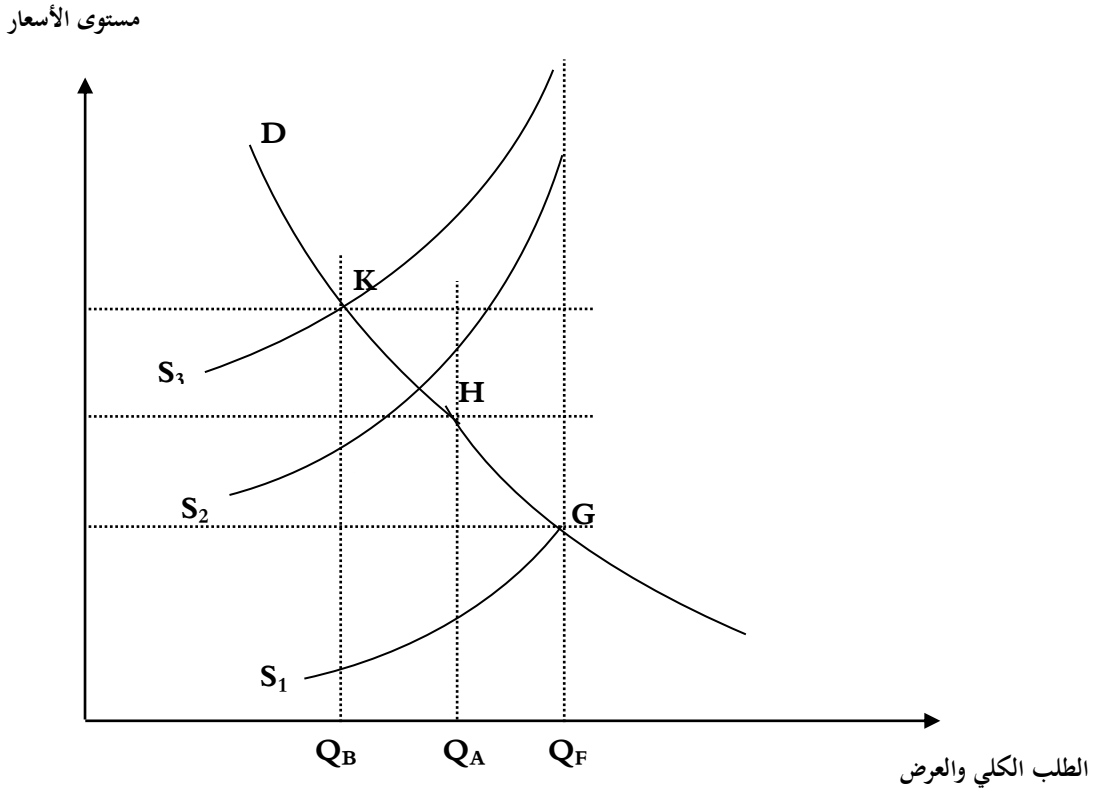

المصدر: ضياء مجيد الموسوسي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النحلة، الجزائر، ص221.

في الشكل أعلاه يشير Q_F إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي D مع منحنى العرض الكلي S_1 عند مستوى أسعار P_F، وعند انتقال دالة العرض الكلي إلى S_2 تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلى Q_A ويرتفع مستوى السعر إلى P_A، وتكرار العملية دالة العرض الكلي إلى S سينخفض الناتج الكلي إلى Q_B ويرتفع مستوى السعر إلى P_B، ويعود هذا الانتقال إلى عاملين:

أ. الزيادة في الأجور الإسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية، دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل.

ب. زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال.[1]

4)– التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدول المصدرة عبر قناة الواردات، وينعكس ذلك على أسعار هذه السلع المستوردة.

وفي هذا المجال إن أغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعا استهلاكية أم إنتاجية من أجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية، أو من أجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية، تلك المستوردات التي تتميز بإرتفاع الأسعار وبإستمرار هذا الارتفاع لابد وأن ينتقل إلى اقتصادات الدول النامية نتيجة لتبعية تلك الاقتصاديات المتقدمة.[2]

5)– التضخم الذاتي: وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلا الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما

---

[1] Bernard Bernier y ves, Initiation à la macroéconomie (7eme édition, Paris : DUNOD, 1998), P136.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص160.

حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957-1960م، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

6)- التضخم الدوري (الحركى): وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة من فترة وأخرى.[1]

[1] بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص237.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على التضخم وأساليب معالجته

الفرع (1): الآثار المترتبة على التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم النقدية عن انعدام التوازن الكلي بين الظواهر الاقتصادية، حيث تنشأ نتيجة ارتفاع تدفقات الطلب بسبب زيادة وسائل الدفع بالنسبة لإمكانيات العرض التي تنعكس في الارتفاع العام للأسعار مما يترتب عليه نتائج وأثار متمايزة تنعكس على مختلف الأعوان الاقتصادية وعلى البناء الاجتماعي.

1. الآثار الاقتصادية للتضخم

يمكن إبراز أهم جوانب التأثيرات الاقتصادية للتضخم من خلال مايلي:

أ- أثار التضخم على جهاز الأسعار: إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار اثر التضخم، وليس هو التضخم بذاته، إذ أن التضخم هو الخلل بين الطلب الكلي والعرض والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى كالأسعار.

وينعكس ارتفاع الأسعار سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تتقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجيا، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها، كلما تقلص قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الإقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة.[1]

ب- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لان الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوق يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1] طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.....

ويمكن أن تتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوق تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.[1]

جـ- اثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات بانخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير، ويزيد الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي باعتبار أن المنتجات الأجنبية تكسب ميزة معينة بكونها أرخص نسبيا من الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، مما يعني استهلاك الموارد الأجنبية والاحتياطي من الذهب والنقد الدولي عندما تضطر الدولة إلى تسوية العجز.[2]

د- أثر التضخم في تدني كفاءة الاقتصاد القومي:

يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على هيكل الاستثمار ضمن المعروف أن الاستثمار يساوي التكوين الرأسمالي الثابت مضاف إليه المخزون السلعي والتكوين الرأسمالي الثابت يشتمل على إقامة المباني وتركيب الآلات والمعدات وإقامة الطرق والكباري وغيرها، وفي هذا الصدد يؤدي التضخم إلى زيادة النسبة التي يحتلها المخزون السلعي من الاستثمار وانخفاض النسبة التي يحتلها التكوين الرأسمالي الثابت. فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأراضي والآلات والمعدات،

---

[1] محمد غزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربة، بيروت، ص321.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص65.

الأمر الذي يزيد من التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة بالمشروعات، ومن ثم يقلل من الإقبال على الاستثمار في رأسمال الثابت.[1] بحيث يقتضي التضخم أن يلجأ الأفراد إلى استخدام مدخراتهم في غير مصلحة الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق الابتعاد عن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة واستثمارها في قطاعات المضاربة المالية او العقارية وشراء السلع الرأسمالية الأخرى، مما يضعف مجالات الاستثمار وأحجامه، بسبب ما يحدثه التضخم من تأثير سلبي على كل من التكاليف والإيرادات.

هـ- أثر التضخم على تدني كفاءة العملة:

من المعروف لدينا أن للنقود عدة وطائف متمثلة في كونها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزون للقيم، بالإضافة إلى أنها وسيلة للمدفوعات الآجلة. ومن المتفق عليه أيضا أن للتضخم اثر كبير على أداء النقود وظائفها بكفاءة، بحيث كلما ارتفعت نسبة التضخم كلما انخفضت أهلية النقود للقيام بوظائفها، الأمر الذي يؤدي فقدان العملة لقوتها الشرائية العامة، وقد ينتهي الأمر بإبطال العملة وإصدار عملة جديدة مكانها، وهذا ما حصل كيرا على مر الزمن.[2]

2. الآثار الاجتماعية للتضخم

يؤدي تغير قيمة النقود إلى إعادة توزيع الدخول والثروة بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، لذا يمكننا عرض الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

أ- اثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني

إن من أهم أثار التضخم أنه يؤدي إلى توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة وسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع، بحيث أن ارتفاع مستويات الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد الذين

---

[1] عبد القادر محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص87-88

لم تتغير دخولهم النقدية أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة اقل من نسبة ارتفاع مستويات الأسعار، مثل الأفراد المتقاعدين أو ذوي الدخل المحدود.[1]

ومن جهة أخرى هناك فئة أخرى من الدخول تتغير طرديا اتجاه تغير الأسعار، وتضم أصحاب المشروعات الذين أرباحهم بسبب ارتفاع أسعار البيع وتدني تكاليف الإنتاج باعتبار أن الأجور تبقى ثابتة نسبيا وانخفاض أعباء الديون لديهم على عكس الدائنين فإنهم يتأثرون بصفة سلبية في فترة التضخم إلى جانب أصحاب رؤوس الأموال وخاصة أصحاب الأسهم فإن أرباحهم تزيد وتصبح قيمة الأصول التي يملكونها مرتفعة.[2]

ب– اثر التضخم على توزيع الثروة

خلال فترات التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، والتغيرات في الملكية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثراوتهم الحقيقية بالبيع، ذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقة من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية[3]، أما بالنسبة لأصحاب الثروات المالية فإنهم سيسخرون جزء من القيمة الحقيقة لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل.[4]

---

[1] محمد طاقة/ محمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص303.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] سعيد هتاهات، مرجع سبق ذكره، ص45.

[4] أكرم حداد،مشهور مذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص207.

الفرع (2): سياسات علاج التضخم

إن رسم سياسات ملائمة لعلاج التضخم في أي مجتمع يحتاج إلى التعرف إلى الأسباب الأساسية لهذا التضخم، ذلك لأن مع اختلاف الأسباب سوف تختلف آليات العلاج. لهذا من خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء لمحة حول أهم السياسات المنتهجة للقضاء على هذه المشكلة.

سياسة النقدية:

وتتمثل هذه السياسة في ضرورة تحكم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في عرض النقود وضبطه بحيث لا يزداد بمعدل اكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.[1]

وتتلخص هذه السياسات التي يمارسها البنك المركزي فيما يلي:

أ- للتقليل من كمية النقود فإن البنك المركزي يقوم ببيع ما لديه من سندات حكومية، ليأخذ ثمنا من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيحلل من النقود من أيدي أفراد المجتمع.

ب- يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي للتقليل مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعملية خلق النقود.

ت- يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية، كما يرفع أسعار إعادة الخصم على المبادلات.[2]

وبالتالي فإن السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المفروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات.

ويلاحظ أنه في نفس الوقت التي يتم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.[3]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص220.

[2] محمد طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص305

[3] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص305

السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من اجل معالجة البطالة والتضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة لنفس اثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس اثر زيادة الضرائب.[1]

والسياسات المنتهجة لمعالجة التضخم:

1. تتوسع حكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع.
2. تخفض الحكومة من إنفاقاتها العام لتقليص الطلب.
3. تتوسع الحومة في الاقتراض العام الداخلي من المجتمع كي تخفض من كمية النقود ودرجة السيولة والطلب على السلع والخدمات.
4. تؤجل الحكومة سداد القروض العامة الداخلية في أوقات التضخم.[2]

---

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، طبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة، عمان، سنة 2002، ص338.

[2] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص305.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على كل من مستوى التشغيل الكامل والمستوى العام للأسعار

يعتبر الإنفاق الحكومي وكما اشرنا إليه سابقا، أحمد مكونات الطلب الفعال داخل الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من ذلك فإن تأثير الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل والمستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد يعتبر محل إجماع المجلس الاقتصاديين، واعتمادا على هذا الإجماع، سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الارتباط بين الإنفاق الحكومي ومعدلي البطالة والتضخم في الجزائر، ومدى مساهمته في تحريك سوق التشغيل مع الحفاظ على استقرار الأسعار في الجزائر.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على مستوى التشغيل الكامل

الفرع (1): دور الإنفاق الحكومي في تدعيم قطاع التشغيل

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية، ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط، ويرى كين زان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي. وتعتمد هذه المقاربة على الأدوات التالية:

1. **الطلب الفعال:** وفق لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال والتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.[1]

بحيث أن الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك، وصافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي من أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التوظيف، إذ أن العلاقة تبين الإنفاق العام وحجم التوظيف طردية، هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات، مما يزيد حجم التوظيف، في حين انخفاض حجم الإنفاق الخاص مع زيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى تقلص حجم التوظيف، لأنه في الحالة الأخيرة

[1] شبكة طلبة الجزائر، المدارس الاقتصادية، ص08.

عند استخدام الدولة للأفراد في مشروعاتها لا يعني أنها تخلف وظائف، بل تعمل على تحويل الموارد وخاصة البشرية منها القطاع الخاص إلى العام نتيجة إغرائهم بالتحفيز الذي تمنحه.[1]

ولمدخل صحيح لهذا المبدأ الذي أسماه كينز الطلب الفعال، فقد قام بالتمييز بين ما أسماه بالعرض الإجمالي (أو دالة العرض الإجمالي)، وهو يمثل العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل، وبين الحد الأدنى من إيرادات البيع المتوقعة التي تكف المنتجين لتشغيل هذا الحجم من العمالة، أما دالة الطلب الإجمالي فيقصد بها العلاقة تبين كل مستوى من مستويات التشغيل، وبين الحصيلة التي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع القدر المقابل من الناتج القومي لهذا المستوى من التشغيل.[2]

ويمكن عرض دالتي الطلب والعرض الكليين رياضيا باستخدام الصيغتين التاليتين:[3]

دالة الطلب الكلي $F(L) = AD$ ⟶

دالة العرض الكلي $F(L) = AS$ ⟶

حيث:

AD: الطلب الكلي ، **AD**: العرض الكلي ، **L**: كمية التوظيف

ومما سبق يمكننا استنتاج مغزى مبدأ الطلب الفعال من وجهة النظر الكينزية في كون أنه نقطة التقاء هذين الأمرين (العرض الكلي والطلب الكلي) أي الوضع الذي يتوقع المنتجون الحصول عليه من الإيرادات والتي تكفي في الوقت نفسه لتغطية تكاليف الإنتاج.[4]

2. الكفاية الحدية لراس المال:

يرى كين زان الكفاية الحدية لراس المال تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر الاستثمار والكفاية الحدية لراس المال.

---

[1] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص43.

[3] وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص69-70.

[4] طالبي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص43

3. سعر الفائدة:

يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمارات بجانب الكفاية الحدية لراس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.[1]

حيث يؤثر الفائدة على تكلفة الفرص البديلة للمشروعات الاستثمارية، فإذا كانت المنشاة تعتمد على القروض في تمويل استثماراتها، كان سعر الفائدة على القروض من العوامل التي تؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما. أما إذا كانت المنشاة تعتمد في التمويل على التمويل الذاتي فإنها تتنازل عن الفائدة التي كان من الممكن أن تحصل عليها إذا أقرضت هذا الرأسمال الذاتي المستثمر إلى الآخرين بدلا من استثماره، ومما لاشك فيه أن ارتفاع سعر الفائدة على القروض يؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة للمشروع الاستثماري، وبالتالي نجد أن سعر الفائدة له تأثير على الاستثمار، ومن ثم فهو من العوامل المحددة للاستثمار.[2]

4. المضاعف:

عرف كينز المضاعف على أنه ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحمد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي لا أساس عملية المضاعف، ونتيجة لذلك فإن كينز يربط حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر على حجم استهلاكهم.

وحسب كينز فإن الميل الجدي للاستهلاك هو الذي يؤثر شكل كبير على حجم المضاعف، فهو يشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، وبالتالي كلما ارتفع الميل الجدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف.[3]

ويقوم المضاعف الكينزي على أربعة قروض هي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع راس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

---

[1] كمال عايشي، سليم بوهديل، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2010)، ص4

[2] وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] بودخدح كريم، مرجع سبق ذكره، ص145.

وانطلاقا من هذه النظرية يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي.[1]

الشكل11: سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

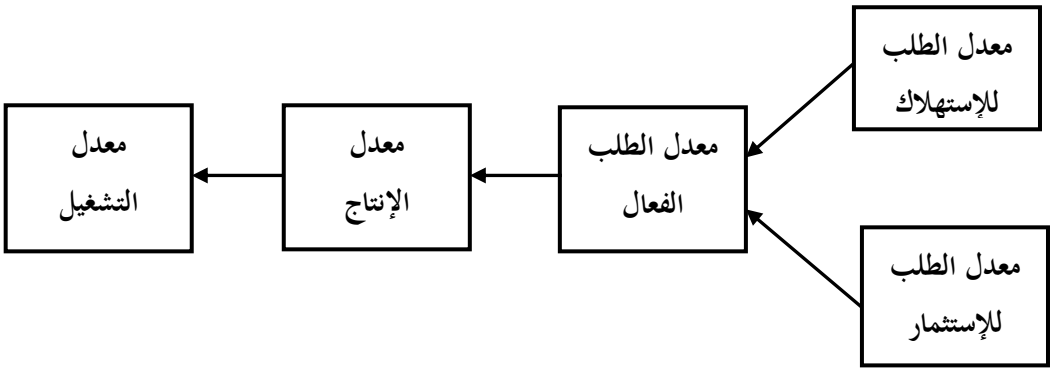

المصدر: بودلال علي، تثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر في الفترة (2001–2011)، دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013، ص5

اعتمادا على الشكل الأعلى أن الاقتصاد يضمن شكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة، اعتبارا من أن أي اقتصاد يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع، نتيجة ضروريات الحياة، إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد. لكن وإن حدث هناك خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية:

---

[1] بودلال علي، تثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر في الفترة (2001-2011)، دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013، ص5.

1. السياسة النقدية: عن طريق تخفيض معدلات الفائدة
2. السياسة المالية: عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى).
3. المشاريع الجبائية: خفض معدلات الضريبة على الأنشطة المولدة لمناصب الشغل.
4. سياسة الدخل: عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

حيث يمكن للحكومة الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسة نجاعة هي السياسة المالية عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي. مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل لتلبية هذا الطلب، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التشغيل وفق الشكل الموالي:

الشكل12: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

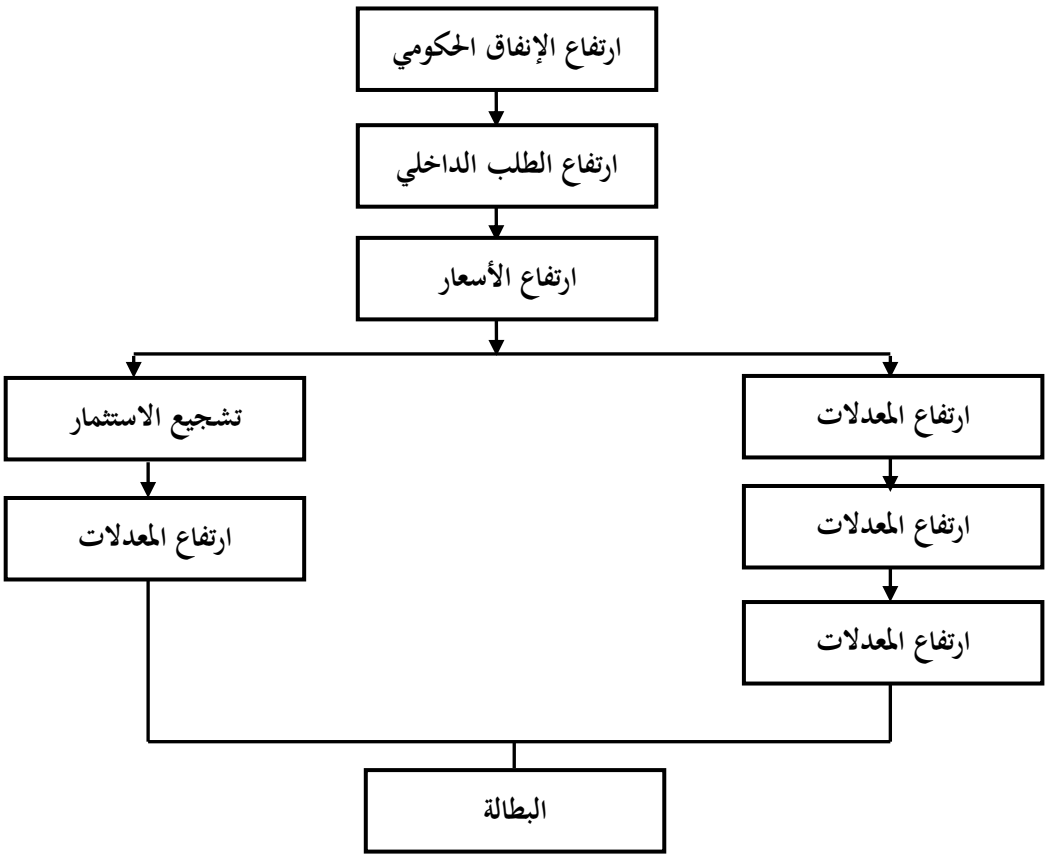

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهديل، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 200-12010، ص6.

من الشكل السابق يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب ألا يطول كثيرا لان ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطئ النمو الاقتصادي بالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.[1]

[1] كمال عايسي، سليم بوهديل، مرجع سبق ذكره، ص5-6-7.

الفرع (2): آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

حتى منتصف الثمانيات وبداية التسعينات من القرن العشرين لم يكن ينظر إلى سياسة الإنفاق العام في شكلها التوسعي إلا أنها مجرد مسبب لعجز الميزانية وتراكم الدين العام ومصدر التضخم واختلال ميزان المدفوعات، وكان يرجع ذلك بالأساس إلى الاقتصار على دراسة آثار طرق تمويل تلك الزيادة في الإنفاق العام عن طريق الإيرادات والتي كانت سلبية في غالب التجارب الواقعية دون النظر إلى ايجابيات ذلك التوسع في الإنفاق على النشاط الاقتصادي والذي قد يتجاوز تلك السلبيات.

وتعتبر النظرية الكينزية أهم النظريات المدعمة للسياسة المالية وعلى وجه الخصوص سياسة الإنفاق العام، باعتبارها أحد أهم مكونات الطلب الكلي، التي بمقدورها التأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم على حجم الناتج ومستوى النشاط الاقتصادي.[1]

وبالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب وهي:

1. ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
2. وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا، حسب الحالة التي يكون عليها هذا الأخير سواء عجز أو فائض.

وفي هذا المطلب يتم التركيز على الحالة الأولى ألا وهي عجز الطلب الكلي، بحيث تتلخص المشكلة في هذه الحالة الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكل يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، أي هناك عجز في الطلب الكلي، ولعلاج هذه المشكلة تقوم السياسة المالية من خلال سياستها الإنفاقية برفع مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات ... إلخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل: إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق

---

[1] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص126.

الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار. أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.[1]

1- الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص، بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص، ولكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط، تتمثل فيما يلي:

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد، وبذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيت البدء في تنفيذها.
- على الدول أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.[2]

ولكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، وإمكانية تأجيلها من جهة أخرى، إلا أن التجربة أثبتت أن هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد، ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن إتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حتى تعد الدولة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات العامة.

2- الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

يمكننا توضيح الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي من خلال المنحنيات التي تمت صياغتها من طرف samuelson hansen، وهي كالأتي:

---

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص80

[2] العجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، ص8، 2016/02/01، الموقع الالكتروني :www.cefpedia.com/.../

الشكل13: الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

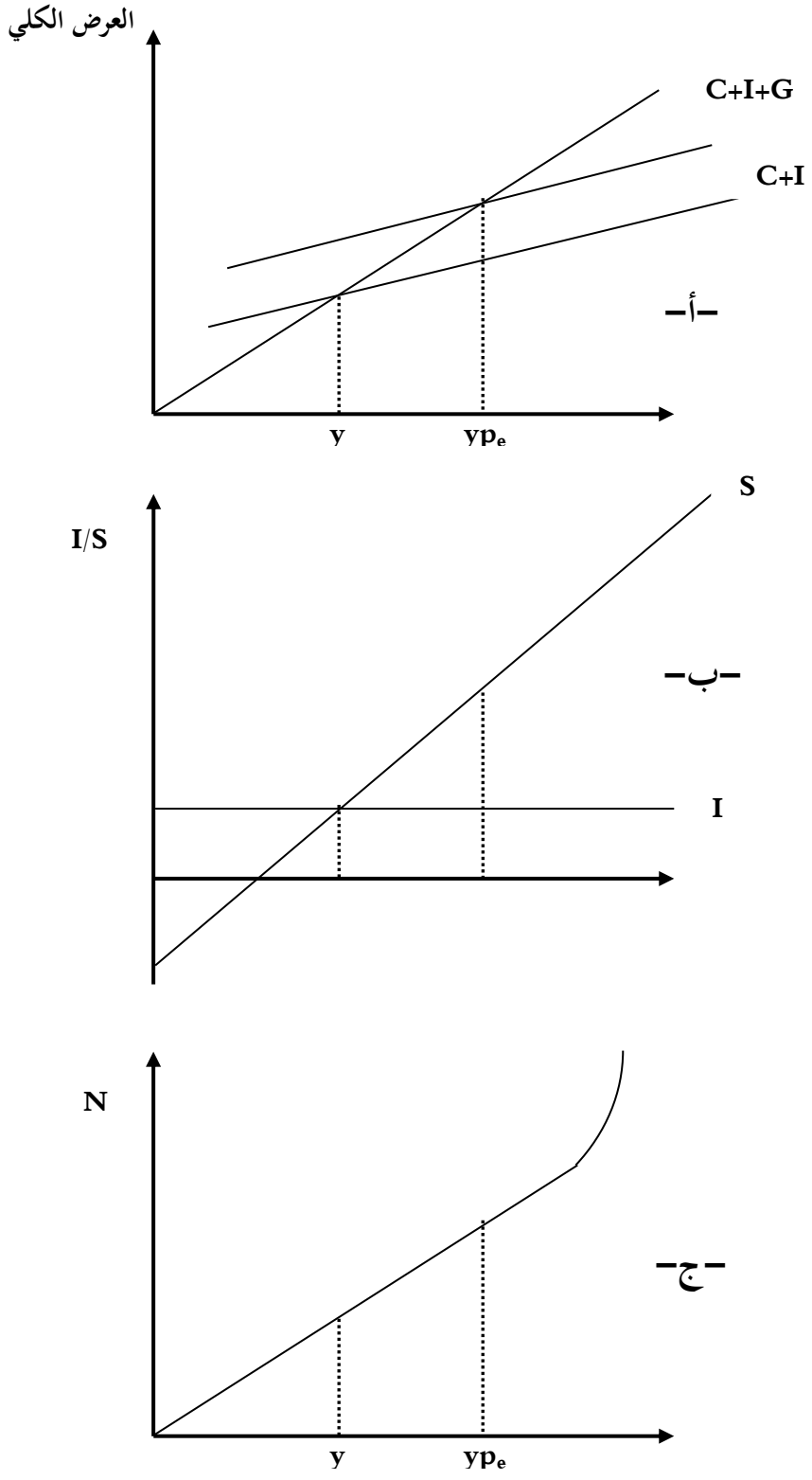

Source : **Ch bales, modélisation schématique de l'équilibre macrocosmique, Op.cit, P47.**

المنحنى الأول يمثل التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التقاء منحني العرض والطلب الكليين الذي تكون في النقطة y التي يوافقها مستوى التشغيل N وهو مستوى اقل من مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، ومن اجل امتصاص البطالة الإجبارية Npe-N لابد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ$\triangle y$ ويكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي ويوضح المنحنى الأوسط أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج والعمالة مرتبط بميل منحنى الادخار وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة أساسا بالميل الحدي للادخار.[1]

وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين، سواء كان ذاك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، وإما في شكل إعانات إنتاجية تساعد على تخطي هذه المشروعات للازمات التي تمر بها. وتؤثر الدورة الاقتصادية وتقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة وتحريك العجلة الاقتصادية.[2]

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتحقق من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة تبين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام، كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها، تعتبر من أنجح السب والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي أو الفجوات الانكماشية لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثير كبير على محرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.[3]

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص164-165.

[2] العجال العمرية، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] مقراني حميدج، مرجع سبق ذكره، ص27.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار

الفرع (1): فعالة سياسة الإنفاق الحكومي في التحكم في مستوى الأسعار

إن العوامل التي تحدد موضع منحنيات IS-LM هي نفسها العوامل التي تحدد موضع منحنى الطلب الكلي، لذلك سنوضح كيف أن التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلا انتقال منحنى الطلب الكلي، وسنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل اثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم مع توضيح تأثير صدمة الطلب الكلي على الاستقرار الاقتصادي وكيف تتم معالجة هذه الصدمة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، ويمكننا تحليل اثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم بالاعتماد على الشكل التالي:[1]

الشكل14: أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي

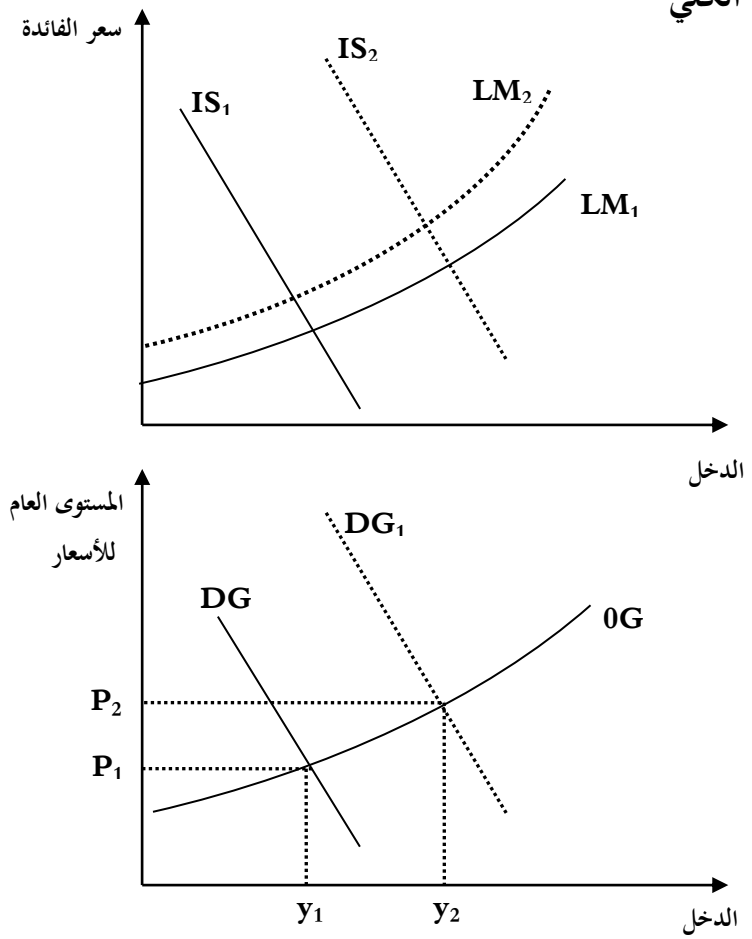

Source : **Ch BIALES**, , **modélisation schématique de l'équilibre macrocosmique**, **Op.cit**, **P88**.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص182.

إن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار $\triangle G$ تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويحدث انتقال في منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهو ما يسمى بأثر السعر effet prix أو الكبح النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، والذي يتجلى في انتقال منحنى LT نحو اليسار، ومن جهة أخرى يؤدي إلى أثر ثروة سلبي، الأمر الذي يدفع منحنى IS نحو اليسار وبالتالي فإن المخطط يوضح أن أثر الكمية الذي يدفع y نحو اليمين هو أكثر أهمية من اثر السعر الذي يدفع بصفة معاكسة y نحو اليسار، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة عامة فعالة، لكن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزاحمة، وقوة الكبح النقدي الذي يرتبط بميل منحنى العرض الكلي أي بدرجة مرونة الأسعار. أما في حالة استخدام العرض النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة وسائل الدفع في حوزة الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين ولا ينجم عن هذا أثر كمية فقط من خلال زيادة حجم الناتج، ولكن ينتج عن هذا أيضا أثر سعر بسبب ارتفاع الأسعار الذي يؤثر سلبا على ثروة الأفراد، الذي يترجم بانتقال منحنى IS نحو اليسار IS_1، ولكن عند قيام الحكومة بزيادة إنفاقها الحكومي سينتقل منحنى IS إلى اليمين مجددا مما يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي DG_1 مع انتقال المستوى العام للأسعار إلى P_1.[1]

[1] وليد عبد الحميد عايب، المرجع السابق، ص183.

الفرع (2): آليات تأثير سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار

نستخدم الأسعار كأداة لتخفيض المواد الاقتصادية، ولهذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا[1]، وذلك لما يتوفر لديها من وسائل وطرق عدة، إذ يمكن لها أن تؤثر في مستوى الأسعار في إطار برامجها الاتفاقية من خلال المنح والإعانات أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام السياسات المختلفة من نقدية وانتمائية وضريبية، وسياسة الأجور أو عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها.[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العام له أثار جانبية وسلبية على المستوى العام للأسعار الأمر الذي يساعدنا في التميز بين حالات زيادة الإنفاق الحكومي التي تساهم في ضبط مستوى الأسعار وكبح جماح الضغوط التضخمية من تلك البنود التي تساهم في إحداث هذه الضغوط التضخمية، وعدم الاستقرار في الأسعار.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم بإبراز كل من الآثار السلبية والآثار الايجابية لزيادة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار من خلال مايلي:

1- الآثار السلبية: هناك عدة أشكال من سياسات الإنفاق الحكومي يساهم بشكل كبير في ارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي إحداث ضغوط تضخمية وهي كالأتي:

- يحدث التضخم غالبا عندما يكون الإنفاق العام في صورة تحويلات نقدية لصالح الطبقات الفقيرة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي هذه الفئة، فإذا لم يأخذ المخطط المالي في الحسبان مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على مسايرة هذه الزيادة في الطلب فسوف يترجم الأمر في صورة فائض الطلب ومن ثم ارتفاع في أسعار نوعية معينة منا لسلع الضرورية والتي يزيد الطلب عليها من جانب تلك الدول.[3]
- من الواضح أن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما تؤدي إلى زيادة معدل الفائدة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار، وتحويل جزء من الأموال

---

[1] عبد الحميد قدي، مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] بصديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص81.

إلى شراء الأوراق المالية، ومن ثم انخفاض الناتج، وهذا ما نسميه بأثر المزاحمة ويشير ذلك إلى أن جزءا من الإنفاق الحكومي الإضافي يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص ويحل محله.[1]

- كما أن التمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2. **الآثار الإيجابية**: وفي جانب أخر يمكن للإنفاق العام أن يساهم في كبح جماح التضخم والتحكم في المستوى العام للأسعار من خلال مايلي:

- فقيام الدولة بتامين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها أيضا، بحيث تلعب هذه المعونات الاقتصادية لدعم الأسعار دورا هاما في كبح التضخم ومنع ارتفاع الأسعار، لأن المعونات تنعكس في النهاية في الدخل الحقيقي.[2]
- كذلك إذا واجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار اقل من المستوى السابق.[3] كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الاستيراتيجة من انهيار أسعارها ومثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين والمصدرين من أثار الأزمة، وبعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدها.[4]
- إن التنبؤ الدقيق بالتضخم يعني استخدام سياسة اتفاقية انكماشية للتخفيف من حدة الفجوة التضخمية لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى خفض الطال الكلي مثلما يوضحه الشكل الباني الموالي:

---

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص339.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص196-197.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص144.

[4] بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص60-61..

الشكل15: سياسة الإنفاق العام الإنكماشية للتغلب على الضغوطات التضخمية

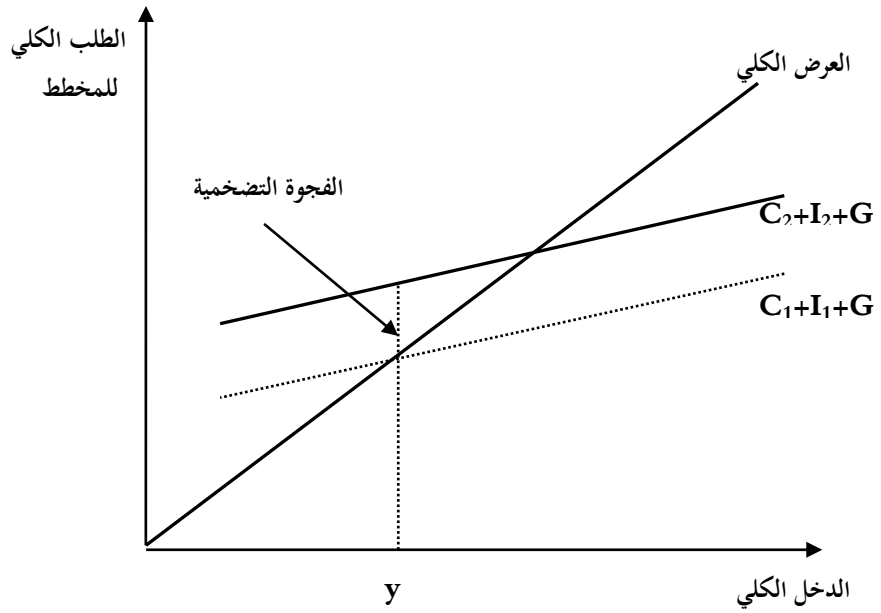

المصدر: وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص261.

خلاصة القول:

إن الوقوف على دراسة البطالة في المجتمعات أمر لابد منه لمعرفة قوة الاقتصاد وأماكن منفعة ولتزويد برامج التنمية الاقتصادية بالمعلومات الصحيحة، وبالتالي نجاحها. لكن رغم الجهود المبذولة في سبيل التحقيق من حدة البطالة والتضخم إلا أن المستويات لا تزال عالية، وهذا ما يدعو للقلق على الباحثين في هذا المجال القيام بتطوير وسائل مكافحتها في ظل سياسات الإصلاح المالي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة الموجودة بين النفقات العمومية و الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990 – 2014).

المبحث الأول: دراسة النفقات العامة في الجزائر.

تعتبر النفقات العامة احدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيدها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول القاء الضوء على دراسة النفقات العامة في الجزائر من خلال تبويبها في ميزانية الدولة، بالاضافة إلى دراسة تطورها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الموازنة العمومية.

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهير وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، و الأثر الذي تنتجه و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة، حسب كل نوع معين من أنواع النفقات و في هذا يبوبها المشرع الماي الجزائري إلى:[1]

-نفقات التسيير.

-نفقات التجهيز.

الفرع الاول: تبويب نفقات التسيير في موازة الجزائر.

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الادارة كجزء من النفقات الفعلية.[2]

كما تعرف على أنها تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة ، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهارات الجارية. وهي بدورها تقسم إلى عدة أقسام حسب عدة معايير وهي كالآتي:[3]

1-تبويب نفقات التسيير حسب الوزارات:

وتقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات، فكل وزارة تعطى لها الاعتمادات الخاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقسيم خاص بها وفق "عناوين" و كل عنوان ينقسم إلى "اقسام"، وذلك انطلاقا من التشريع المعمول به بحيث تقوم كل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استنادا الى الالتزامات المادية المتكررة كالاجور و التكاليف الاجتماعية و المصاريف و ادوات التسيير، و أشغال الصيانة، واعانات التسيير المختلفة.

و فيما يلي ميزانية التسيير في قانون المالية(الجدول ب) لسنة 2014 بحيث تظهر الدوائر الوزارية و الاعتمادات المخصصة لها في حين تظهر التكاليف المشتركة في أسفل الجدول وهي نفقات مشتركة ما بين الوزارات، كما هو مبين في الجدول التالي:[4]

---

1 : المادة(23) من القانون رقم84/17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

2 : صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة: ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،ص32.

3 : دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره،ص347.

4 : بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص194.

الجدول رقم 1: الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب الدوائر

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	2 712 507 000
مصالح الوزير الأول	955 926 000 000
وزارة الدفاع الوطني	540 708 651 000
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	30 617 909 000
وزارة الشؤون الخارجية	72 365 637 000
وزارة العدل	87 551 455 000
وزارة المالية	41 050 228 000
وزارة الطاقة و المنجم	4 452 530 000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	233 232 749 000
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	24 260 117 000
وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف	241 274 980 000
وزارة المجاهدين	38 922 265 000
وزارة الموارد المائية	13 148 714 000
وزارة النقل	19 405 864 000
وزارة الاشغال العمومية	19 449 647 000
وزارة السكن والعمران و المدينة	2 405 141 000
وزارة الاتصال	18 630 359 000
وزارة التربية الوطنية	696 810 413 000
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	270 742 002 000
وزارة الثقافة	25 233 155 000
وزارة التكوين و التعليم المهني	49 491 196 000
وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المراة	135 822 044 000
وزارة التجارة	23 801 125 000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277 547 000
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاشتماعي	274 291 555 000
وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات	365 946 753 000
وزارة الشباب و الرياضة	36 791 134 000
وزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال	3 680 186 000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية	3 007 737 000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدلية	2 323 410 000
المجموع الفرعي	4 243 755 743 000
التكاليف المشتركة	470 696 623 000
المجموع العام	4 714 452 366 000

المصدر: الجدول(ب) الملحق بقانون المالية 2014

2-تبويب النفقات حسب العناوين لكل وزارة:
في هذه الحالة يتم توزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة في شكل عناوين، ثم كل عنوان ينقسم بدوره إلى مجموعة من الاقسام.
وتبوب نفقات التسيير حسب العناوين لكل وزارة إلى 4 عناوين كالآتي:
1-أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الايرادات.
2-تخصيصات السلطات العمومية.
3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
4-التدخلات العمومية.[1]
إن هذه العناوين الأربعة مقسمة إلى عدد متغير من الأقسام وهي توضح توجه النفقة ذات الطابع الوظيفي.
العنوان الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة.
*القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
*القسم الثاني: دين داخلي، الديون العامة(فوائد سندات الخزينة)
*القسم الثالث: دين خارجي.
* القسم الرابع: ضمانات.
*القسم الخامس: نفقات محسومة من الايرادات.
العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.
هدا العنوان غير مقسم، وتمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري....الخ، و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.[2]
العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات و يضم مايلي:
*القسم الأول: المستخدمين(مرتبات العمل)
*القسم الثاني: المستخدمين(المنح و المعاشات)
*القسم الثالث: المستخدمين(النفقات الاجتماعية)
*القسم الرابع: معدات تسيير المصالح.
*القسم الخامس: أشغال الصيانة.
*القسم السادس: إعانات التسيير.
*القسم السابع: نفقات مختلفة.

---

1 :المادة(24) من القانون رقم 84/17، مرجع سبق ذكره.
2 : لعمارة جمال، منهجية الميزانية للدولة في الجزائر، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004،ص53.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية.

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

*القسم الأول: تذخلات سياسية و اقتصادية.

*القسم الثاني: النشاط الدولي.

*القسم الثالث: النشاط التربوي و الثقافي.

*القسم الرابع: النشاط الاقتصادي(التشجيعات و التدخلات)

*القسم الخامس: النشاط الاقتصادي(تذخلات و مساعدات)

*القسم السادس: النشاط الاجتماعي(المساعدة والتضامن)

*القسم السابع: النشاط الاجتماعي(الوقاية)[1]

الشكل البياني رقم1: مدونة ميزانية التسيير

المصدر: لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004،ص57.

[1] : بصديق محمد، مرجع سبق ذكره،ص 99.

الفرع الثاني: تبويب نفقات التجهيز في ميزانية الجزائر.

نفقات التجهيز هي تلك النفقات التي تتكون من الاستثمارات في المنشآت الاساسية الاقتصادية و الاجتماعية و الادارية التي تعتبر انتاجية مباشرة، ويضاف لهذه النفقات اعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث ودراسات ما قبل الاستثمارات، ان الخاصية الاساسية لهذه النفقات انها تستعمل في قطاعات ليست بها مردودية أولها انتاجية غير مباشرة(اقامة السدود، الطرقات، المساكن ....) الشيء الذي يميزها عن الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية.[1]

وتنقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب" العناوين "و"القطاعات"، "قطاعات فرعية" و "فصول و موارد" كمايلي:

1-تقسيم نفقات التجهيز الى عناوين:

تصنف المادة رقم 35 من قانون 17/84 نفقات التجهيز الى 03 عناوين و هي:[2]

العنوان الاول: الاستثمارات المنفدة من قبل الدولة.

العنوان الثاني: اعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

العنوان التالت: النفقات الاخرى بالراسمال.

وفيما يخص ميزانية التجهيز فان الاعتمادات المخصصة لها يتم توزيعها الى الثلاثة عناوين السالفة الذكر بعد ذلك تقسم الى اقسام مشتركة بين العنوان الاول و العنوان الثاني.

أما العنوان الثالث فهو غير معني بالتقسيم، وفيما يلي الاقسام الخاصة بالعنوان الاول و الثاني:[3]

*القسم الاول: الفلاحة.

*القسم الثاني: الطاقة و المناجم.

*القسم الثالث: النقل و الاتصالات.

*القسم الرابع: المؤسسات الصناعية و التجارية.

*القسم الخامس: السكن و العمران.

*القسم السادس: تجهيزات ثقافية و اجتماعية.

*القسم السابع: تجهيزات ادارية.

*القسم الثامن: استثمارات خارجية.

2-تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات:

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة و المخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، و تظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول(ج) و يتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية و ذلك ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2014 بحيث تظهر القطاعات و الاعتمادات المخصصة لها بالمقابل.[4]

---

1 : لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره،ص38.

2 : المادة (35) من القانون 84/17، مرجع سبق ذكره.

3 : بصديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص107.

4 : بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص198.

الجدول رقم 02: نموذج لميزانية التجهيز :توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات.

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	2 972 000	2 820 500
الفلاحة و الري	299 135 500	203 520 500
دعم للخدمات المنتجة	34 455 000	29 347 000
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية	920 347 600	781 640 900
التربية و التكوين	231 721 400	243 865 900
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	219 301 600	236 615 100
دعم الحصول على السكن	116 384 500	127 636 000
مواضيع مختلفة	510 000 000	360 000 000
مخططات البلدية للتنمية	65 000 000	65 000 000
المجموع الفرعي للاستتمار	2 329 317 600	2 050 345 900
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص وخفظ نسب الفوائد)		661 368 310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130 000 000	70 000 000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	285 000 000	160 000 000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	415 000 000	891 368 310
مجموع ميزانية التجهيز	2 744 317 600	2 941 714 210

المصدر:الجدول(ج)الملحق بقانون المالية 2014

3-تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات الفرعية و الفصول و المواد:[1]

تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية و فصول و مواد حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 تشمل على:

-القطاع 2 .....الصناعات التحويلية.

-القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.

-الفصل 242.....الصلب.

-المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر.

تقسم النفقات العامة في الجزائر الى قسمين: نفقات التسيير و نفقات النجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتجانسة من حيث طبيعتها و الدور التي تقوم به و الأثر الذي تحدثه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الانفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو مايمكن أن نطلق عليها بالسياسة التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة بالتوسع الظاهري في الخدمات الاجتماعية و التعليمية و الصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات

[1] : دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 352.

العسكرية إلى جانب التوسع في الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة لمشاريع خطط التنمية.[1]

الجدول رقم :تطور النفقات العمومية(شقيها التجهيز و التسيير) خلال الفترة1990-2014 الوحدة مليون دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	136 000	90 400	45 600
1991	232 800	158 000	74 800
1992	420 131	276 131	144 000
1993	476 627	291 417	185 210
1994	577 603	330 403	247 200
1995	759 617	473 694	285 923
1996	883 300	590 500	292 800
1997	940 900	665 200	275 700
1998	970 700	725 000	245 700
1999	1 034 400	768 600	265 800
2000	1 199 910	880 970	318 940
2001	1 471 780	1 037 720	434 060
2002	1 540 940	1 038 630	502 310
2003	1 730 920	1 163 420	567 500
2004	1 860 030	1 241 240	618 790
2005	2 105 080	1 232 540	872 540
2006	2 543 350	1 451 970	1 091 380
2007	3 194 910	1 642 730	1 552 180
2008	4 188 400	2 290 416	1 897 984
2009	4 199 680	2 255 130	1 944 550
2010	4 657 620	2 736 180	1 921 440
2011	5 853 569	3 879 206	1 974 363
2012	7 058 173	4 782 634	2 275 539
2013	6 879 821	4 335 614	2 544 207
2014	7 656 166	4 714 452	2 941 714

المصدر : وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات.

[1] : عبد النور غريس، أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص8.

أولا: تحليل التطور الاجمالي للنفقات العامة خلال الفترة(2014-1990).
نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن هناك اتجاها تصاعديا للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة و المحددة من عام 1990 إلى عام 2014 ويدل هذا التزايد المستمر من عام إلى آخر أن سياسة الانفاق المعتمدة في مصدرها على الارباح التي تجنى من صادرات البترول و الغاز، و المتبعة من طرف الحكومة، وهي توسعية، سواء كانت مفتعلة مقصودة أو كانت عفوية تلقائية.

الشكل رقم :تطور نفقات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2014-1990)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول و الشكل البياني أعلاه مراحل تطور النفقات العامة في الجزائر، الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن النفقات العامة شهدت نموا متزايدا عبر الزمن حيث قدرت سنة1990 ب 136000 مليون دج لتزداد بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة لتبلغ 7656166 مليون دج سنة 2014. كما يجب الاشارة أن خلال هاته الفترة سجلت النفقات العامة انخفاضا وحيد بين سنتي 2012و 2013. وعلى هذا الاساس يمكننا تتبع تطور النفقات العامة كما بينها الجدول و ربطها بالسياسة المتبعة من طرف الدولة لهذا قسمنا تحليلنا إلى ثلاثة مراحل كالآتي:
المرحلة الاولى:(1995-1990): هي مرحلة تزايد النفقات العامة من سنة 1990 إلى سنة 1995. ومع أن حجم الانفاق العام في سنة 1990 كان متواضعا إذ أن 136000 مليون دج ارتفع إلى 232800 مليون دج سنة 1995 إلى 759617 مليون دج، أي تضاعف حجم الانفاق خلال هذه الفترة بحوالي 3

مرات. وذلك بسبب تحسن الارادات العامة للدولة جراء ارتفاع اسعار البترول بعد الانخفاض الدي عرفته الأزمة البترولية سنة 1986، وما انجر عليه من زيادة في نسبة الانفاق على الاجور و الرواتب وتسديد المديونية العمومية التي عرفتها مرحلة اتفاقيات الاستعداد الإئتماني .

المرحلة الثانية (1996-1999): خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الانفاق العام، حيث بعدما قدرت النفقات العامة سنة 1996م ب 883300 مليون دج ارتفعت لتسجل مبلغ 1034400 مليون دج سنة 1999م وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمرحلة السابقة. وهذا التطور البطيء في حجم النفقات العامة راجع لتلك الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الانفاق الحكومي و رفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة.

المرحلة الثالثة (2000-2014): هي المرحلة التي عرفت باستعادة ارتفاع وثيرة الانفاق العام اعتبارا من سنة 2000 التي بلغ فيها الانفاق العام 1199910 مليون دج ليشهد وثيرة نمو عبر السنوات بلغت 7656166 مليون دج سنة 2014. وترجع زيادة وتيرة الانفاق العام خلال طيلة هاته الفترة إلى ارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية وتوقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الاستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهذه المادة في السنوات الأخيرة. الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من اتباع سياسة انفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية من خلال اقرار برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الانعاش الاقتصادي الدي امتد من 2001 إلى 2004، ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة 2005 و 2009، و أخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 و امتدا إلى نهاية 2014 و قد سطرت أهداف معينة لكل برنامج من هذه البرامج الثلاثة.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2014).

ضمن هذه النقطة سيتم استعراض تطور الحجم المطلق لنفقات التسيير و التجهيز باعتبارهما المكونين الأساسيين للنفقات العامة في الجزائر، وذلك خلال الفترة محل الدراسة(1990م-2014م)

الشكل رقم : تطور حجم نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة(1990م-2014م)

*تحليل تطور النفقات التسيير:

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أعلاه أن نفقات التسيير اتخدت اتجاها عاما نحو الزيادة و هذا خلال طول فترة الدراسة، وهذا الاتجاه ماهو الا انعكاسا للاتجاه العام الذي عرفته النفقات العامة وذلك من خلال تحملها للمهام الاساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للادارة العمومية المركزية منها و المحلية، التعليم و الصحة....الخ. حيث شهدت ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة، إذ انتقلت من 90400 مليون دج سنة 1990م إلى 880970 مليون دج سنة 2000م، ثم قفزت من 1037720 مليون دج سنة 2001م الى 1241240 مليون دج سنة 2004. إلا أنها شهدت انخفاضا طفيفا في السنة الموالية 2005 ليتضاعف مرة أخرى سنة 2008م و تقدر ب 2290426 مليون دج(بعد مراجعة الاجور سنة 2008) و تستمر في الارتفاع إلى أن تصل في سنة 2014م إلى قيمة 4714452 مليون دج.

*تحليل تطور نفقات التجهيز:

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن نفقات التجهيز شهدت هي كذلك ارتفاعا خلال فترة الدراسة، إلا أن نسبة الارتفاع فيها كانت أقل من سابقتها(نفقات التسيير) و خلال هذه الفترة شهدت تدبدب في نسبة زيادتها و شكلت نسب متدنية من اجمالي النفقات العامة، فالبرغم من انها عرفت تزايدا في السنوات الاولى، حيث بلغت 292800مليون دج سنة 1996م بعدما كانت تقدر عام 1990م ب 45600 مليون دج، إلا أنها بدات في الانخفاض في السنوات الموالية إلى أن وصلت سنة 1998م إلى 245700 مليون دج، نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنتهي الاشغال بها في الآحال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية و تقلبات أسعار البترول ليرتفع بعد ذلك من 318940 مليون دج سنة2000 إلى 2941714 مليون دج سنة 2014 اين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية و المشاريع الكبرى بالاضافة إلى البرامج التنموية التي أقرتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 و المتمثلة في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و أخيرا المشروع الخماسي لتوطيد النمو خلال الفترة(2010-2014) سعيا منها لإنعاش الاقتصاد و تحسين معدلات النمو بعد تحسين مواردها.

المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية في الجزائر وتطور الانفاق العام.

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، و الى تحقيق تكلفة الاصلاحات المنجزة و المساهمة في اعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج

دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

الفرع الأول: برماجع دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

و الذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، ويهدف إلى مكافحة الفقر و خلق مناصب الشغل ثانيا، بالإضافة إلى ضمان التوازن الجهوي واحياء الفضاء الاقليمي، وذلك من أجل ايجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما يضاف إلى هذا غلاف ما يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الانتعاش الاقتصادي في اطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب و برامج الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.[1]

ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

-رفع الطلب الداخلي و اعادة تحريكه عن طريق الانفاق العمومي.

-دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة و الشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي و تشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة و المتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.

-تطوير البنية التحتية التي تسلهم في تطوير النشاط الاقتصادي.

-الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.[2]

وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم :تخصيصات برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004)

القطاعات	القيمة المخصصة(مليار دينار جزائري)	النسبة(%)
دعم الاصلاحات	47	95.8
الفلاحة و الصيد البحري	65	38.12
التنمية المحلية	113	52.21
الاشغال الكبرى	210	00.40
الموارد البشرية	90	14.17
الإجمالي	525	100

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الانعاش الاقتصادي يركز على التنمية المحلية و الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار، كما تم تخصيص ما نسبته 95.8% لدعم الاصلاحات الاقتصادية.[3]

---

1 : سلام حمزة، ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2014/2000، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2014/2013،ص83.

2 : عثماني أنيسة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصاديخلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013، ص8.

3 : وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره،ص230.

وقد كان لهذا البرنامج أثرا ايجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تخفيض معدل البطالة خلال هذه الفترة، فبعد ما كان عدد البطالين سنة 2001 يقدر بحوالي 2.3 مليون بطال (بنسبة 27.3%) انخفض الى 2078270 بطال سنة 2003 لينخفض بذلك معدل البطالة إلى 23.7% ثم الى 17.7 سنة 2004، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب شغل مؤقت.[1]

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المدهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة مابين 2005و2009.[2]

*أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمولتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

-تحديث و توسيع الخدمات العامة.

-تحسين المستوى المعيشي للسكان بالتركيز على الجانب الصحي، الأمني و التعليمي.

-تطوير الموارد البشرية وبناء و تطوير البنى التحتية لما لهذين العالمين من أهمية في تطوير القطاع الانتاجي و الانتاجية.

-رفع معدلات النمو، وهو الهدف الأساسي و النهائي الذي تصب فيه كل الاهداف السابقة الذكر.[3]

و على هذا الاساس تضمن برنامج دعم النمو خمس محاور اساسية، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم :محاور توزيع مبالغ دعم النمو

محاور البرنامج	المبلغ(مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصال	50.0	1.18
المجموع	4202.7	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

يبين لنا الجدول المبالغ المخصصة ضمن برنامج دعم النمو و أهم المجاور التي وزعت عليها ، ونجد في المرتبة الأولى محور تحسين ظروف معيشة السكان نظرا لما له من أهمية في زيادة آداء عنصلا العمل. ومن تم زيادة الآداء الاقتصادي له، حيث خصص له مبلغ 1908.5 مليار دج أي نسبة 45.41%، وجاء هذا الاهتمام بمثابة مواصلة لمشوار مسيرة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية المحلية و البشرية.

---

[1]: مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11و 12 مارس 2013،ص 18.

[2]: مراس محمد، أثر الانفاق العام على الدخل و التوظيف وتوزيع الدخل و مستوى الأأسعار في الجزائر في الفترة 2001-2014، أبحاث الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013،ص 11.

[3]: مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص97-98.

ونجد في المرتبة الثانية محور تطوير المنشآت الاساسية التي احتلت نسبة 40.53% ما يقابل مبلغ 1703.1 مليار دج باعتباره الدعامة الاساسية لعملية الاستثمار، ويليه برنامج دعم التنمية الاقتصادية نسبة 8.03% الذي يعمل على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، من فلاحة و صناعة، و سياحة وجميع القطاعات التي تعمل على تحقيق الرفاهية و الازدهار للبلاد. أما فيما يخص محوري تطوير الخدمة العمومية، و تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصال فقد خصص لها مبلغي 50.0 مليار دج و 4202.7 مليار دج على الترتيب نظرا للتأخر الذي شهده هذين القطاعين في فترة التسعينات.[1]

أما بالنسبة إلى نتائج البرنامج التكميلي فتجلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الانتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 حيث قدرت ب 10.5%[2]

أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة فقد شهدت هذه الفترة تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم و النوع، وهو شيئ متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية، و فيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة:[3]

الجدول رقم : يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات	3166374
مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: بيان السياسة العامة، ملحق2، اكتوبر 2010،ص5.

<u>الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(البرنامج الخماسي) (2010-2014)</u>

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 من اجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج و الذي قدر ب 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية بالإظافة إلى دعم التنمية الريفية، ومواصلة تطوير البنى التحتية، وفك العزلة و التحضير لإستقبال المستثمرين.[4]من أجل تحقيق الأهداف التالية:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه.

-اطلاق مشاريع جديدة خصوصا في قطاع تحسين التنمية البشرية و المحلية.[5]

-دعم تنمية الاقتصاد الوطني و احداث التنمية الصناعية.

-تشجيع انشاء مناصب الشغل للمواطنين.

---

1 : بيداري محمود، مرجع سبق دكره، ص 106.

2 : بو دخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص217.

3 : سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص89.

4 : هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، ص12.

5 : تقار عبد الكريم، برامج الانفاق العام في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي، 2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9، سبتمبر 2013، ص232.

-تطوير اقتصاد المعرفة.[1]

كما تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على خمسة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم : مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014.

القطاعات	المبالغ(مليار دج)	النسب
الأشغال الأساسية و الهياكل القاعدية	9700	45.7
تطوير التنمية البشرية	10000	47.1
تطوير التنمية المحلية	895	4.2
تطوير الخدمة العمومية	379	1.8
الفلاحة و الصيد البحري	240	1.2
المجموع	21214	100

المصدر :بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010،ص03.

نلاحظ من الجدول أن قطاع تطوير التنمية البشرية قدر ب 10000مليار دج أي نسبة 47,1% و هي أكبر نسبة من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية و ذلك لحرصها الشديد على تحسين مستوى التعليم في مختلف أطواره بالإضافة إلى تحسين الظروف الصحية و السكنية ....الخ، وبعدها يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال الأساسية و الهياكل القاعدية التي احتلت نسبة 45,7 لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في مجال الطرقات و السكك الحديديةو المياه لفك العزلة و التحضير لاستقبال المستثمرين، أما بالنسبة لقطاع تطوير التنمية المحلية فخصص له مبلغ 895 مليار دج ما يقابله 4.2% وهي نسبة منخفضة نوعا ما مقارنة مع القطاعين السابقين و التي بدورها تهدف إلى تطوير خدمات الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية. و أخيرا يأتي قطاعي الخدمة العمومية و الصيد البحري بنسبتين متقاربتين و هما 1.8 % و 1.2% على الترتيب.

*نتائج برنامج توطيد النمو 2010-2014: [2]

-تحقيق ارتفاع في معدل النمو المتعلق بالمحروقات من 1.4% نسبة 2009 الى 2.4% نسبة 2011، و هذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات.

-انخفاض معدل النمو خارج المحروقات من 9.3% نسبة 2009 الى 6% نسبة 2010، ثم إلى 5.2% نسبة 2011.

-انخفاض معدل البطالة خلال هذا البرنامج سنة 2010 حيث وصل إلى 10% بعدما كان 10.17%سنة 2009، و ذلك راجع إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع المصغرة بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب.

[1] :

[2] : هواري عامر، مرجع سبق دكره،ص13.

المبحث الثاني: أثر السياسة الانفاقية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

بغية الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل و تقليص معدل البطالة، قامت الجزائر بتبني عدة اصلاحات و تعديلات هيكلية و اعداد عدة برامج فعالة للوصول لهذا المبتغى الذي بدوره يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي و رفاهية المجتمع خلال الفترة (1990-2014).

المطلب الأول: تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

سنقوم في هذا المطلب بمحاولة قراءة المعطيات الخاصة بمعدلات البطالة المسجلة خلال فترة الدراسة المستمدة من احصائيات الديوان الوطني للإحصاء. وقبل البدء في تحليل هذه المعطيات سنلقي نظرة مختصرة على خصائص البطالة في الجزائر بالإضافة إلى كيفية قياس معدلها في الجزائر.

الفرع الأول : خصائص البطالة في الجزائر

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد و المجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر يعيش وضعية سيئة وتهميشا، أما بالنسبة للمجتمع فتعتبر مصدر للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، ومهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية:[1]

-البطالة في عالم الريف في ارتفاع مستمر رغم المخططات الوطنية الموجهة للريف الجزائري لاسيما منها نذكر المخطط الوطني للتنمية الريفية و ربما يعود هذا إلى عزوف الشباب الجزائري عن مواجهة الأعمال الريفية كالزراعة و التوجه نحو الأعمال الإدارية، و لقد سجل معدل البطالة في الريف الجزائري 37.8% سنة 2001 و 42.4% سنة 2005.

-أكثر من 69% من البطالين الجزائريين لم يسبق لهم العمل و تنحصر أعمارهم بين 16 و 19 سنة.

-أغلب البطالين في الجزائر من فئة الذكور ولا تمثل فئة الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل.[2]

الفرع الثاني: حساب معدلات البطالة في الجزائر

قبل تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة، من الضروري أن تتعرف على القواعد و الأسس المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لحساب معدلاتها، وتعريفه للمصطلحات الخاصة بالقوة العاملة، العمل و البطالة. إن الديوان للإحصاء يستخدم في حساب معدلات البطالة العلاقة التالية:[3]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} * 100$$

ويمكن الوصول إلى معدل البطالة من خلال الخطوات الآتية:

-تحديد القوى العاملة الفعلية و التي يمكن الحصول عليها من خلال المعادلة الآتية:

العمالة الكاملة= عدد السكان –(السكان فوق سن العمل أي كبار السن + السكان دون سن العمل أي الأطفال دون سن (15) سنة + المتعاقدين + ربات البيوت + الطلبة بمراحلهم المختلفة + أفراد القوات

---

1 : قنديرة سمية، مرجع سبق دكره، ص37.

2 : بوزار صفية، فعالية و انعكاسات سياسة التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة المركز الجامعي تيبازة، الجزائر 08-09 ديسمبر 557 2014.

3 : مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المسلحة وقوى الأمن الداخلي + نزلاء السجون + نزلاء المؤسسات الإصلاحية + نزلاء للأمراض المستعصية و المزمنة).

أما تحديد عدد العاطلين عن العمل فيتم ذلك من خلال المعادلة الآتية:

عدد العاطلين عن العمل= حجم العمالة المتاحة في الإقتصاد-العمالة الكاملة.

العمالة الكاملة= حجم العمالة المتاحة في الإقتصاد * (1- معدل البطالة الطبيعي)

الفرع الثالث: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر(2014-1990)

الجدول رقم :تطور معدلات البطالة في الجزائر (2014-1990).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة%	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة%	29.29	29.80	27.30	25.7	23.72	17.65	15.30	12.30	13.80
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل البطالة%	11.30	10.20	10.00	10.00	11.00	9.8			

SOURCE :CNES ;COMMISSION (PERPECTIVES DE DEVELEPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL) RAPPOT REGARDS SUR LA POLITIQUE MONETAIRE EU ALGERIE 2005 ; P 152

الشكل رقم : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المصدر:

من خلال المنحنى المدرج أعلاه و بالإضافة إلى تصفحنا للإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن هذه الظاهرة المتمثلة في ظاهرة البطالة قد مرت بمرحلتين متعاكستين في الإتجاه خلال فترة الدراسة و هما كالآتي:

***المرحلة الأولى(1990-2000):**

سجلت هذه الفترة إلاتفاعا لمعدلان البطالة، حيث انتقلت من 19.70 % عام 1990 إلى 29.80% عام 2000. وهذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط. و بالتالي انخفاض و تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية على توفير مناصب شغل جديدة من جهة أخرى، و ذلك بسبب التأثير السلبي لسياسة خفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على كل من تكلفة الإستثمار و تكلفة الإنتاج، حيث عرفت نسبة انخفاضه 27.8% في نسبة 1994 مثلا، و6% سنة 1995، الأمر الذي أدى بهده المؤسسات الاقتصادية العمومية لتحمل خسائر كبيرة جعلتها تلجأ للتصفية و الغلق النهائي. ضف إلى ذلك الاصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية و دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال و بالتالي تفهقر الحالة العامة للتشغيل.

وفيما يلي مثال عن عدد المسرحين حسب قطاع النشاط في الفترة 1991-1998.

الجدول رقم :توزيع المسرحين حسب قطاع النشاط في الفترة(1991-1998)

القطاع(النشاط)	مؤسسة عمومية	%	مؤسسة اقتصادية محلية	%	مؤسسة خاصة	%	المجموع	%
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.80
البناء والأشغال العمومية و الري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.20
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.07
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31,1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: المجلس الوطني و الإجتماعي 1998،ص 92.

تشير بعض الإحصائيات التي تم إعدادها في جوان 1998، إلى إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 (83%) عبارة عن مؤسسات عمومية محلية و 134 مؤسسة اقتصادية عمومية (16%) مند 994 مما أدى إلى تسريح حوالي 212960 عامل كما هو مبين في الجدول أعلاه.[1]

[1] : علوش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة في الجزائر، الأكادمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم أ كلية العلوم

***المرحلة الثانية(2001-2014):**

شهدت هذه المرحلة إنخفاض ملموس و ملحوظ في معدلات البطالة، حيث انتقلت من حوالي 27.30% سنة 2001 إلى حدود 10.2 %سنة 2009 لتستقر في حدود هذه النسبة تقريبا طيلة السنوات الأخيرة، التي ساعدت على الإستقرار السياسي و الإقتصادي ، بالإضافة إلى مساهمة البرامج التنموية المنتهجة من طرف الجزائر خلال تلك الفترة في تحسين المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية، و التي تعتبر في كونها نتيجة لإنتعاش إيراداتها المتمثلة في الإحتياطات من العملة الصعبة بعد الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط في تلك الحقبة.

كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تحسين الوضعية النقدية و المالية العمومية.

وفي مايلي نقوم بعرض مثال حول المعطيات الخاصة بمعدلات البطالة حسب الجنس خلال الفترة 2009-2012.

الجدول رقم : معدل البطالة عند الذكور و الإناث في الفترة2009-2012.

السنة	البطالة	عند الإناث	عند الذكور
2009	10.20	18.10	8.6
2010	10.00	19.10	8.1
2011	10.00	17.20	8.4
2012	11.00	17.00	9.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات البطالة بالنسبة للإنلث أعلى من معدلاتها عند الذكور في هذه الفترة (2009-2012)، إلا أن معدلات البطالة عند الإناث شهدت انخفاضا خلال هذه السنوات الأربعة من 18.1% سنة 2009 إلى 17% سنة 2012 على عكس معدلاتها عند الذكور التي عرف ارتفاعا ب 1% خلال فترة الدراسة فبعدما سجلت معدل 8.6% عام 2009 ارتفعت لتصبح 9.6 عام 2012.

<u>الفرع الرابع: أجهزة و برامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة.</u>

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية على العديد من الآليات و البرامج من أجل تطبيق سياستها في مجال التشغيل و مكافحة البطالة سواء ما تعلق الأمر منها بالتشغيل المباشر أو غير المباشر فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل. الأمر الذي تم وصفه بالتجربة الوطنية في مجال لبتشغيل بصفة عامة، و تشغيل فئة الشباب بصفة خاصة والتي تشكل المحور الأساسي لسياسة التشغيل في الجزائر، و هذه التجربة يمكن اختصارها في النقاط التالية:[1]

1-جهاز الإدماج المهني للشباب: تأسس مند مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مؤجورة محلية، و الإعانة على إنشاء نشاطات على أسساس مشلريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو اجتماعية، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة انتاجية أو إدارية لفترة تتراوح بين ثلاتة أشهر و اثنى عشرة شهرا.[2]

الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس الجزائر، العدد 12، جوان 2014،ص46.

[1] : مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف12/11 مارس 2013،ص 21.

[2] : مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص275.

2-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): لقد ثم انشاء الصندوق الوطني طبقا للمرسوم التنفيدي رقم 94، وذلك سنة 1994، حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، و المعنيون بالإستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة.[1]

ومن أهم مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة مايلي:

-دفع تعويض البطالة للمستفيدين من الإشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل و العمال معا لتغطية مجمل المخاطر في ظل نظام الظمان الاجتماعي.

-إعادة الإدماج بحيث يوجه المستفيدين إلى نوعين من الإستفادة وهي دعم البحث عن الشغل المؤجور و دعم العمل الحر.

-التكوين التحويلي الذي يساعد البطالين المستفيدين من اكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على إنماء قدراتهم للإدماج مجددا في الحياة العملية، من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى.

-مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات من خلال دعمها في الحفاظ على مناصب الشغل لديها ضمن عملية إعادة التأهيل ضمن أسس و مبادئ لصالح التشغيل في ظل إقتصاد السوق.[2]

3-صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ): تم إنشاؤه سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30% والباقي تساهم به البنوك.

4-وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيدي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996،[3]وهي هيأة ذات طالع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني، هدفها الأساسي التخفيف من حدة نتائج مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر على الفئات الإجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش. وتتمثل مهامها الأساسية في ما يلي:

-تمويل كل العمليات الموجهة للفئات الإجتماعية المتاحة.

-تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية و اجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة، أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

5-برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة: وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات ، يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية و المحرومة التي مستها البطالة بكثرة.[4]

6-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيدي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب فهذا الجهاز موجه

---

1 : بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص 560.

2 : يحيى عبد القادر ، مرجع سبق دكره، ص 36 35.

3 : علوني عمار ، دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ، جامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

4 : غالم عبد اللي، حمزة فيشوش، اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي15-16 نوفمبر 2011،ص6-7.

لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعداد للاستثمارات في مؤسسة مصغرة، و يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات في النشاط الذي يقترحونه، كما أن أعمارهم تتراوح بين 19و35 سنة، وتظم شبكتها 53 فرع.

7-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و هي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث تقوم وزير المساهمات و تنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة.[1] وجاء انشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الإستثمارية، و محاولة من الدولة لتجاوز هذه الصعوبات.[2]

1 : علوش وردة، مرجع سبق ذكره، ص49.

2 : قنديرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص75.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة العلاقة بين النفقات العمومية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وركزنا في ذاك على مؤشرين اساسين وهما الاستقرار في سوق الشغل (محاربة البطالة) ، وكذلك الاستقرار في المستوى العام للأسعار(محاربة التضخم) . مع التطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014) على اعتبار أن الجزائر تعتمد سياسة مالية توسعية لا كنزية ، وقمنا بتقييم هذه السياسة في الحد من ظاهرتي البطالة والتضخم

وتبرز أهمية سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال كونها مكونا هاما للطلب الكلي على أساس المبدأ القائم على" أن الطلب يخلق العرض".

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل ألى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ، و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص السياسة الاتفاقية و أثرها على مستوى التشغيل و الاستقرار العام للأسعار خلال الفترة (1990-2014) ،والتي تساعدنا في اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية.

- نتائج الدراسة :

- تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية و المساهمة في التأثير على الطلب الكلي .

- ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة سواء في الدول المتقدمة أو النامية رغم اختلاف شدة وطأتها من دولة لأخرى وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية.

- يرتبط الاستقرار الاقتصادي الكلي بوضعية مربع السياسة الاقتصادية التي تشكل زواياه الأربعة المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر.

- سياسة الإنفاق العام تمارس آثار ظرفية و آثار هيكلية في تأثيرها عل مستوى التشغيل،حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في اتباع سياسة انعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة ،أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرق القطاع الخاص.

- تؤثر سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار بصورة ايجابية و سلبية .

- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر ، بحيث قد أدى التوسع في النفقات العامة الى انخفاض معدلات البطالة .

- توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر ،حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضئيلة في ارتفاع الأسعار، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- السياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة(2014-2000) كان لها أثر جلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة ، لكن من جهة أخرى ارتفاع نسبي في معدل التضخم خلال تلك الفترة ، ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية .

- التوصيات :

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية والمساهمة في التنمية .

- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية .

- تعميق التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والتوسع في اقامت المشروعات المشتركة بينها و تشجيع القطاع الخاص في التوسع في استثماراته وتوجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الانتاج السلعي .

- الحد من زيادة الانفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي و تحويل المؤسسات العامة غير المنتجة إلى القطاع الخاص.

- العمل على وضع إستراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجنائية والإعانات الموجهة للمستثمرين بهدف ترقية الصادرات خارج المحرقات و التقليل من الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع الممحوقات.

- نظرا للتعارض الموجود بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المشكلة لمربع السياسة الاقتصادية لابد من تحقيق تنسيق و تفاعل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية لابد من تحقيق تنسيق وتفاعل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية وذلك في إطار البرمجة المالية التي تسمح بتشكيل مزيج سياسات متفق عليها هدفها توسيع مربع السياسة الاقتصادية قدر الإمكان.

لا يفوتني في نهاية هذه المذكرة إلا أن أذكر أن كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق إليها القلم أو يذهل الفكر عنها ، فإن أحسنا فمن الله فله الحمد والشكر وإن كانت الأخرى فمن نفوسنا ،ونسأل الله عز وجل أن تكون هذه الدراسة المتواضعة قد ساهمت ولو بشكل قليل في إضافة لبنة جديد في حقل المعرفة .

❖ مراجع باللغة العربية:

1. أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
2. أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
3. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993.
4. إبراهيم متولي حسين المغربي، دور الحوافز لاستمرار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
5. أحمد الأشقر الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية، للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
6. بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر.
7. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد الحجازي، المالية العامة، الإسكندرية، 2004.
8. حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، إبراهيم غريس، زياد الدية، المالية العامة من منظور إسلامي، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. حسين عوامة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
10. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
11. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
12. خالدي الهادي، المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار حومة، الجزائر، 1996.
13. خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
14. خليل علي سلمان اللوري، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
15. خالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، جامعة القصيم.
16. زكرياء بيومي، المالية العامة الإسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

17. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة بالنفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006.

18. سلوى سلمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة 1، الكويت، 1973.

19. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبناني، القاهرة.

20. السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي.

21. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

22. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر،الجزائر.

23. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

24. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي،دار الفكر، مطبعة النخلة، الجزائر.

25. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 1999.

26. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر.

27. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

28. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997.

29. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار المجدلاوي للنشر، 1999.

30. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971.

31. عادل فليج، طلال محمود عداوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتابة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989.

32. عثمان سعيد، مقدمة في الاقتصاد العام، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

33. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإبراهيمية، رمل الإسكندرية، 1997.

34. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، 2005.

35. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات المصغرة والمتوسطة في مشكلة البطالة من الشباب في الدول العربية للتنمية الإدارية، 2005.

36. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصادية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004-2005.

37. عبد الله رزق، بسام الحجاز، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهج اللبناني، 2010.

38. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، 2007.

39. فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.

40. فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، الطبعة الأولى، دار القلم، دبي، 1985.

41. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

42. كمال حشي، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1989.

43. لعمارة جمال، منهجية الميزانية للدولة في الجزائر، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

44. مرسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام الدار الجامعية، 2002.

45. محمود الوادي وآخرون، الجالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2000.

46. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الحالي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

47. محمود حسن الوادي، مبادئ الحلية العامة، دار المسيرة.

48. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوصفي والإسلامي بين النظرية والتطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

49. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت.

50. محمد حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة والتوزيع والطباعة.

51. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في السلام، دار الغريب، القاهرة، 2002.

52. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة الطبقة الأولى، دار المسيرة، 2008.

53. محمود حسين الوادي، زكرياء عرام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

54. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا المالية العامة، دار العلوم.

55. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

56. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج1، منشورات جامعة حلب، 1978-1979.

57. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، الدار الجامعية للنشر، عين شمس، مصر، 2000.مخزي عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة.

58. مايكل الدحمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة (ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.

59. محمد أمين بن شنب، ظاهرة تزايد النفقات العامة، الجزائر، 2006.

60. محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مملكة البحرين، العزارة، الداخلية، الأكاديمية الملكية للشرطة.

61. محمد طاقة،محمد الزيود، وليد احمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، طبعة 2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

62. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاستمرار الكلي"تحليل نظري تطبيقي، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

63. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي، وسيلة التشغيل، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

64. بوزاد عبد الرحم المبني، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث فير اقتصاديات الحالية العامة، دار المنهج، الأردن، 2005.

65. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،دار هومة للنشر، 2003.

66. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.

67. نزار سعد الدين العبسي، إبراهيم سلمان، قطف الاقتصاد الكلي، ط1، دار حامد، 2006.

68. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الجامعية، 2010.

69. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

70. يسرى أبو العلا،ماجد شلبي، احمد مصطفى، عصام حسن، المالية العامة والتوزيع الضريبي.

❖ **المذكرات:**

1. إيمان حملاوي، دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة خيضر، بسكرة، 2013-2014
2. أولاد العيد سعيد، دراسة قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات والعجز في الموازنة العامة للدولة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2003.
3. بن عزة محمد، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
4. بوذخذخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر، 2009-2010..
5. بن بوزار بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980-2008، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
6. بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013-2014.
7. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009
8. بلجيلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية بأسهم مجموعة من الشركات المصغرة في بورصة، عمان، للفترة 1960-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

9. بناني فتيحة، السياسات النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

10. بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، 2008-2009.

11. بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، دراسة ميدانية على الجزائر العاصمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

12. بن منصور بدر الدين، بن مزرعة إمامة، البطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقا يد، 2008-2009.

13. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، محاولة تحليل أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تلمسان، 2012-2013

14. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد ورقلة بومرداس، 2013-2014.

15. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2000-2004، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015.

16. سليم عقون، اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

17. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر.

18. سلام حمزة، وليد يزيد فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.

19. شاكر محمود شهاب، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة المستمرة، العراق، 1989.

20. طاوس قندوس، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

21. طابي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، الأزمة الحالية وتداعياتها، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، 2009-2010.

22. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم، أسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004-2005

23. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية، دراسة النظام الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1995.

24. عمر محمود أبو عميرة، اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية (1995-2013)، جامعة القدس المفتوحة 2014.

25. قنديرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، 2009-2010.

26. كمال عايش، سليم بوهديل، الانفاق الحكومي كأداة لتوسيع افاق التشغيل في الجزائر الفترة (2001-2010).

27. كركاشة حسين، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قادري مرباح ورقلة، 2011-2012.

28. مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999-2000.

29. محمد نابي، اثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

30. مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014-2015.

31. موقاري حورية، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد ألحاج، البويرة، 2014-2015.

32. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، دراسة حالة تيارت، شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012.

❖ **المداخلات:**

1. بودلال علي، تثمين الدور المتنامي، لخدمات الاستثمار وأثر على التشغيل والنمو في الجزائر في الفترة [2001-2011]، دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم أثار وبرامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013.

2. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجمع مداخلات الملتقي الدولي حول تقيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيارت، الجزائر 08-09 ديسمبر2014.

3. الطيب قصاصي، تأثير البرامج الاستثمارية المنجزة على التشغيل في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 11-2013/03/12.

4. عبد النور غويس، أحمد نصير، مدى فعالية سياسة الإنفاق العام، كأداة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق لنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

5. عثماني انيسة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

6. علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة، دراسة تقييمية بولاية سطيف، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

7. غالم بو عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسلية، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

8. محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية في سورية 2008/07/08.

9. مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

10. مقدم عبيدات، ميلود زيد الخير،مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار مرجي الأغواط.

11. مراس محمد، اثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

12. قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم، منتدى الأعمال الفلسطيني، أبريل 2011.

❖ المجلات:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية وضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، العدد 12 (2011).

2. تمار عبد الكريم، برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، 2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013.

3. جون سميت، ترجمو أحمد فؤاد بليع، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار المعرفة، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000.

4. حسين عباس، حسين الشمري، عبد الجاسم عباس علي عبد الله، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البلدان العربية ومنها العراق للمدة من (1990-2011)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلة 16، العدد 3، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2014.

5. خضير عباس المهر، الأجر والاستخدام، التوازن الاقتصادي، جامعة الملك سعود، العربية السعودية، 1988.

6. دادان عبد الغني وبن طحين، محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال 1970-2008، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

7. دعاء محمد الزامي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلة 16، العدد 1، 2014.

8. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.

9. سارة صالح عيادة الحشمي، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلة 25، العدد 50

10. سمير العابد، زهية عباز، ظاهرة الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد11، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

11. علي سيف علي المزوعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 28، العدد الأول، جامعة دمشق، 2012.

12. علوش وردة، قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 12 جوان 2014.

13. محمد عبد الله بكر، البطالة والآثار النفسية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلة 26، العدد 51.

14. نشأت نبيل محمد الوكيل، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العماني مع الإشارة خاصة لفرضية فاجتر، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 71، جامعة القاهرة، 2008.

15. هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها.

❖ محاضرات:

1. محمد خالد المهاتي، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013.

2. لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.

❖ قوانين ومراسيم:

1. القانون رقم 84/17 المؤرخ في: 1984/0/07 المتعلق بقوانين المالية.

2. وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات.

❖ الكتب بالفرنسية:

1. Français E scalle : motoriser les finances publique pour quoi, comment ? Edition economice, 2005.

2. Sheggenfan, neetha Rac, public spending in develaping countries. Trend determination and international food palicey research institute discuusion paper n° : 99, 2013.

3. Bernard Bernier y es, initration à la macroéconomie (7 eme édition, Paris : pu non 1998).

4. Ch bales, madérisation schématique de l'équipe macrocosmique, po.cit.

5. David begg, stanley Fisher, Rudiger sornbush, urcrs économie 2eme Edition nunad ; Paris, 2002.

6. Weeich Kahli, analyse marcr économique université de Geneva, département d'économique politique, de Boohe université, Brucelles, 1999.

7. A rous, « les theories de la creissance, Edition du seuil, Paris, 1999.

8. Michel lallement, travail et emploi : le temps des métamar phcexes, tharmatation Paris, 1994.

9. Gérand puthil , Economie de l'emploi et du chômage, Edition Marketing, Paris 1994.

10. Christine Dolla, quels déterminants pour l'évaluation des savoirs en SES (l'exemple du chômage) thèse de doctorat université Aix, Marseille, 2001.

11. O.N.S « indices des prix à la consonnassions collections statiques, N° 113/Alger, mars 2004.
12. Benachenhou Mourad, Inffation, devalution margmalisation, Alger dar Echarifa, 1993.

❖ المواقع الاليكترونية:

1. سمير كريم الكنابي، هيكل النفقات العامة
http://www.univ.tlemcen.dz/thesebelkoum.pdf
2. العجال العمارية، الانفاق العام وأثره على المستوى التشغيل، ص8، 01، 02، 2016، الموقع الالكتروني/.../www.cefpedia.com

قائمة الأشـــــكال البـــــيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نموذج تقاطع كينز بين الانفاق الكلي والعرض الكلي	
(2-1)	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	
(3-1)	آلية عمل أثر المضاعف المعجل	
(4-1)	قانون فاجنر	
(5-1)	أثر الاستبدال عند p.w	
(6-1)	أسباب ظاهرة زيادة النفقات العامة	
(1-2)	البطالة وفق النظرية الكلاسيكية	
(2-2)	تقسيم وقت العمل ألى عمل ضروري وعمل فائض	
(3-2)	منحنى العرض والطلب على العمالة	
(4-2)	منحنى التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وفقا للنظرية النيوكلاسيكية	
(5-2)	النموذج الكينزي	
(6-2)	سوق العمل وفقا لنظرية كينز	
(7-2)	المفهوم العلمي للبطالة	
(8-2)	الفجوة التضخمية	
(9-2)	سياسة تثبيت الاسعار في اقتصاد لا يعمل وفق آليات السوق	
(10-2)	تمثيل الدورة الخبثة للتضخم	
(11-2)	علاقة مستوى الاسعار بالطلب والعرض الكليين	
(12-2)	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)	
(13-2)	أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة	
(14-2)	الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل	
(15-2)	أثر سياسة الانفاق الحكومي على المستوى العام في اطار نموذج العرض	
(16-2)	سياسة الانفاق العام الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية	
(1-3)	مدونة ميزانية التسيير	
(2-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	
(3-3)	تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1990-2014	
(4-3)	تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة	
(5-3)	مقارنة بين معدل البطالة عند الذكورو الاناث خلال الفترة 2009-2012	
(6-3)	شكل بياني لمؤشرات الانفاق الحكومي و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	
(7-3)	شكل بياني لمؤشرات الانفاق الحكومي و معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014.	
(8-3)	تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة	
(9-3)	العلاقة بين معدل زيادة النفقات العامة ومعدل التضخم خلال الفترة 1990-2000	
(10-3)	العلاقة بين زيادة النفقات العامة ومعدل التضخم خلال الفترة 2001-2014	

1-3	الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير بسنة 2014 حسب الدوائر	132
2-3	نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة (2014) حسب الانقطاعات	138
3-3	تطور النفقات العمومية بشقيها التجهيز و التسيير خلال الفترة (1990-2014)	140
4-3	تطور المؤشرات بالاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1989-1990)	146
5-3	تطور المؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيد الاتفاق لاستعداد الائتماني الثاني (1991-1992)	148
6-3	تطور نسبة التشغيل داخل القطاعات الاقتصادية في الفترة (1990-1994)	150
7-3	تخصيصات برنامج للإنعاش الاقتصادي لفترة (2001-2004)	153
8-3	بين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)	155
9-3	مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)	156
10-3	تطور معدلات البطالة بالجزائر (1990-2014)	157
11-3	توزيع المسرحين علي حساب قطاع النشاط في الفترة (2009-2012)	160
12-3	معدل البطالة عند الذكور و الإناث في الفترة (2009-2012)	163
13-3	تطور الإنفاق الحكومي و معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)	164
14-3	تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994-1997)	170
15-3	نسبة الطبقة التشغيلية و نسبة البطالة	172
16-3	تطور الإنفاق الحكومي و معدل البطالة خلال الفترة (2001-2014)	173
17-3	توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط (2003)	174
18-3	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة خلال الفترة (2005-2009)	176
19-3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	177
20-3	تطور الإنفاق الحكومي و معدل التضخم خلال الفترة (1990-2000)	183
21-3	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2000)	185
22-3	تطور الإنفاق الحكومي و معدل التضخم خلال الفترة (2000-2014)	187
23-3	تطور مؤشرات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)	188
24-3	سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2001-2011)	190

مقدمة.....ا

الفصل الأول: إنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية.

تمهيد.....

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام.....2

المطلب الأول: التطور التاريخي للإنفاق العام..... 2

الفرع 1: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.....2

الفرع 2: الفكر الاقتصادي الكينزي.....4

الفرع 3: التيار النقدي الحديث..... 7

الفرع 4: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة..... 8

المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة ومبررات اللجوء إليها..... 10

الفرع 1: مفهوم النفقات العامة 10

الفرع 2: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة.....12

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة 14

الفرع 1: التقسيمات العلمية للنفقات العامة 14

الفرع 2: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة..... 18

المبحث الثاني: أسس الإنفاق العام 20

المطلب الأول: مراحل تنفيذ النفقة العامة.....20

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام.....21

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة..... 24

الفرع 1: الآثار المباشرة.....24

الفرع 2: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة 28

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد النفقات العامة.....32

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة ازدياد النفقات العامة 32

الفرع 1: قانون فانجر "WAGNER.....32

الفرع 2: أطروحة يبكوك وايزمان "Peacock Wiseman" 35

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة زيادة النفقات العامة.....37

الفرع 1: الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام.....37

الفرع 2: الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق العام.....40

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق.....43
خلاصة الفصل.....47
الفصل الثاني: أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي 48
المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الكلي.....48
المطلب الاول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي 49
المطلب الثاني: أهداف الاستقرار الاقتصادي.....50
المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية.....53
الفرع 1: الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة 53
الفرع 2: الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية 53
المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.....54
الفرع 1: السياسة النقدية 54
الفرع 2: السياسة المالية.....55
المبحث الثاني: ماهية التشغيل الكامل والبطالة.....56
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتشغيل والبطالة.....56
الفرع 1: النظريات التقليدية 56
الفرع 2: النظريات الحديثة 67
المطلب الثاني: مفاهيم حول التشغيل الكامل 70
المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول البطالة.....72
الفرع 1: مفهوم البطالة 72
الفرع 2: أنواع البطالة 75
الفرع 3: قياس البطالة 79
المبحث الثالث: الإطار النظري لظاهرة التضخم 81
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم 82
الفرع 1: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي 82
الفرع 2: التفسير الكينزي للتضخم 85
الفرع 3: المدرسة المعاصرة لكمية النقود 86
المطلب الثاني: مفهوم التضخم وقياسه 87
الفرع 1: مفهوم التضخم 87

الفرع 2: قياس التضخم 88
المطلب الثالث: أنواع التضخم.....97
الفرع 1: معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار.....97
الفرع 2: معيار حدة الضغط التضخمي.....100
الفرع 3: أنواع التضخم حسب نوع القطاعات الاقتصادية 101
الفرع 4: أنواع التضخم حسب مصادره وأسباب نشوءه 103
المطلب الرابع: الآثار المترتبة على التضخم وأساليب معالجته.....106
الفرع 1: الآثار المترتبة على التضخم 106
الفرع 2: سياسات علاج التضخم 110
المبحث الرابع: أثر الإنفاق العام على كل من مستوى التشغيل الكامل العام للأسعار.....112
المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على مستوى التشغيل الكامل 112
الفرع 1: دور الإنفاق الحكومي في تدعيم قطاع التشغيل.....112
الفرع 2: آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل.....118
المطلب الثاني: اثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار.....123
الفرع 1: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التحكم في مستوى الأسعار 123
الفرع 2: آليات تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى العام للأسعار 125
خلاصة الفصل.....129
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة الموجودة بين النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2014) 130
المبحث الأول: دراسة النفقات العامة في الموازنة العمومية 131
المطلب الأول: تبويب نفقات السير في موازنة الجزائر 131
الفرع 1: تبويب نفقات التسيير في موازنة الجزائر 131
الفرع 2: تبويب نفقات التجهيز في ميزانية الجزائر 136
المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 139
المطلب الثالث: الإجراءات المعتمدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي 145
الفرع 1: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر 145
الفرع 2: برامج تنموية المنتهجة في الجزائر 152
المبحث الثاني: أثر السياسة الإنفاقية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة.....159

المطلب الأول: تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من(1990-2014).....159
الفرع 1: خصائص البطالة في الجزائر 159
الفرع 2: حساب معدلات البطالة في الجزائر.....160
الفرع 3: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر 1990-2014 161
فرع 4: أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة.....165
المطلب الثاني: تحليل اثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) 169
الفرع 1: تحليل اثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل خلال الفترة 1990-2014 (مرحلة الإصلاحات الاقتصادية) 170
الفرع 2: تحليل أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل خلال الفترة 2001-2014 (مرحلة برامج الاستثمارات العامة) 172
المبحث الثالث: أثر السياسة الإتفاقية على معدل التضخم خلال الفترة (1990-2014) 178
المطلب الأول: تحليل المعطيات الخاصة بالتضخم في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2014.)..... 178
الفرع 1: طريقة حساب الرقم الاستدلالي للأسعار في الجزائر 178
الفرع 2: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر 180
الفرع 3: تحليل معدل التضخم في الجزائر (1990-2014) 182
المطلب الثاني: تحليل أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الفترة (1990-2014) 185
الفرع 1: تحليل اثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1990-2000)..... 187
الفرع 2: تحليل اثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1992-2014).....189
خلاصة الفصل.....193
خاتمة 194
قائمة المصادر والمراجع 198
الفهرس.....214

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع :دور الإنفاق العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، فقد ركزنا على مؤشرين :معدل البطالة ومعدل التضخم .قسمنا هذا البحث إلى الجانب النظري يحتوي على المفاهيم الأساسية لهذه المتغيرات، والجانب التحليلي لرؤية تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2014)، بالإضافة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على هذين المتغيرين(معدل البطالة ومعدل التضخم).

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام في الجزائر أدى إلى انخفاض في معدل البطالة، وارتفاع نسبي في معدل التضخم ، ويمكننا ان نقول ان سياسة الانفاق في الدولة يجب أن تكون أكثر رشادة لتحقيق الأهداف المحددة

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، الاستقرار الاقتصادي الكلي، البطالة، التضخم، الجزائر.

Abstract :

This study addresses the subject: The role of public spending in achieving macroeconomic stability, we have focused on two indicators: the unemployment rate and the rate of inflation. We divided this research into the theoretical part contains the basic concepts of these variables, and the analytical part to see the evolution of public spending in Algeria during the period (1990-2014), in addition to analyzing the impact of public spending on these two variables (unemployment rate and the rate of inflation).

The study concluded that an increase in public spending in Algeria led to a decline in the unemployment rate, a relatively high rate of inflation, and we can say that spending policy in the state should be more Rationalized to achieve specific objectives

Keywords: **government spending, macroeconomic stability, unemployment, inflation, Algeria.**

Résumé :

Cette étude traite le sujet : le rôle des dépenses publiques dans la réalisation de la stabilité macro-économique, nous avons concentrés sur deux indicateurs sont: le taux de chômage et le taux d'inflation, . nous avons divisé cette recherche à une coté théorique contient les concepts de base de ces variables, et une coté analytique pour voir l'évolution du dépenses publiques en algérie au cours de la période d'étude (1990-2014), en plus d'analyser l'impact du dépenses publiques sur ces deux variables(taux de chômage et taux d'inflation).

L'étude a conclu que l'augmentation des dépenses publiques en Algérie a conduit à une baisse du taux de chômage, un taux d'inflation relativement élevé, on peut donc dire que la politique de dépenses de l'Etat doivent être plus rationalisé pour atteindre les objectives fixées

Mots-clés: les dépenses publiques, la stabilité macro-économique, le chômage, l'inflation, l'Algérie.